الفصل السادس

أزمة الانتماء والخريطة السياسية في مصر

" ليس ثمـــة أمـــة
اســـتطاعت أن تنهض
من غير أن تطهرها نار "

غانـــدى

المبحث الثامن عشر : المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينات.

المبحث التاسع عشر : الرؤى البرنامجية للقوى السياسية والحزبية الرئيسية .

* الأحزاب الرأسمالية اليمينية (الوطنى -الوفد- الأحرار) .
* الأحزاب الإصلاحية (التجمع - العمل - الناصرى) .
* تيارات الرفض الدينى .
* التيارات اليسارية .

المبحث العشرون : مستقبل التركيبة السياسية وطبيعة التحالفات المستقبلية .

obeikandl.com

obeikandl.com

مما لا شك فيه أن الممارسة السياسية والحزبية فى مجتمعنا المعاصر تتحدد فى ضوء مجموعة من أنساق القيم والمعايير التى تجعل من الجدل السياسى محوراً من أهم محاورها ومن ثم فإن الحديث حول واقع ومعطيات الخريطة السياسية المصرية فى الواقت الراهن أو فى المستقبل المنظور ، سوف يصبح حديثاً بلا معنى إذا لم يكن فى تماس مباشر وصلات وثيقة مع مسار التغيرات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية التى يتحدد فى ضوئها مختلف التوجهات السياسية .

ولعل الأهمية الخاصة التى تدفعنا باستمرار إلى إعادة تكثيف الضوء على كل ما يجرى فى مصر تنبع من مرارة السنوات التى أعقبت الزيارة الكارثة للرئيس المصرى السابق للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وما جرته على المنطقة العربية من نكسات وهزائم متتالية ونحن هنا لا نبالغ إذا قلنا إن الأحداث الدرامية التى شهدتها المنطقة العربية خلال الربع قرن الماضى أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن حصيلة التفاعلات والصراعات الداخلية فى مصر تؤدى فعلها مباشرة على نطاق الجغرافيا والتاريخ العربيين فإذا ما كانت مصر قلعة للحرية والوحدة فالمنطقة كلها وشعوبها فى حالة مد ثورى ، وبالمقابل فإن انهيار مصر من الداخل أو سيطرة قوى اليمين الرأسمالى المعادى للوحدة والحرية والمرتبط دوماً بعجلة الاستعمار الأمريكى والدولى فإن المنطقة العربية وشعوبها تتحمل نتائج هذا التحول المأسوى .

وفى هذا الفصل نحاول طرح احتمالات السيناريوهات المستقبلية لخريطة القوى السياسية والحزبية فى مصر فى ضوء توازن اجتماعى وسياسى شديد التعقيد يحمل فى ثناياه عوامل تفجره وتغيره .

على أية حال ، ستكون معالجتنا هنا ذات زوايا ثلاث :

فينبغى بداية طرح المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينات وانعكاساتها – من خلال مظاهر محددة – على تعميق السلوك الاغترابى للإنسان المصرى ثم معالجة الرؤى البرامجية للقوى السياسية الراهنة فى ارتباطها بالمعطيات السابقة .

ونأتى أخيراً لتحديدطبيعة التحالفات السياسية والحزبية ومستقبل بعض التيارات الحزبية على الساحة المصرية .

المبحث الثامن عشر
المعطيات الاقتصادية والاجتماعية
خلال حقبة ١٩٧٤ - ١٩٩٤م

يعكس واقع التراتب الطبقى فى مجتمع ما خلال فترة تاريخية محددة تلك الدرجة من تطوره السياسى والاجتماعى بما تحتويه من أنساق للقيم الاجتماعية والسياسية ، ويطلق خبراء علم الاجتماع بمختلف مدارسهم وانتماءاتهم الفكرية والأيدلوجية على عمليات الصعود والهبوط الطبقيين . الحراك الاجتماعى [١] ولا يخفى عدد كبير من مخططى السياسات وصانعى القرارات اهتمامهم اللا محدود بهذه الحركة الدائبة والمستمرة .

والحقيقة أن الشواهد التاريخية ، منذ أفول العصر الإقطاعى وسيطرة الطبقة الرأسمالية فى أوربا ، قد بينت أن الفئات الوسطى فى هذا السلم الاجتماعى غالباً ما يكون لدورها وتحيزها لأحد طرفى الصراع الاجتماعى الجارى تأثير كبير على مجراه ومساره بيد أن الطابع المحافظ لأفكارها ووضعها فى التراتب الطبقى دائما ما يجعلها مخزناً للأفكار المعادية للتغيير [٢] إلا أن لحظات الأزمة الثورية وممارسة قطاعات واسعة من الجماهير للعنف الثورى غالباً ما يحسم ترددها لصالح الطرف الأقوى فى الصراع الاجتماعى .

وتقدم التجربة التاريخية فى مصر خلال العهد الناصرى نموذجاً يعتد به فى دراسة واقع التوازن السياسى والاجتماعى [٣] ، كانعكاس لطبيعة التوازن الموسمى الذى برز واضحاً خلال هذه الفترة (صراع المؤسسة العسكرية فى عهد المشير عبد الحكيم عامر بالرئاسة شبه المدنية بقيادة جمال عبد الناصر ثم صراع أنور السادات بمراكز القوى السياسية فيما بعد .. الخ) .

بيد أن سنوات الانفتاح الاقتصادى قد جرفت فى سياقها العنيف ، ثوابتاً بدت للبعض أنها راسخة لعقود قادمة ، فالانفتاح على الغرب الرأسمالى (ثقافياً - اقتصادياً - سياسياً .. الخ) وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية فى الداخل فى ظل مفاهيم ذات طابع تجارى على المستويين الداخلى والخارجى قد أعادت بدورها فرز الطبقات الاجتماعية فى مصر كما أدت لصياغة جديدة للمؤسسات السياسية والبنى الفوقية (القانونية والدستورية) بحيث ترعى مثل هذا التغيير .

فإذا أخذنا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى خلال الفترة الأولى (الناصرية) نجد أنه مقابل تقليص وتصفية نفوذ كبار ملاك الأراضى (مائة فدان فأكثر) تحسنت أوضاع الملاك والحائزين المتوسطين فزاد نصيبهم من الدخل الزراعى من ٢٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٣.٢٪ عام ١٩٦٦ وانخفض عدد الأسر الريفية التى تعيش تحت خطر الفقر من ٣٥٪ عام ١٩٥٨ إلى ٢٦.٨٪ من إجمالى الأسر فى الريف المصرى عام ١٩٦٥[٤] إلا أن الدورة قد عادت فى الاتجاه العكسى بعد عام ١٩٧٤ فارتفعت أعداد الأسر التى تعانى من الفقر تحت المستوى المحدد دولياً عام ١٩٨٢ إلى ٦٥٪ بين سكان الريف والمدينة[٥] وازدادت بالمقابل عمليات توسيع الملكية الزراعية وسمح بتملك أكثر من مائتى فدان مما مثل ضغوطاً حقيقية على المعدمين وصغار المزارعين فاتجهت أعداد هائلة منهم للهجرة شبه الجماعية للعمل فى الأقطار العربية النفطية .

أما فى المدينة فقد أشارت بعض الإحصاءات إلى انخفاض نصيب الأجور من الناتج المحلى من ٤٦.٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٠.٤ عام ١٩٧٩[٦] .

وهكذا يبدو أن أوضاع سكان المدن المصرية لم يكن أحسن حالاً بساكنى الريف المصرى ودراسة نمط إنفاق الأسرة عام ١٩٧٥ (دراسة بالعينة) تشير إلى أن هذه النسب تتجه للانخفاض بمعدل متزايد طوال عقد الثمانينات وفقاً للدراسة التى قامت بها د . كريمة كريم حول «أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال فى مصر»[٧] .

وإذا نظرنا فى زوايا أخرى فمقابل نمو ملحوظ للنفقات العامة من ٢٠٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٩٠٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى ٣٤ مليار جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ازداد أعداد تلاميذ المدارس والجامعات المصرية من٢.٢ مليون تلميذ عام ١٩٥٢ إلى ٥.٤ مليون تلميذ ثم إلى ١٠ مليون طالب [٨] وخلال نفس الفترة نجد إحلال نمط جديد ونمو كبير فى المهن الحرفية فى ظل انتعاش سوق البناء والتشييد فى المنطقة العربية بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ .

عموماً فإذا استعرنا من الاقتصادى الامريكى الشهير "والت رستو" مؤشرات الاستهلاك فى المجتمع أو نسميه بالمصطلح الاقتصادى- دوال الرفاهية[٩] كمؤشر لاتجاهات الرياح الاجتماعية والاقتصادية فى مصر خلال الفترة الأخيرة نلاحظ الأتى :

أولاً : حتى عام ١٩٧٥ كان عدد السيارات الخاصة (الملاكى) المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية لا تتعدى ١٥٥ ألف سيارة قفز عددها عام ١٩٩١ إلى ٨٧٧ ألف سيارة [١٠] .

أى بمعدل زيادة ٥٦٥٪ خلال الفترة (بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٨٪) تركزت معظمها بمدينة القاهرة حيث ارتفعت عدد السيارات المرخص لها بالقاهرة من ٧٥ ألف إلى ٧٠٠ ألف سيارة فى نهاية ١٩٩١ .

ثانياً : بالنسبة للسيارات النقل والمقطورة – التى هى أحد أدوات الاستثمار الفردى فى البلاد –

نجد أن عددها قد تضاعفت عدة مرات من ٣٨ ألف سيارة إلى ١٤٨ ألف سيارة عام ١٩٨١ (بمعدل يصل إلى ٣٩٠٪ أى بمتوسط سنوى ٦٤,٩٪ ثم إلى نحو ٤٠٠ ألف عام ١٩٩١ ويلاحظ أن معظم هذه الزيادة قد اتجهت لمحافظات الصعيد وخاصة أسيوط وسوهاج [١١] مما يسترعى الانتباه تجاه شكل التركيبة الاجتماعية فى الصعيد والدور المؤثر الذى سوف تلعبه هذه الفئات على المسرح السياسى مستقبلاً .

ثالثاً : لوحظ كذلك زيادة سيارات الاجرة (تاكسى - سرفيس) من ٥٨ ألف عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٠٠ ألف سيارة فى نهاية عام ١٩٨٠ [١٢] (أى بمعدل زيادة ٧٢٪ خلال الفترة بمتوسط سنوى ١٤,٥٪) ولا يخفى بالطبع العلاقة بين عمل المصريين بالخارج وبين هذا النمط الاستثمارى الجديد ، وكذلك شكل التركيبه الهرمية فى المجتمع المصرى حيث يتحول عددكبير من الأفراد من الوظائف الحكومية والمكتبية إلى القطاعات المهنية والحرفية (مثل التاكسى وسيارات السرفيس) وهو ما يدعم شرائح محددة من الطبقة البرجوازية الصغيرة ويميل بأفكارها غالبا فى اتجاه اليمين والفكر المحافظ .

رابعاً : بالنسبة للسلع المعمرة الأخرى ، فبرغم التقديرات والبيانات المتضاربة حول بعض منها فإننا فى ضوء معدل نمو الاستهلاك العائلى من ناحية ومعدلات الإنتاج المحلى والاستيراد من الخارج، قمنا بحساب أحجام الاستهلاك الراهن واستخلصنا أن عدد الثلاجات الموجودة لدى الأفراد فى مصر تتراوح ما بين ٦ إلى ٨ مليون ثلاجة من جميع الأنواع والماركات كما أن هناك نحو ١٠ مليون جهاز تليفزيون عادى ونحو ٣ مليون جهاز ملون وذلك حتى نهاية ١٩٨٥ [١٣] بل إننا نشير إلى أن ما تم إنتاجه من أجهزة تليفزيون محلى فى أربع سنوات فحسب (١٩٨٤/٨٢ -١٩٨٥/٨٤) قد بلغ نحو ٣ مليون جهاز (١,٦مليون أبيض وأسود و١,٤مليون ملون) بلغت قيمتها النقدية نحو ٣٥٣,٨ مليون جنيه مصرى وإذا أضفنا ما تم استيراده من أجهزة استقبال تليفزيونى والتى بلغت ١٩٥ ألف جهاز خلال نفس الفترة فحسب فإن الصورة تبدو واضحة تجاه هذه الظاهرة [١٤]

أما أجهزة الفيديو والتى يقدرها البعض بأكثر من ٣ مليون جهاز منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٤ [١٥] . فإن البيانات المتاحة من اتحاد الغرف التجارية يدعم ذلك التقدير حيث أن ما تم إنتاجه محلياً من هذه الأجهزة فى ثلاث سنوات فحسب (١٩٨٢ / ١٩٨٥) قد بلغت ٢١١٢٢ بقيمة ٢١,٢ مليون جنيه وأن ما تم استيراده فى أربع سنوات فحسب (١٩٨٢/٨١-١٩٨٥/٨٤) قد بلغ ٤١٦٦٧٥ جهاز بقيمة ٢١,٤ مليون جنيه وقد أدى هذا بدوره إلى خلق سوق واسعه لتبادل وبيع أشرطة الفيديو ، حتى إن ما تم حصره من أندية الفيديو المسجلة فى القاهرة فحسب يربو على سبعمائة نادى وهو ما يتجاوز كل ما هو موجود فى دولة مثل فرنسا !

ومن المؤشرات ذات الدلالة أيضا زيادة إيرادات قطاع الشئون المالية والاقتصادية باتحاد الإذاعة والتليفزيون عن الإعلانات التى تمثل أحد أوجه المؤثرات الفعالة ليس فحسب فى مجال التسويق

والتجارة وإنما - وهذا هو الأهم والأخطر - فى مجال السلوك الاجتماعى والتركيب النفسى للمواطنين المصريين فقد ارتفعت هذه الإيرادات من ٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم قفزت إلى ٢٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ وأخيراً بلغت نحو ٥٤ مليون جنيه بحلول عام ١٩٩٤ كما أن مراجعة المساحة الزمنية التى تشغلها الإعلانات من إجمالى الإرسال التليفزيونى نجدها تتراوح بين ٧٪ إلى ١٤٪ من وقت الإرسال يومياً فى السنوات الأخيرة [١٦].

وتغيب عنا حتى الآن إحصاءات دقيقة عن حجم أجهزة التكييف الموجودة فى البلاد وإن كانت الأرقام المتاحة لعام ١٩٧٩ و١٩٨٠ عن إنتاج القطاعين العام والخاص - لأجهزة التكييف فى مصر «٢ حصان و١,٥ حصان» تصل إلى ٣٩ ألف جهاز للعامين فحسب ودون الأجهزة المستوردة من الخارج [١٧].

وتثير هذه التغيرات على المستويين الاقتصادى والاجتماعى قضية رئيسية وهى واقع ومستقبل المصريين العاملين بالخارج وكيفية توظيف أموالهم التى ستجسد معطيات جديدة ينبغى من الآن الإهتمام بها والتنبؤ بمسارها .

تشير التقديرات الأكثر تحفظاً أن عدد المصريين العاملين بالأقطار العربية النفطية قد بلغ ٤ مليون مصرى بنهاية سنة ١٩٩٠ ويتركز معظمهم فى العراق والسعودية ٢,٢٥ مليون مصرى [١٨] ونظراً للتفاوت الكبير فى دخول ومرتبات هؤلاء بالخارج سواء بسبب تباين التخصصات والمهارات أو نتيجة تفاوت الأجر المدفوع للتخصص ذاته من قطر عربى لآخر ، (السعودية مقابل الأردن مثلاً) فسوف نتحفظ كثيراً تجاه التقديرات التى قدمها الدكتور رمزى زكى والتى أشار فيها إلى أن دخول المصريين بالخارج بلغت عام ١٩٨١ نحو ٥٦٦٠ مليون جنيه وأن ما يتم تداوله خارج الجهاز المصرفى المصرى من بنكنوت «السوق السوداء» يقدر بنحو ٣,٥ مليار جنيه سنويا [١٩] وفى دراستنا هنا سنعتمد على افتراضات ثلاثة :

أولاً : هناك ثلاثة مستويات للمهارة ومن ثم مستويات للأجر وكذلك للادخار والتحويل النقدى والعينى .

ثانياً : هناك ثلاثة مستويات مقابلة من الوجود المصرى تتحدد فى الدوائر الثلاثة التالية :

١ - دول ذات دخول مرتفعة نسبياً ووجود مصرى متوسط «السعودية - الخليج» .

٢ - دول ذات دخول متوسطة ووجود مصرى متوسط «الجزائر - ليبيا - الأردن» .

٣ - دول ذات دخول ضئيلة ووجود مصرى كبير نسبياً «العراق- اليمن» .

ثالثاً : هذه المؤشرات سوف تعكس نفسها على المنفعة الحدية لأجر هذه الفئات بالمثل على المرونات الدخلية وأنماط الإنفاق وهو ما يبدو واضحاً فى تحويلات المصريين - أى ادخارهم بمعنى آخر - فى ظل

هذه المعطيات يمكن تحديد الأحجام التقريبية لسوق العملات الحرة فى مصر وقد قمنا من جانباً بدراسة تطورات معدلات الزيادة الحاصلة فى ودائع المصريين لدى البنوك التجارية والمشتركة فى مصر وكذلك لحجم التحويلات النقدية والعينية والهدايا واستخلصنا من ذلك أن حجم تحويلاتهم «أى ادخارهم السنوى» بمختلف التخصصات والخبرات يتراوح حول ١٠ مليار جنيه سنوياً يتم تصريفها عبر ثلاثة أشكال رئيسية هى :

١- عن طريق الهدايا والرسائل البريدية (الطرود) أو عن طريق التحويلات العينية الأخرى (حجز شقق) أو أجهزة الاستهلاك المعمرة .

٢ - عن طريق تسريب جزء هائل للسوق الحرة للعملات «السوق السوداء» فى مصر أو بواسطة فروع البنوك الخاصة والغير قانونية التى تمارس عملها فى الأقطار النفطية[٢٠] أو عن طريق الاستيراد باسم المنطقة الحرة .

٣ - عن طريق الودائع فى البنوك التجارية والمشتركة والأجنبية فى مصر وشركات توظيف الأموال وكذلك بالتنازل عن جزء من مدخراتهم للسلطات بالمطارات والموانئ .

وبدراسة البيانات المتاحة حول تطور حجم ودائع الأفراد - سواء من رجال الأعمال أو المدخرين البسطاء خلال السنوات التى أعقبت إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى يلاحظ أن هذه الودائع قد ازدادت من ٦٩ مليون عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ١٩٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨١ [٢١] . ثم إلى ما يربو على ٢٥.٨ مليار جنيه بالعملات الحرة والمحلية كما هو مبين فى الجدول رقم (٤١) ثم تجاوزت ٥٤ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٢ .

ومن أكثر الأمور إثارة للاضطراب فى التحليل الاقتصادى لمجمل الهياكل التمويلية المتاحة فى المجتمع المصرى ، هو غياب أية بيانات عن حجم ودائع المصريين لدى شركات توظيف الأموال التى تحجم هى نفسها عن نشر البيانات الخاصة بمراكزها المالية ، كما أن نسب الفوائد المرتفعة التى تمنحها هذه الشركات دون أن يقابلها توظيف إنتاجى بارز فى المجتمع المصرى ، يضع علامات استفهام حول مصير هذه الودائع ومدى الضمانات الممنوحة لودائع صغار المدخرين ، الذين هم معظمهم من المصريين العاملين بالأقطار العربية الخليجية *

وقد ساهم التسابق المجنون بين معدلات التضخم وارتفاع الأسعار من جهة وأسعار الفائدة الدائنة بالبنوك من جهة أخرى ، فى جعل هذا النمط أحد أهم قنوات الاستثمار لصغار المدخرين «عشرة آلاف جنيه وحتى أقل من مائة ألف جنيه» ومن ثم ازدادت الأسر التى باتت تعتمد أكثر على ريوع هذه الودائع .

على أية حال فإن الأرقام المتاحة عن التحويلات النقدية والعينية فى يونيو ١٩٨٨ تذكر أنها قد

* كتب هذا التحليل قبل أحداث الصدام بين الحكومة المصرية وشركات توظيف الأموال خلال عام ١٩٨٨ .

بلغت ٣٥٠٠ مليون[٢٢] وإذا أضفنا إليها نحو ١٥٠٠ مليون أخرى قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة لذلك العام فإن قيمة هذين البندين تقارب ٥ مليار جنيه هذا علاوة على المشتريات الشخصية بالعملات الأجنبية «الحج - إكتتاب بالدولار فى الشركات - شراء سلع بالدولار - مصاريف العلاج بالخارج .. الخ» فإن المحصلة النهائية تصل إلى ٥ مليار دولار .

يبقى بعد ذلك السيولة المالية المتوفرة لدى المصريين بالخارج وذويهم فى مصر وهذه المدخرات وفقاً للعملية الحسابية التى قمنا بها ومعروضة فى الجدول رقم (٤٠) تقارب ٥ مليار أخرى [٢٣] تجد مكانها بعد فترة خارج إطار الجهاز المصرفى المصرى عبر السوق الحرة للعملات الذى امتد من خلال شبكة واسعة من الأفراد «أكشاك سجائر- بازارات وسماسرة بالريف .. إلخ» يصل عددهم إلى ٥٠ ألف شخص يتحكم فى إدارة نشاطهم ١٠٠ تاجر وتشكل هذه الشبكة الواسعة ركيزة إضافية من الركائز الاجتماعية والسياسية للقوى الاجتماعية المؤيدة لاستمرار الانفتاح وفوضى السوق الراهن فى مصر [٢٤] .

إننا هنا - وكما هو واضح - إزاء قضيتين متشابكتين ، الأولى أن هناك قطاعات اقتصادية وخدمية كاملة يتم تمويلها أساساً عن طريق التحويلات النقدية وبخاصة قطاع الاسكان الفاخر والمتوسط فى مصر ومن ناحية أخرى فنحن إزاء سوق منظم للعملات الأجنبية فى مصر ، لم تفلح الجهود البوليسية فى وقف زحفه المدمر على النشاط الاقتصادى *

وفى دراسة أعدها أحد الباحثين حول هذا الموضوع أشار إلى أنه برغم اتفاق معظم الباحثين والدارسين فى مصر بوجود سوق للعملات الأجنبية توازى السوق الرسمية ويطرح بها سنوياً أكثر من ٣.٥ مليار جنيه فإن عدد القضايا المضبوطة بلغ ٧٦٨ قضية عام ١٩٨٢ ولم تزد المبالغ المضبوطة بها عن ١٠.٦ مليون جنيه [٢٥] .. !!

ويكفى أن نذكر أن حملة واحدة على أربعة تجار قد ضبطت ٢٠ مليون دولار وعملات أخرى [٢٦] مما يؤكد اتساع نطاق السوق السوداء للعملات الأجنبية .

على أية حال نستخلص من عرضنا السابق الحقائق التالية :

أولاً : هناك حراك اجتماعى فى مصر يختلف فى مضمونه عن تلك العملية التى شهدتها الفترة الناصرية ، ويعتمد حراك الفترة الحالية «٧٤- ١٩٩٤» على آليات عمل تمتد من الوكالات التجارية وفوضى السوق الرأسمالى فى البلاد إلى الخارج وتحديداً عبر هجرة المصريين للعمل فى الأقطار العربية النفطية .

ومن ثم فإن العملية مقطوعة الصلة بأى آليات تنموية فى الداخل بل تستند أساساً على عجلة

* نجحت هذه القوى الاجتماعية فى النهاية فى فرض الأعتراف القانونى من جانب الدولة بها فصدرت قرارات ١٣ مايو ١٩٨٧ بالسماح بالسوق الحرة للعملات الأجنبية .

التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالى الدولى وفوضى المضاربة السعرية فى العملات الأجنبية ويؤدى كل ذلك إلى تعميق تشوه توزيع الدخول فى مصر حيث تشير بعض التقارير إلى أن هناك ٥٪ من إجمالى السكان فى البلاد (أى ٨٢٠ ألف مواطن) يستحوذون على ٢٢٪ من الناتج القومى وأن هناك ١٠٪ من السكان أى ٥ مليون مواطن «يستحوذون على ما يقارب ٥٠٪ من الاستهلاك العائلى فى البلاد[٢٧] وبالطبع فإن هذه التقارير تغفل الدوائر غير الشرعية وغير القانونية التى تمثل جزءاً هاماً للغاية فى توليد وتوزيع الدخول فى مصر ونقصد تحديداً تجارة المخدرات وتجارة العملات .

فهاتان التجارتان وحدهما يسيطران على أكثر من ٨ مليار دولار سنوياً وتضمن بقاء شبكة واسعة من الموزعين «والجلابين» تقارب المائة ألف شخص وتجارة بهذا الحجم لا ينبغى تجاهلها وتجاوز تأثيرها السيء على نمط توزيع الدخول فى مصر وإضافتها إلى صورة الاختلال الرسمى فى توزيع الدخول[٢٨] .

ثانياً : لدينا نحو ثمانية آلاف شركة خاصة وبنك أقيمت بعد عام ١٩٧٤ مستفيدة بمزايا قوانين الاستثمار وهى مشروعات مملوكة للرأسمال الخاص والأجنبى، صحيح أن حجم الوظائف التى قدمتها لا يتعدى ٧٦ ألف مشتغل إلا أن بقاء أو بقاء الأوضاع على ما هى عليه تمثل مطلباً حيوياً هاماً لأصحاب هذه المشروعات . كما أن هناك ١٢ ألف مزرعة دواجن تقدم إليها الحكومة قروض تصل إلى ٣٥٠ مليون جنيه سنوياً وتتحمل الخزانة العامة تكاليف فروق أسعار الفائدة تصل إلى ٢٥ مليون جنيه فى السنة بالإضافة إلى تكلفة دعم الأعلاف المقدرة بنحو ١٢٠ مليون جنيه وإذا أخذنا بعين الاعتبار بعض المهنيين الذين يرتبط مستوى نشاطهم بالمشروع الخاص وانتعاشه «فئة المحامين مثلاً» فإن هناك فئات من مصلحتها استمرار الأوضاع على ما هى عليه .

ثالثاً : هناك المواطنون حائزو سلع الاستهلاك الكمالى « الفيديو والسيارة .. الخ» والذين يقدر عددهم بنحو مليون مواطن فإننا نستنتج وجود ٢.٥ مليون مواطن فى مصر يتمتعون بمستوى معيشى مرتفع وإذا أضفنا ذويهم الذين سيميلون غالباً إلى توجهاتهم السياسية فإن الرقم يصل إلى ٥ مليون مواطن وهؤلاء جميعاً يشكلون ٨٪ تقريباً من إجمالى السكان عام ١٩٩٠ يتربعون على قمة الهرم الاجتماعى فى البلاد .

رابعاً : مقابل هؤلاء نجد أن هناك أكثر من ٦٥٪ من سكان الريف المصرى «أى نحو ٢٥ مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر الذى حددته الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة كمستوى لا يتوفر فيها الحد الأدنى للمعيشة الإنسانية .

حيث نعرف أن ٤٤٪ من سكان الريف محرومون من مصدر للمياه النقية كما أن هناك ٢١٪ لا يصل إليهم التيار الكهربائى وذلك وفقاً لنتائج تعداد ١٩٨٦ .

وإذا أضفنا إلى هؤلاء موظفى الدولة «الحكومة - القطاع العام - الحكم المحلى ..الخ» البالغ عددهم ٤ مليون مواطن تقريبا [٢٩] أى أن هناك ١٣ مليون مواطن يعيشون دون المستوى الملائم

اقتصادياً واجتماعياً يعانون من أزمات عديدة فى المسكن والمأكل والملبس وإذا أضفنا ذويهم فإن هناك ٤٥ إلى ٤٧ مليون مواطن يتوزعون على حضر وريف الجمهورية ويشكلون ٧٣٪ من السكان يعانون من تدهور مستمر لمستوى معيشتهم وهؤلاء ستتنازعهم قوى الإصلاح السياسى واليسار المصرى خلال السنوات القادمة إذا توفرت آليات العمل الاجتماعى والسياسى الملائمة لأوضاعهم ووعيهم الاجتماعى .

خامساً : كما تشير البيانات الرسمية عن حجم البطالة فى المجتمع المصرى حالياً إلى تفاقم هذه الظاهرة بكل انعكاساتها النفسية والاجتماعية والسياسية السلبية ، ووفقاً لهذه المصادر فقد زاد عدد المتعطلين من ٧٥٦ ألف عام ١٩٨٤ إلى ٢ مليون شخص عام ١٩٨٦ [٣٠] ، وإذا أخذنا المتعطلين بعض الوقت فإن الرقم ربما يتجاوز ثلاثة ملايين عاطل وستؤدى عودة مئات الآلاف من المصريين العاملين فى الأقطار العربية خلال العشر سنوات القادمة بفعل انحسار الحقبة النفطية إلى تزايد أعداد العاطلين فى مصر بصورة غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث .

سادساً : ووفقاً لبيانات التعداد العام للسكان فى مصر عام ١٩٧٦ فإن حجم العمالة الهامشية «أو ما يسمى البروليتاريا الرثة» يصل إلى ٤٠٠ ألف مواطن ومواطنة يتوزعون على مهن متنوعة كالباعة المتجولون - الحلاقون - الطهاه - خدم المنازل .. الخ والآخذة فى الاتساع كما أظهرتها النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦[٣١] .

وهذه العمالة الهامشية التى يقع موقعها الطبقى فى أدنى السلم الاجتماعى سوف يكون من الصعب فى الوقت الراهن تحديد توجهاتهم السياسية بفعل تدنى مستوى وعيهم السياسى وتضاؤل اهتماماتهم العامة وغياب أى إطار تنظيمى جماعى . ربما يكون المناسب إجراء مقارنة بين نتائج التصويت الذى جرى بمناسبة الانتخابات التشريعية فى اكتوبر ١٩٧٦ ومايو ١٩٨٤ ثم أبريل ١٩٨٧ لنتبين مسار المشاركة السياسية ومستقبل التوازن السياسى فى البلاد فى العقد القادم .

ففى اكتوبر ١٩٧٦ (مطلع حقبة الانفتاح والنفط) كان عدد المقيدين فى جداول الانتخابات فى مصر - وبصرف النظر عن الكثير من العيوب التى تشوبه - قد بلغ ٩٥٦٤٤٨٢ مواطناً ولم يكن هؤلاء يمثلون أكثر من ٤٣.٨٪ من إجمالى المواطنين البالغين لسن التصويت(١٨ عاماً فأكثر) أى أن نحو ٥٦.٢٪ من إجمالى البالغين لسن التصويت غير مقيدين إما لافتقاد الثقة فى النظام الانتخابى المصرى لأسباب عديدة وإما ميلاً للسلبية واللامبالاه .

على أية حال فقد كان عام ١٩٧٦ ، هو عام افتتاح موسم الكرنفال الديمقراطى للنظام السياسى المعتمد منذ عام ١٩٥٣ على مبدأ التعبئة السياسية والحزب الواحد ونبذ فكرة تعدد الأحزاب ومحاربتها بكل عنف وقسوة .

والحق فإن انتخابات عام ١٩٧٦ ، كانت أفضل انتخابات شهدتها الساحة السياسية المصرية منذ

عام ١٩٥٢ حيث تقلصت التدخلات البوليسية واتسعت المشاركة السياسية لكافة القوى العلنية (المنابر الرسمية) وغير العلنية (المنظمات اليسارية) ولم تكن الجماعات الدينية السلفية قد برزت بصورة ملموسة فى تلك الفترة وبرغم ذلك فلم يتجاوز عدد المشاركين فى التصويت ٣٨٠٣٩٧٣ مواطناً أى بنسبة ٤٠٪ من إجمالى المقيدين فى الجداول ونحو ١٧.٥٪ من إجمالى البالغين لسن التصويت . وقد كان من نتائج هذه الانتخابات أن حصل الحزب الحاكم (حزب مصر العربى الاشتراكى) على ٦٢.٧٪ من الأصوات الصحيحة أما الجماعات المعارضة (منابر ومنظمات اليسار والمستقلين ..الخ) فقد كان نصيبها ٣٧.٣٪من الأصوات الصحيحة [٣٢] .

وقد تبين أن المستقلين عن المنابر الرسمية قد حصلوا وقتئذ على ٢٧.٥٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة بل إن إحدى الدراسات قد أظهرت أن مرشحى المنظمات اليسارية ومنبر التجمع قد حصلوا وحدهم على نحو ١٩٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة [٣٣] . أما فى عام ١٩٨٤ فقد كانت الخريطة الاجتماعيّة - ومن ثم السياسية - للبلاد قد تبدلت بفعل انعكاس السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عام ١٩٧٤ والتغيرات الإقليمية التى جرت بفعل ارتفاع أسعار النفط وتحول الصحراء العربية النفطية إلى مراكز جذب مالى وحضارى جديد .

لقد بلغ عدد المقيدين بالجداول الانتخابية فى مايو ١٩٨٤ عشية الانتخابات التشريعية نحو ١٢,٣٣٩,٤١٨ مواطناً وهؤلاء لا يشكلون سوى ٥٤.٠٦٪ من إجمالى البالغين لسن التصويت (١٨ عاماً فأكثر) فى ذلك الحين .

وقد اتجه ٥,٣٢٣,٠٨٦ مواطناً للإدلاء بأصواتهم أى بنسبة ٤٣.٧٪ من أجمالى المقيدين بالجداول كما أنهم لا يمثلون سوى ٢٣.٦٪ من إجمالى البالغين لسن الانتخابات أى أن ثلاثة أرباع الذين يحق لهم المشاركة فى اختيار ممثليهم فى المجلس التشريعى - الذى يعد أعلى سلطة من الناحية النظرية فى البلاد يحجمون عن استخراج بطاقات انتخابية وهى ظاهرة فى غاية الخطورة سواء فى دلالتها الاجتماعية أو السياسية أو النفسية .

فما هو التوزيع التصويتى بصرف النظر عن التدخلات الواسعة التى شهدتها هذه الانتخابات ؟

لقد حصل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على ٧٣٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة (أى نحو ٣,٨٥٦,٣٧٢ صوتاً صحيحاً) مقابل حصول أحزاب المعارضة الرسمية على ١,٤٢٧,٣٩٦ فقط من الأصوات الصحيحة * أى ما يعادل ٢٧٪ فحسب [٣٤] وهكذا فمقابل كل صوت واحد نالته أحزاب المعارضة الأربع (تجمع - عمل - تحالف الوفد والاخوان - الاحرار) فإن الحزب الحاكم قد نال ٢,٧ صوتاً . ومن الأمور الملفتة للنظر ، ذلك الترابط الغريب بين انتشار الأمية فى منطقة أو محافظة ما

* حيث منع القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ القائم على فكرة القوائم الحزبية المشروطة ترشيح غير المنضمين للأحزاب الرسمية مما دفع كثيرين للانضمام إلى أحزاب قائمة لتوفر فرصة الترشيح كما أدى بالبعض إلى الدفع بعدم دستورية هذا القانون أمام المحكمة الدستورية التى قضت بذلك فى يونيه ١٩٨٧.

وبين نسبة الإقبال على التصويت الانتخابى بها ، فهذه العلاقة فى مصر على عكس جميع قوانين علم الاجتماع والسياسة فى عالمنا الحديث حيث تتجه إلى العلاقة الطردية فيزداد الإقبال على التصويت كلما ازدادت نسبة الامية مما يجعلنا نتشكك أصلا فى صحة عمليات التصويت ونسبة الإقبال المشار إليها. فعلى سبيل المثال بينما تبلغ أعلى نسبة للأمية فى مصر فى محافظة الفيوم ، فإن نتائج التصويت فى انتخابات مايو ١٩٨٤ قد أظهرت أنها أعلى نسبة إقبال فى محافظات الجمهورية حيث بلغت ٦١,٦٪ من إجمالى المقيدين بالجداول يليها المحافظات الثلاثة (الشرقية - المنوفية - المنيا) التى بلغت فيها نسبة الحضور للتصويت ٥٠٪ من إجمالى المقيدين بالجداول بينما نجد أن هذه النسبة فى المحافظات الكبرى (القاهرة - الجيزة - الاسكندرية) لم تتعد ٢٩,٩٪ من إجمالى المقيدين بالجداول[٣٥] إذا قارنا بين الذين حضروا التصويت والبالغين لسن الانتخاب فى هذه المحافظات الثلاث نجدها ١٦,٢٪ أما محافظات القناة الثلاثة فإن نسبة الحضور لم تتعد ٣٢,٤٪ من إجمالى المقيدين بالجداول وهى لا تعادل أكثر من ٢٦,٢٪من إجمالى البالغين لسن الانتخاب (١٨ عاماً فأكثر) . أى أن الحكومات المصرية التى تتولى السلطة فى البلاد منذ عام ١٩٧٦ وحتى الأن هى حكومات أقلية الأقلية .

❑◆❑

المبحث التاسع عشر

الرؤى البرنامجية للقوى والأحزاب السياسية
١٩٧٠-١٩٩٤

تبدلت ملامح الخريطة السياسية فى مصر خلال العشرين عاما الماضية تبدلاً عميقاً ، صحيح أن ملامح وإيقاع تلك التحولات فى البناء الفوقى بشكل عام والبناء السياسى بشكل خاص لم تكن بنفس سرعة ووتيرة التحولات شبه الجذرية التى طرأت على موازين القوى والطبقات الاجتماعية المختلفة وعلى الهيكل الاقتصادى وأشكال التراتب الطبقى بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى .. بيد أن التغير الملموس فى شكل الممارسة السياسية القائمة على التعددية الحزبية قد أصبحت حقيقة واقعة تفرض نفسها فى إطار تحليل مستقبل البلاد فى العقود القليلة القادمة .

ولقد فتحت الأحداث المأسوية لهزيمة يونيه عام ١٩٦٧ ، والانهيار غير المتوقع للدفاعات العسكرية للنظام الناصرى ، الباب لإعادة مناقشة البنية السياسية الناصرية وأعادت بالتالى - وبإلحاح هذه المرة - الدعوة لضرورة فض الاشتباك بين مختلف القوى والتيارات السياسية التى ظلت تختفى تحت العباءة الناصرية - التنظيم السياسى الواحد - إما خوفاً من البطش أو انسجاماً مع طرحها وبرنامجها السياسى.

ولقد أظهرت المناقشات التى جرت فى قمة الهرم السياسى الناصرى ، فى أعقاب هزيمة يونيه ١٩٦٧ مباشرة ، أن الرئيس عبد الناصر نفسه كان أكثر إدراكا للصعوبات والمخاطر التى تهدد نظامه وصياغته القديمة لتحالف ما أسماه الميثاق"قوى الشعب العامل" [١٣٦] وأخذ يعيد حساباته وبدأت تعبيرات سياسية ذات طبيعة حزبية تأخذ حيزاً من تفكيره السياسى وقتئذ .

صحيح أن دعوة الرئيس عبد الناصر ، كانت تجد معارضة قوية من جانب كهنة المعبد (الاتحاد الاشتراكى العربى) بيد أنها بالمقابل كانت تعبيراً عن تململ قوى اجتماعية أفرزتها الحقبة الناصرية نفسها إلى جانب القوى القديمة من الصياغة الحديدية للممارسة السياسية القائمة وقتذاك .

لقد عبر عن هذا التململ الانفجار العفوى الواسع للشارع المصرى فى أعقاب صدور أحكام قادة الطيران فى فبراير ونوفمبر من عام ١٩٦٨.

ذلك أن تحركات جموع عمال مصانع حلوان ومظاهرات طلبة الجامعات المصرية فى هذه الفترة ومواجهة قوات الأمن والشرطة لهما بالعنف والقسوة قد دفعت بحمم البركان إلى الفوران وبآتون ناره إلى لحظة الاشتعال .

وإذا أخذنا بالاعتبار موقع هاتين الفئتين (العمال - والطلبة) اللتين ظلتا محسوبتين لسنوات طويلة كقوة دعم للنظام الناصرى ، فإن دلالة ذلك لا تغيب عن المحلل الدقيق ، بحيث يمكن القول بأنه منذ ذلك التاريخ وضعت علامات استفهام حقيقية حول موقع النظام الناصرى وإجراءاته فى التركيبة الطبقية للبلاد وهكذا نشطت بعض القوى السياسية وبخاصة اليسار الشيوعى والجماعات الدينية ذات المنطلقات الانقلابية فى اتجاه إعلان الوجود وتأكيد الفاعلية بعيداً عن التنظيم السياسى الحكومى فى ذلك الحين (الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى).

ومنذ أواخر عام ١٩٦٩ وبدايات ١٩٧٠ شكلت مجموعات من الشباب المصرى أول مجموعات من اليسار الجديد. كما شهدت هذه الفترة انتشار أفكار التكفير والتجهيل للمجتمع والدولة وصياغة أفكار دينية ذات طابع عصبوى وانعزالى..[٣٧]

عموماً ، فبرغم محاولات الرئيس عبد الناصر ، لاحتواء انعكاسات الهزيمة على رصيده ورصيد نظامه من التأييد السياسى لدى قطاعات الشباب عبر طرحه برنامج "٣٠ مارس" عام ١٩٦٨ للالتفاف على ذلك التلمر فإن الأزمة قد زرعت بصورة أصبح من المستحيل من الآن فصاعداً اقتلاعها . وهكذا عندما تسلم الرئيس الجديد (أنور السادات) السلطة واستقرت مقاليد الأمور فى يديه بعد انقلاب القصر فى مايو ١٩٧١ أعيد طرح التساؤل من جديد بصوت مسموع هذه المرة

إلى أين تسير ؟ [٣٨]

بل إننا نستطيع أن نشير إلى وثيقة سابقة على "ورقة اكتوبر" مثلت تمهيداً أولياً وإعلاناً للنوايا وهى الوثيقة الصادرة عن " المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب " قبل حرب أكتوبر بعدة أشهر وكان لتركيز هذه الوثيقة على الانفراج الدولى بين القوتين العظميين معنى خاص فى إطار البحث عن مبرر لاحق للخضوع لشروط التسوية الأمريكية .

إن ورقة أكتوبر (أبريل ١٩٧٤) فى محاولة للإجابة على ذلك السؤال الاستراتيجى قدمت التصور التالى :

"أن لدينا قطاعات الاقتصاد القومى ثلاثة ، القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى ، وسياسة الانفتاح الاقتصادى يتسع المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية وهذا كله فى إطار من التخطيط الذى يرسم أهدافاً استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييراً جذريا [٣٩] .

فإذا ما ربطنا بين هذه المقولات وما تكشفت عنه الاتفاقيات بين وزير الخارجية الأمريكية (د.هنرى

كيسنجر) فى أولى زيارته للمنطقة بعد خصومة طويلة (ديسمبر ١٩٧٣) أمكننا معرفة أبعاد التغيرات الجذرية المطلوبة من انفتاح كهذا [٤٠] .

وبرغم أن السادات قد رفض فى ورقة أكتوبر ما أسماه "تفتيت الوحدة الوطنية عن طريق تكوين الأحزاب" فإن موافقته على فكرة المنابر السياسية المتمايزة داخل التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى العربى) بعدها بأربعة أشهر فحسب لم تكن تعبيراً عن عدم وضوح فى الرؤية السياسية فحسب ، وإنما كانت انعكاساً لتفاعلات إقليمية ودولية داخل دائرة الصراع السياسى والطبقى الجارى فى مصر منذ سنوات بعيدة .

وفى خطابه الذى ألقاه بمناسبة افتتاح أعمال المجلس التشريعى الجديد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ - أعلن الرئيس السادات موافقته على قيام أحزاب سياسية ثلاث طالما التزمت هذه الأحزاب بقواعد اللعبة " الديمقراطية " التى تضمنتها المعزوفة الشهيرة (السلام الاجتماعى- الوحدة الوطنية - التحول الاشتراكى) وبهذا اكتملت ملامح المكياج الديمقراطى للنظام [٤١] .

على أية حال ، فلم يكن من المتصور أن تأتى السلطة الجديدة بكل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادة ، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية دون أن تحدث أثرها على المزاج السياسى لفئات واسعة من المصريين .

كما أن الاندفاع المتزايد ، وغير المبرر من منظور الحصافة السياسية - من جانب النظام المصرى للصلح المهين مع إسرائيل والتحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة والانقلاب على المطامح المشروعة للشعوب العربية فى التحرر والاستقلال والوصول إلى حد القطيعة مع الأقطار العربية والثورة الفلسطينية كل هذه التحولات الدراماتيكية كانت تتفاعل بدرجة شديدة التعقيد مع الظواهر الجديدة فى البناء الفوقى والمؤسسى للتركيبة المصرية (الأحزاب) بحيث دفعت الأخيرة إلى الخروج من الأسر الساداتى لها ، وإخضاعها لشروط اللعبة المرسومة سلفاً مما وضع نظام الرئيس السادات فى مأزق لافكاك منه . كما ساهمت ظروف المعركة الانتخابية لتشكيل المجلس النيابى (خريف ١٩٧٦) فى اشتباك الأفكار الانقلابية (اليسارية والدينية على حد سواء) مع شارع سياسى يغلى أفراده ويتحرقون للحظة الانطلاق من " قمقم " الصمت الناصرى .

وبينما كانت المنظمات اليسارية الجديدة والجماعات الدينية السلفية تضغطان على النظام لتوسيع رقعة المشاركة السياسية كلاً لصالحه ، كانت بالمقابل جماعات رجال الأعمال والرأسماليين يوسعون فعلياً من هامش نفوذهم على القرار السياسى والاقتصادى معاً ، بحيث أصبحوا القوة النافذة فى طول البلاد وعرضها خلال النصف الثانى من السبعينيات وحتى الآن . فعلى سبيل المثال كتب أحد معبريهم فى أحد أهم المجلات المتخصصة وقبل أيام فحسب من اندلاع مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ يقول (بعد حديث المسئولين عن الانفتاح فما تزال العوائق الممثلة فى القوانين والقرارات المعوقة كما

هي ، بل زادت خيبة أمل المستثمرين عندما صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى دعا إلى انعقاد الجمعيات العمومية وذهب المساهمون لحضور هذه الجمعيات ، وإذا بهم يجدون أنفسهم بلا حول ولا قوة أمام مجلس الإدارة المكون من البيروقراطيين الذين كانوا الأداة المنفذة للمعوقات التى سادت فى عقد الستينات) ثم يستطرد قائلا (على المسئولين الذين عاصروا هذه الفترة ثم بدون تردد يجب أن يبدوا بتعديل ما ينبغى تعديله ويلغوا ما ينبغى إلغاؤه وذلك سعياً وراء تنقية الجو وعودة الثقة وفتح الأبواب التى أغلقتها العقول المتخلفة والنفوس الحاقدة [٤٢].

فى ظل هذا السيرك السياسى المنصوب من جانب أطراف إقليمية (السعودية والخليج بصفة خاصة) وأطراف دولية (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) وأطراف داخلية (الطبقة الرأسمالية المصرية) تحددت ملامح التوجه السياسى/ الاقتصادى للبلاد فى عقدى السبعينات والثمانيات وبالقطع لم تكن هذه هى وحدها الفاعلة على المسرح السياسى المصرى ، فهناك قوى اليسار الريديكالى الذى أخذ ينتشر شيئاً فشيئاً فى الأوساط الطلابية والشعبية والذى عبر عن نفسه فى اضطرابات الأعوام الخمسة الأولى من حكم الرئيس السادات *

وعندما حانت ساعة النزول الواسع لقوى اليسار إلى الشارع المصرى الذى يتشوق للانفجار أثناء الانتخابات التشريعية فى خريف عام ١٩٧٦ ، التى تميزت بتقلص تدخل الأجهزة الأمنية والحكومية بشكل ملحوظ فى مسارها أو نتائجها كانت كل الظروف قد هيأت لأكبر انفجار عفوى تشهده مصر منذ ثلاثين عاماً تقريباً .

لقد حصل مرشحو اليسار بكافة انتماءاتهم على ما يعادل ١٩٪ من مجموع الأصوات المشاركة فى المعركة الانتخابية وهى بكل المقاييس ، وبعد طول حرمان لقوى اليسار من النشاط المستقل والمناوئ للسلطة تعد نجاحاً وتعبيراً عن قاعدة اجتماعية وسياسية آخذه فى التشكل لصالح هذا اليسار .

بيد أن نكوص نظام الرئيس السادات على شعارات الديمقراطية فى أعقاب الانتفاضة الجماهيرية الواسعة يومى ١٨ . ١٩ يناير عام ١٩٧٧ وبداية مرحلة المطاردة البوليسية العنيفة لقوى اليسار المصرى بمختلف فصائلها والتى شملت ما يربو على خمسة آلاف كادر يسارى طوال السنوات الأربعة اللاحقة أعاد طرح علامات استفهام حول جدوى الظهور العلنى للجماعات والمنظمات الدينية واليسارية السرية .

كما لجأ نظام الرئيس السادات وأجهزة الأمن ، خاصة بعد اتساع دائرة المعارضين لسياسته بعد زيارته إلى القدس المحتلة فى نوفمبر عام ١٩٧٧ وبداية مرحلة فض التحالف غير الرسمى بين نظام

* تبدأ الاضطرابات الطلابية الواسعة منذ عام ١٩٦٨/١٩٧٢ وما بعدها واعتصام عمال النسيج بالأسكندرية عام ١٩٧٣ ثم الاشتراك النشط للعمال فى اضطرابات عامى ١٩٧٤/١٩٧٥ فى حلوان والمحلة ثم فى المسيرة الطلابية عام ١٩٧٦ وأخيراً فى انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

السادات من جهة والجماعات الدينية فى مجملها من جهة أخرى إلى التضييق على كافة القوى السياسية القانونية منها وغير القانونية مما مهد السبيل إلى حملة الاعتقالات الواسعة فى الثالث من سبتمبر عام ١٩٨١ ثم بالنهاية الميلودرامية لرأس النظام نفسه فى السادس من أكتوبر من نفس العام.

والحقيقة أن الباحث السياسى والمحلل التاريخى لا يمكنه النظر لتطور التركيبة السياسية المصرية فى العقدين الماضيين بمعزل عن قوتين أساسيتين مثلتا طوال التاريخ السياسى المصرى الحديث الخميرة السياسية الفعالة لمختلف الظواهر الحية والأحداث البارزة وهما :

التيار الأول : السلفى الإسلامى :

بمختلف اتجاهاته وجماعاته سواء كانت هذه الجماعات تتبنى المنهج التدريجى (مثل جماعة الإخوان المسلمين)[٤٣]. أوكانت جماعات انقلابية (مثل جماعة الجهاد والتكفير والهجرة و الجماعة الإسلامية والتحرير الإسلامى) [٤٤].

التيار الثانى : اليسار الشيوعى :

والذى تتعدد تنظيماته وفصائله حتى قاربت الإحدى عشر تنظيماً فى الساحة السياسية المصرية تتبنى جميعاً الماركسية اللينينية وتعمل بصورة شبه سرية ، وتنقسم هذه المنظمات بدورها إلى قسمين أساسيين أحدهما تيار مرحلى (الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير) وتيارات راديكالية على صعيد الأفكار (العمال - المؤتمر - التروتسكين - ... الخ)

وبرغم ما أظهرته التطورات السياسية من فاعلية هذين التيارين وقدرتهما على الحركة والتأثير فإن قانون الأحزاب يحول دون ظهورهما القانونى - ولا نقول المشروع - فى ساحة الجدل السياسى العلنى فى البلاد ولذا سيقتصر تحليلنا لشكل الخريطة السياسية والرؤى البرامجية للأحزاب القانونية الأساسية وعددها ٦ أحزاب حتى الآن * على أننا سنعود فى ثنايا تحليلنا لنلقى بعض الأضواء على الخطوط الأساسية والرؤى العامة لأبرز الجماعات أو المنظمات الممثلة للتيارين السالفى الذكر

***

تبدأ التجربة الحزبية الجديدة فى مصر ، منذ خريف عام ١٩٧٦ بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاما .

والحقيقة أن هذه التجربة ، قد ولدت مشوهة منذ اللحظة الأولى حيث فرضت مجموعة من القيود والعقبات أمام تشكيل الأحزاب المختلفة فمن الفرض القسرى بالسماح بإنشاء ثلاثة أحزاب جاءت من كنف التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى) وتسمت على هوى القائمين على السلطة (يمين -

* يبلغ عدد الأحزاب المصرح بها الآن (١٩٩٦) ستة عشر حزباً سياسياً معظمها ليس له نشاط ملموس جماهيريا أو إعلامياً .

وسط - يسار) إلى ضرورة الالتزام بالمعزوفة الثلاثية (السلام الاجتماعى- الوحدة الوطنية - الحل الاشتراكى) بعد تفريغهم من كل مضمون جدى بحيث تحولت إلى أداة فى يد النظام السياسى وحزبه الحاكم لترويع وتحجيم أنشطة هذه الأحزاب إذا ما خرجت عن الحد المسموح والمقرر سلفا .

وهنا ينبغى أن نميز بين القانونية ومبدأ الشرعية ، فإذا كان الأول يرتبط باعتراف أجهزة الدولة ومؤسستها بالوجود الرسمى لهذا الحزب أو ذاك وما يترتب على ذلك من مخاطبة سياسية وقبول شكلى فإن مبدأ الشرعية ، يتجاوز ضيق مساحة مفهوم القانونية ، ليصبح أساس شرعية هذا الحزب أو ذاك هو مدى تمثيله لمصالح اجتماعية وسياسية محددة بصرف النظر عن الاعتراف الحكومى بهذا الحزب أو حتى محاربته واعتقال أعضائه وأنصاره [٤٥].

على أى حال ، فإذا كان هناك اتفاق عام حول مقوله أن الأحزاب السياسية هى التجسيد التنظيمى والقانونى لواقع التراتب الطبقى والصراع الاجتماعى فى عالمنا المعاصر فمن المؤكد كذلك أن التجربة الحزبية فى مصر ، لم تتبلور بعد ، بحيث نستطيع أن نشير إلى كل حزب وما يجسده من مصالح سياسية وطبقة اجتماعية بعينها .

ولعل الحقبة النفطية والانفتاح على الغرب الرأسمالى ، وما أديا إليه من رعونة الهياكل الطبقية وهامشية وجود بعض هذه الفئات الاجتماعية برغم تنامى نفوذها السياسى فى عملية صنع القرار سواء على المستوى التنفيذى أو على المستوى التشريعى كل ذلك يجعل المرء أكثر احترازاً فى تحليله للبرامج السياسية للأحزاب القائمة .

ولعل هذا الواقع قد دفع البعض إلى الإشارة إلى شذوذ تكوين بعض الأحزاب فى مصر (حزب الأمة مثلاً) والشروط القاسية التى فرضها قانون الأحزاب لإقامة أحزاب جديدة ، مما ترتب عليه من عجز قوى سياسية حقيقية عن تكوين أحزاب لها بينما نجح آخرون لا يمثلون إلا أنفسهم فى تكوين أحزابهم [٤٦]

عموماً ... يمكننا تقسيم الأحزاب السياسية (الرسمية) فى مصر الآن إلى تيارين عريضين :

الأول: الأحزاب الرأسمالية (والتى يلعب فيها الانفتاحيون دوراً رئيسياً فى توجهاتها ورسم سياستها) وهى :

* الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم (حزب مصر العربى الاشتراكى سابقاً).
* حزب الوفد الجديد .
* حزب الأحرار
* حزب الأمة (جاء بحكم قضائى صادر فى ١٩٨٣/٦/١٥).

الثانى : الأحزاب الإصلاحية :

* حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

* حزب العمل الاشتراكى (قبل تحالفه مع الإخوان المسلمين عشية انتخابات ١٩٨٧)

* الحزب العربى الديمقراطى الناصرى

** أما التيارات والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية وأبرزها تيارات الرفض الدينى والتيارات اليسارية سنعالجها بصورة مستقلة عن تيارات الأحزاب الرسمية .

وينبغى قبل التعرض إلى مضمون البرامج السياسية والانتخابية لهذه الأحزاب أن نشير إلى حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

الحقيقة الأولى : أن عملية الفرز والبلورة الطبقية والسياسية لم تكتمل بعد ، وهى فى سبيلها إلى الوضوح خاصة بعد زوال التأثيرات الفجائية وغير الأصلية للحقبة النفطية على الحراك الاجتماعى فى البلاد .

الحقيقة الثانية : وبناء على ذلك ، لا نستطيع التوقف بالتحليل عند البرامج السياسية المعلنة لمعظم الأحزاب القائمة فى مصر الآن باعتبارها تمثل الأساس الواضح لتوجهات هذا الحزب أو ذاك ولذا فسيكون من المناسب تناول افتتاحيات بعض صحف هذه الأحزاب ومنحاها العام لما تمثله الافتتاحية عادة من موقف قيادة الحزب المؤثرة وخطه السياسى العام .

كما سنتخذ من بعض خطابات قادة هذه الأحزاب مؤشراً لطبيعة القضايا والمشكلات التى تمثل لهذا الحزب ولقيادته هماً جماهيرياً وتوجهاً سياسياً ذو دلالة خاصة .

اولا : الاحزاب الراسمالية اليمينية

١ - الحزب الوطنى الديموقراطى

يعد الحزب الوطنى الديمقراطى ، الامتداد الطبيعى للتنظيمات السياسية التى نشأت فى كنف النظام السياسى والسلطة الحاكمة فى البلاد منذ عام ١٩٥٢ وهو بهذا الصفة بمثابة " **الظل المدنى** " للنظام العسكرى القائم منذ ذلك التاريخ سواء فى مراحل صعوده أو فترات انحداره وتدهوره .

والحقيقة أنه برغم تباين المراحل التاريخية ، وتمايزها من مرحلة لأخرى ، فإن السمة الأساسية لهذه التنظيمات (هيئة التحرير - الاتحاد القومى - الاتحاد الأشتراكى - حزب مصر - الحزب الوطنى الديمقراطى) هي سيادة مفهوم الطاعة والولاء لشخص الرئيس أو القائد المتربع على قمة السلطة والمستند بصورة حاسمة لدعم وتأييد المؤسسة العسكرية والذى دائماً ما يكون أحد أعضائها الذى تنعقد له الزعامة فى ضوء توازن معقد بين مؤسسات الدولة والمجتمع .

ولذا سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الأحزاب المرتبطة بالسلطة منذ لحظة الولادة تجسد كيانات ومصالح طبقية مستقرة بقدر ما هى تجمع للمصالح "فحزب النظام" الذى يأتى على مسرح التاريخ عادة لسد الفراغ السياسى بعد الضربات التى وجهت إلى الكيانات الطبقية المختلفة وتجسداتها السياسية يعجز دائماً عن تمثيل أشمل وأكمل لمصالح الطبقات الرأسمالية خاصة فى ختام الفترة الانتقالية البونابرتيه . وهكذا تبرز من جديد التعبيرات السياسية والتنظيمية للرأسمالية القديمة / الجديدة مشيعة باللعنات حزب النظام وزعامته متهمة إياه بكافة النعوت والصفات غير المستحبة برغم أن هذه التعبيرات السياسية الجديدة مدينة فى ظهورها من جديد واستمرارها التاريخى لهذه المرحلة البونابرتية ذاتها.

عموماً ... فإن محاولة البحث عن أساس فكرى "لحزب النظام" يصطدم دائماً بالتغييرات السريعة التى تطرأ على النظام السياسى نفسه واتجاهات الرئيس فبينما استند الحزب فى سنواته الثلاث الأولى (٧٨-١٩٨١) على "ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ " [٤٧] كأساس لشرعيته فإن سنواته الثلاث اللاحقة (عهد مبارك) قد شهدت إهمالاً يكاد يكون كاملاً لهذا الأساس والعودة القهقرى إلى ثورة ٢٣ يوليو كأساس لشرعية النظام والحزب [٤٨]

بالقطع لا تعكس هذه العودة موقفاً أيدلوجياً أو سياسياً أصيلاً ، تؤكده الممارسة السياسية والاجتماعية للنظام والحزب (إصلاح اجتماعى- عدم انحياز - ضرب كبار الملاك والرأسمالية ... الخ) بقدر ما أملته اعتبارات التوازن السياسى القلق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد التى وصلت إلى لحظة الانفلات عشية حادث المنصة المليودرامى. ووفقاً لنص البرنامج الانتخابى

للحزب فهو " التعبير الحى عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة يوليو " وتتحدد مقوماته الفكرية فى ثلاثة أسس :

الأولى : القيم الدينية حيث يعمل الحزب على مراجعة جميع القوانين لتتفق وأحكام الشريعة الأسلامية .

الثانية : القومية العربية وعروبة مصر .

الثالثة : الاشتراكية الديمقراطية (حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب)

ولا نجد فى نصوص أو متون الأوراق النادرة للحزب وخصوصياته الفكرية أى ارتباط أو إلزام بين هذه المقومات وشكل الممارسة الفعلية للحكومة المصرية التى يفترض أنها تأتى تعبيراً عن الحزب الوطنى وتجسيداً لبرنامجه وذلك على العكس من " الميثاق الوطنى" الذى مثل وجهة نظر نظام الرئيس جمال عبد الناصر في مطلع الستينات ومفهومه لمسار التطور الاقتصادى والاجتماعى لمصر سواء فى الماضى أو الحاضر أو نظرته للمستقبل .

أما الجريدة الناطقة بلسان الحزب (مايو) فقد اقتصرت مساهمتها خلال سنوات إصدارها على الدفاع عن سياسات الحكومة وإجراءاتها وكذا مهاجمة أحزاب المعارضة ولا نستطيع أن نلتقط مقالة أو دراسة ذات طابع فكرى يسمح بالتعرف بدقة على إطار نظرى يعكس بوضوح التركيبة الاجتماعية والثقافية للحزب الحاكم ولنظرته كحزب لمستقبل البلاد.

وفى سبيل المقارنة بين المحتوى الاجتماعى للعناصر القيادية للحزب الوطنى الحاكم وبين المحتوى الاجتماعى للعناصر القيادية للاتحاد الاشتراكى العربى تبين الآتى :

١- أن نحو ٨٠٪ من الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الحاكم عام ١٩٨٣ من رجال الأعمال وذوى نشاط تجارى أو استثمارى متعدد الأوجه (مزارع دواجن - توكيلات تجارية - مكاتب استيراد وتصدير - مشروعات تجارية مختلفة - أنشطة وساطة) وبعض هؤلاء تبين أن لهم أنشطة غير مشروعة (رشاد عثمان - توفيق عبد الحى - الفيومى .... الخ)

٢- هناك نحو ٥٪ من أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم ، موظفون ومهنيون *

٣- بقية أعضاء هيئته البرلمانية (١٥٪) غير محددة أنشطتهم بشكل واضح . أما لجانه القيادية (المكتب السياسى - الأمانة العامة للحزب - أمانات المحافظات واللجان المحلية) فيظهر من الحصر الذى قمنا به عام ١٩٨٤ (لم يتغير الوضع كثيراً حتى نهاية ١٩٩٢) أن الأمانة العامة للحزب تتوزع على النحو التالى [٤٩] :

- ٤٠٪ من أعضاء الأمانة العامة للحزب رأسماليون ورجال أعمال وأعضاء مجالس إدارة لبنوك أجنبية ومشتركة .

---

*المهنيون يشملون المحامين والأطباء وأساتذة الجامعات و.....الخ .

- ٢٠٪ من المهنيين وأصحاب مكاتب استشارية .
- ٢٠٪ من كبار الملاك الزراعيين .
- ٢٠٪ غير محددة أنشطتهم .

وتختلف الملامح فى بقية الهيئات والمستويات الحزبية بصورة مدهشة ، بحيث يصعب تحديد الوزن النسبى لكل فئة اجتماعية أو مهنية ، لقد مثل هؤلاء مركز الثقل الرئيسى فى عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة للحكومة والنظام وبالقطع فإن تحليلنا للمحتوى الاجتماعى لا يغفل الأيدلوجيا الرأسمالية السائدة فى أوساط هذه الجمهرة الواسعة من المنضمين إلى حزب الحكومة والبالغ عددهم ٤ مليون عضو أكثر من ٩٧٪ منهم أعضاء فى التنظيمات التى نشأت فى كنف السلطة منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن والنسبة الضئيلة الأخرى (٣٪) أعضاء جدد نشطوا على الساحة السياسية خلال انتعاش الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٧٥ فصاعداً وارتبطوا " بحزب النظام " من باب تلاقى المصالح والأهداف قبل الموقف الفكرى أو الأيدلوجى وعلى العكس من ذلك فإن تحليل التركيب الاجتماعى والمهنى لهيئات الاتحاد الاشتراكى العربى القيادية (اللجنة التنفيذية - اللجنة المركزية) فى عام ١٩٧٠ تشير إلى الحقائق التالية :

- ٩٥٪ من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من الضباط .
- ٤٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية من ضباط الجيش والشرطة والمهنيين .
- ٢٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية من الحرفيين والرأسماليين المتوسطين .
- ٢٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية من العمال أو الأرستقراطية العمالية تحديداً.
- ٢٠٪ من الفلاحين وأكثر من نصف هؤلاء من الفلاحين المتوسطين الذين يملكون خمسة أفدنة فأكثر .

ولم يكن هناك من كابح لجنوح هذه التركيبة الطبقية " لحزب النظام" ونزوعها نحو التصالح والانفتاح على الغرب الرأسمالى سوى توجهات عبد الناصر الشخصية ورؤيته لشكل الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى يريدها ويعتبرها ملائمة للمجتمع والدولة ويكفى دليلاً على ذلك أن عدداً ليس بقليل من أبرز كوادر التجربة الناصرية ورموزها المؤثرة فى الخمسينات والستينات قد أصبحوا في عقد السبعينات نجوم لامعة فى عالم المال والتجارة بل والوكالة التجارية لمؤسسات وشركات دولية إمبريالية ...!!

وإذا عدنا بأدراجنا إلى المقومات الفكرية الثلاث التى يعتمد عليها الحزب "الوطنى الديمقراطى" والواردة فى برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤ نلاحظ أن كلا منها لا تعكس توجهاً حقيقياً للنظام أو الحزب ، فالحزب الوطنى وحكومته شنت ولا زالت تشن أوسع عمليات المطاردة البوليسية المصحوبة

بتعذيب جسدى سقط على أثره بعض الضحايا من الجماعات الإسلامية على مختلف توجهاتها وفصائلها وتقوم الهيئة البرلمانية للحزب بتعطيل مشروعات القوانين التى قدمها بعض رموز الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب والتى يدعى هؤلاء الأخيرون بأنها تتفق مع الشريعة الإسلامية .

وبالقطع فإن هذا التعطيل لا يمثل على الجانب الأخير موقفاً من النظام الحاكم أو حزبه تجاه شكل الدولة والعلاقات الدستورية بين مختلف المؤسسات فى المجتمع بقدر ما تتبع من صراع مصالح بين قيادات الرأسمالية المصرية المختلفة والمتصارعة والتى تجسد التيارات السياسية الدينية أحد أوجهها من المنظور التاريخى والاجتماعى بل أن تصريحات بعض قادة الجماعات الدينية وممارساتهم السياسية والاقتصادية تعد بكل مقاييس الرشادة تدميراً متسارعاً للبنية الاقتصادية القائمة ذاتها[٥٠].

أما العنصر الثانى (القومية العربية) فإن الممارسة السياسية للنظام والحزب معاً والخوض حتى النهاية فى مسار التسوية السياسية غير المتكافئة وغير المتوازنة مع الكيان الصهيونى والامبريالية الأمريكية (كامب ديفيد ومعاهدة السادات – بيجين) قد دفع المنطقة العربية وشعوبها إلى هاوية لا قرار لها ودخلت المنطقة العربية عصر التفتت والبلقنة المدمرة (الحرب الطائفية فى لبنان والحرب العراقية الإيرانية – الفتن الطائفية فى مصر – الفتنة الطائفية فى السودان وتوريط النظام الليبى فى تشاد والحرب الأهلية فى اليمن .... الخ)

وبالقدر المعكوس الذى فهم فيه الرئيس السادات وطبقته مركز مصر التاريخى والجغرافى فى المنطقة العربية كان الجانب الآخر (إسرائيل والولايات المتحدة) يدرك الأثر المدمر لإخراج مصر من النظام الإقليمى العربى على بقية شعوب المنطقة ككل ولذا فإن رفع شعار دون بناء أسس تحقيقه لايتعدى كونه ديماجوجية سياسية وخداعاً لا ينطلى إلا على بسطاء العقول فالقومية التى هى سعى دؤوب لمطابقة مستوى التطور الرأسمالى فى منطقة ما مع حدودها اللغوية والثقافية أي تطابق السوق القومى العربى الواحد بالسلطة القومية العربية الواحدة تشترط تغليب عنصر التناقض الرئيسى بين النظام الإقليمى العربى ككل من جهة وبين الامبريالية والصهيونية من جهة أخرى

وعلى النقيض من ذلك فإن نهج كامب ديفيد (الأمريكى الإسرائيلى) كان بمثابة تغليب للتناقضات الثانوية بين الأنظمة العربية وبعضها البعض على التناقض الرئيسى بين هذه الأنظمة ككل وبين الإمبريالية الغربية وإسرائيل .

والحقيقة التى لا مراء فيها هو أن منهج كامب ديفيد هو السمة المميزة للحركة السياسية العربية منذ هزيمة يونيه ١٩٦٧ يتحرك فى خطوطها جل النظم العربية بهذا القدر أو ذاك ، بهذه الكيفية أو تلك وقد باتت شعارات التوحيد القومى جزءاً من تراث البرجوازية العربية القومية منذ مطلع الأربعينات ، وأثبتت الأحداث منذ منتصف الستينات عجز هذه البورجوازية عن تحقيق شعاراتها فى

الواقع الملموس حتى بعد أن تمكنت أحزابها من الاستيلاء على جهاز الدولة (فرعى حزب البعث فى سوريا والعراق) لذا فليس من المتصور أن يكون لشعار "القومية العربية" فى نصوص البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى الديمقراطى " حزب كامب ديفيد فى مصر " نصيب من المصداقية أو المشروعية .

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للدعامة الثالثة " لحزب النظام" ألا وهى الاشتراكية الديمقراطية فوفقاً للمحتوى الطبقى للحزب سواء على صعيد البشر أو على صعيد الأيدلوجيا السائدة بينهم - يصعب ممارسة سياسة "اشتركية" إصلاحية على الطراز الناصرى وتأكيد الحزب المستمر على ركيزته الاقتصادية المتمثلة فى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى وبيع القطاع العام (الخصخصة) ومواجهته بالعنف لأى خروج على هذه الدعامة الاستراتيجية فى بنائه الفكرى والسياسى حتى من جانب أعضائه.

كل ذلك قد خلق بناءً اجتماعياً واقتصادياً دعمتها سنوات الحقبة النفطية العشر الماضية ، راكمت مظاهر الثراء فى جانب وكل مظاهر ووقائع البؤس والفقر فى جانب آخر والحقيقة أن ركائز"إشتراكية البورجوازية الصغيرة الناصرية " مثل القطاع العام ولعبة التوازن الطبقى ...الخ " يجرى استبدالها والتخلص منها تدريجياً منذ عام ١٩٧١ بحيث أصبح الحديث حول الاشتراكية بمثابة غطاء ايدلوجى غير مفهوم وغير مبرر من جانب الطبقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة/القديمة التى دبت فيها الروح بعد عام ١٩٧٤ وأصبحت تلعب دوراً رئيسياً وحاسماً فى صنع القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد.

والشق الثانى من الشعار "الديمقراطية " يصعب الحديث عنها دون التوقف للاتفاق حول ما تعنيه فى المجتمعات الحديثة حيث هى :

١ - حق الكلام والنشر والتعبير * .

٢ - حق عقد الاجتماعات والندوات والتظاهر السلمى والإضراب .

٣ - حق تأليف وتشكيل الأحزاب .

٤ - حق تنظيم القطاعات الجماهيرية المختلفة .

٥ - حق المعرفة والاطلاع على البيانات والمعلومات .

ويبدو أن ما تحقق فى هذا المجال من جانب حكومة "الحزب الوطنى الديمقراطى" يعد سلبياً إلى حد كبير ، فإذا كانت الأعوام التى أعقبت اغتيال رئيس الجمهورية السابق ومؤسس الحزب قد شهدت انفراجاً نسبياً فى مجال النشر وإصدار صحف المعارضة القانونية ، فإن قبضة النظام وأجهزته قد

* شهد عام ١٩٨٧ إغلاق جريدة " صوت العرب " الناصرية ثم إغلاق جريدة "مصر الفتاة" عام ١٩٩١.

ازدادت إحكاماً فى المجالات الأخرى التى بدونها تصبح الديمقراطية مجرد ديكورات فارغة من أي مضمون حقيقى بل إن عام ١٩٨٣ قد شهد إصدار القانون رقم ١١٤سنة ١٩٨٣ الخاص بإجراء الانتخابات على أساس القائمة النسبية المشروطة الذى افتقر إلى الدستورية والشرعية كما جاء فى تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا فى ديسمبر ١٩٨٦ وبعد أن أجريت الانتخابات التشريعية فى ضوء هذا القانون غيرالدستورى. على أى حال فالمراقب عن كثب للممارسة السياسية المصرية منذ إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ ، يساوره القلق والشك فى فاعلية هذا النظام طالما ظلت الشروط الخاصة بسيطرة العسكريين على الحكم فى البلاد قائمة .

ولعلنا فى معرض التأكيد حول الانفصام القائم بين ما يطرحه الحزب الوطنى فى برنامجه الانتخابى من أفكار وبين شكل ممارسته السياسية الفعلية نشير إلى أن برنامج الحزب قد جاء خالياً من أي إشارة إلى اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة "السادات - بيجين" فى معرض إبرازه لإنجازات الحزب والحكومة هذا بينما لا يخفى جميع المسئولين - وعلى رأسهم رئيس الجمهورية ورئيس الحزب - بأن معاهدة كامب ديفيد ومسار التسوية المرتكن إليها يمثل القاعدة الأساسية لتوجهات النظام السياسية والدعائية بل وعلاقاته الدولية والعربية .

وينطبق نفس الشيء بالنسبة للقضية الاقتصادية فعلى الرغم من أن برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى قد تضمن محاولة للتفرقة بين ما اسماه الانفتاح الإنتاجى والانفتاح الاستهلاكى وتأكيده على أن مفهومه للانفتاح هو لصالح الأول " لجذب الأستثمارات فإن الممارسة الفعلية وتصدى الحزب بحزم وقسوة لوزير اقتصاده فى أبريل ١٩٨٥ وفى أعقاب قرارات يناير عام ١٩٨٥ الشهيرة التى أصدرها هذا الوزير والتى كان من شأنها تقليص " نظام الاستيراد بدون تحويل عملة" وبداية ضرب نفوذ فئة المستوردين وتجار العملة كل ذلك كشف هشاشة شعارات الحزب الحاكم التى أوردها فى برنامجه الانتخابى.

ويقاس على ذلك مسألة الدعم السلعى والعلاقة بين الأجور والأسعار ... الخ .

والجديد الذى برز فى سياسات حكومة الحزب الوطنى منذ مطلع عقد التسعينات هو حجم الثقل السياسى والتشريعى لجماعات رجال المال والأعمال واتخذ هذا الوجود شكلاً مؤسسياً تتخذ فيها توصيات وقرارات ودراسات هذه الفئة الاجتماعية مجرى الفعل اليومى لسياسات النظام والحكم سواء بالنسبة لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى (تمثيل رجال الأعمال المصريين فى مؤتمرات التعاون الاقتصادى للشرق الأوسط) أو بالنسبة لقرارات بيع القطاع العام (الخصخصة) أو العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة (المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى) أو لجان الشراكة مع أوربا فنحن إزاء تحالف اجتماعى جديد يقود البلاد فى طريق الاندماج الكامل بالسوق الدولى مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على شكل وتركيبة البلاد والنظام الإقليمى العربى مستقبلاً .

---

* امتدت دوائر المؤيدين لحزب الوفد الجديد فى اول ظهوره عام ١٩٧٨ وفى ظهوره الثانى فى اغسطس عام ١٩٨٣ من الطبقة البورجوازية الكبيرة الى الفئات البينيه من البورجوازيه الصغيرة فى الريف والمدينة .

٢ – حزب الوفد الجديد

تمثل عودة حزب الوفد الجديد إلى مسرح الحياة السياسية المصرية عام ١٩٧٨ وقدر الترحاب والالتفاف الواسع من جانب قطاعات اجتماعية عديدة * معنى خاص فى إطار التحليل السياسى والاجتماعى لواقع الخريطة الطبقية والفكرية فى البلاد وكذا لمستقبل التوازن السياسى فيها .

وبالقدر الذى فهم فيه البعض هذا الالتفاف الجماهيرى بأنه تحية لميراث الوفد الليبرالى كحزب للرأسمالية المصرية المحلية فى مطلع هذا القرن وتصدره لقيادة الثورة البورجوازية المصرية عام ١٩١٩ ، بالقدر الذى تيقن فيه آخرون بأنه استفتاء جماهيرى غير مشروط بإعلان إفلاس الصيغة السياسية العسكرية التى فرضت على البلاد وقواها السياسية المختلفة منذ عام ١٩٥٢ .

بيد أن عودة حزب الوفد لم تكن من حيث الشكل أو المضمون – كظهوره القوى على مسرح التاريخ المصرى منذ نوفمبر عام ١٩١٨ وقيادته لثورة ١٩١٩ فمنذ اختفاء الوفد عام ١٩٥٣ وظهوره عام ١٩٧٨ جرت مياه كثيره سواء على صعيد البنية الاقتصادية والاجتماعية أو على صعيد التيارات السياسية وانساق القيم الفكرية والمفاهيم الايدلوجية .

وبالقطع فإن هذه التغيرات لم تقتصر على ما جرى ويجرى فى مصر ، وإنما امتدت آثارها فى دائرة معقدة من الفعل ورد الفعل إلى الرقعة الجغرافية للوطن العربى ككل بل وأحيانا إلى بقية دول العالم الثالث .

وبصرف النظر عن مواقع التأثير والتأثر المتبادلين ، وبصرف النظر كذلك عن تغيير وتبدل مركز الثقل الذى تشغله مصر قبل عام ١٩٦٧ وبعدها من ناحية وبعد عام ١٩٧٤ وقبلها من ناحية أخرى فإن النتيجة النهائية هى أن خريطة اجتماعية واقتصادية وسياسية قد تشكلت وإن رؤى هذا الحزب أو ذاك من هذه الخريطة سواء بالرفض أو القبول ستحدد موقعه فى حاضر البلاد وفى مستقبلها كذلك .

ولذا فليس من المتصور أن يكون حزب الوفد " الجديد "متطابقا أو متماثلا مع حزب" الوفد القديم سواء من حيث البرنامج السياسى الذى يحمله أومن زاوية المحتوى الاجتماعى الذى تشكله مستوياته الحزبية المختلفة من أعلاها إلى أدناها .

فالانفتاح الاقتصادى الذى أعاد صياغة الخريطة الطبقية فى البلاد بشكل غير مسبوق وتأثير الحقبة النفطية على توسيع البنية الطبقية وعلى حد تعبير الدكتور جمال حمدان – وما صاحب كل ذلك من " سعار استهلاكى " [٥١] قد خلق ظروفا موضوعية وأرضا اجتماعية جديدة تماما على البلاد فلم تعد القمة المتربعة على الهرم السياسى والاجتماعى كما كانت عام ١٩٥٢ (مجتمع النصف بالمائة) وانما باتت بعد الانفتاح وفي ختام الحقبة النفطية تعادل ٨ ٪ من افراد المجتمع المصرى كما كان لتربع الفئة التجارية الدولية " الكمبرادوريه " على قمة هذا الهرم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أثره البارز فى سيادة نسق إعلامى ودعائى مؤثر وفاعل على بقية الفئات والطبقات الاجتماعية فى البلاد .

ومما لاشك فيه أن قطاعاً عريضاً من الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة ، قد وجد أنه قد آن الآوان

للتخلص من الميراث الناصرى وصيغته السياسية الحديدية ولذا فهى من باب المصالح الواسعة تشارك فى العمل السياسى وفى صفوف الوفد لاجراء اصلاح دستورى يعيد التوازن بين السلطات ويسمح بصورة نهائية بتهدئة الاوضاع ووضع الضوابط على الانفلات الاجتماعى لتهيئة افضل شروط ممكنه للاستثمار الفردى المحلى والاجنبى .

وبالمقابل فإن قطاعا آخر لا يقل وزنه الاقتصادى والاجتماعى فى الطبقة الرأسمالية المصرية – وهو القطاع التجارى والخدمى – ينظر بعين الشك إلى التقلبات التى تطرأ على اجراءات السلطة والنظام بفعل تعدد مصادر الضغوط وتنوع الاجتهادات داخل هذه السلطة ويدفعه قلقه المستمر إلى اللجوء الى تهريب الاموال وتجميد النشاط بين الفينة والأخرى ، كلما لاحت فى الأفق مخاطر العودة للإجراءات الناصرية ضد رأس المال .

ولا تقتصر القاعدة الاجتماعية لحزب الوفد " الجديد " على هؤلاء وأولئك وإنما تمتد إلى قطاعات ليست محددة من الطبقة البورجوازية الصغيرة وعناصرها النشطة فى المدينة والريف والذين يطمحون لدور سياسى بعيدا عن هيمنة حزب الحكومة الذى ثبت فشله المتكرر فى حل أزماتهم الاقتصادية المتفاقمة وينضوى تحت لواء حزب " الوفد " الجديد ذلك الزخم من أعضاء الوفد القدامى الذين تجاوزو الخمسين عاما من عمرهم ويحلمون بوفد سعد زغلول ومصطفى النحاس " حزب الامة المصرية " الذى احتملت عباءته لسنوات طويلة قوى اجتماعية متعددة ومتضاربه فى المجتمع المصرى وقتئذ .

فبماذا قدم حزب الوفد "الجديد" نفسه إلى كل هؤلاء ؟ وكيف يتعامل مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسيةالجديدة؟.

الحقيقة إن هذا التماثل والتطابق فى القاعدة الاجتماعية لحزب الوفد " الجديد " والحزب الوطنى الديمقراطى الذى يلعب دور الظل المدنى للنظام العسكرى يجعل من الطبيعى أن تتماثل وتتشابه المواقف السياسية والاجتماعية للحزبين ، وباستثناء الاصلاح الدستورى الذى يطالب به حزب "الوفد" الجديد فإن ما يطالب به الحزب على المستويين الاقتصادى والسياسة الدولية والاقليمية تقوم الحكومة المصرية والنظام الحاكم بممارستها فعلا .

عموما ... فإذا ما تمعنا النظر فى خطابات أبرز قادة حزب الوفد " الجديد " وبخاصة السيد فؤاد سراج الدين الذى يمثل أحد أهم نقاط الارتكاز بين كافة تيارات الحزب وكذا بتحليل برنامجه الانتخابى الذى قدم فى ابريل عام ١٩٨٤ نكتشف ذلك التطابق الفكرى والايديولجى بين الحزبين مع اختلاف فى منابعهما وتراثهما التاريخى .

أولا : موقف حزب "الوفد" الجديد من القضايا الاقتصادية :

لا تحتمل مواقف حزب "الوفد" الجديد أى لبس أو غموض حول طبيعته الاجتماعية وإذا أخذنا كمحددات لهذه المواقف موقفه من (القطاع العام) والانفتاح الاقتصادى والعلاقات بالسوق الرأسمالى الدولى ونمط التخصص وتقسيم العمل الدوليين وسياسة مصر الدولية والعربية ، فإننا

نستخلص مدى التقارب بين ما يدعو اليه الوفد وبين ما تمارسه الحكومة المصرية فعلا .

فالحزب بداية مع تقليص دور قطاع الاعمال الحكومى (القطاع العام) إلى اقصى مدى ممكن ففى خطابه التاريخى بذكرى سعد والنحاس فى ١٠ أغسطس ١٩٨٣م أعلن فؤاد سراج الدين ذلك بقوله (نؤيد القطاع العام ولكن القطاع العام للانتاج الكبير والصناعات الكبيرة وللمرافق العامة ولوسائل الانتاج الحقيقية لكن ليس للأشياء التى يستطيع الفرد أن يديرها أفضل من الحكومة وهناك شركات قطاع عام تخسر ملايين الجنيهات سنويا الان وكانت قبل التأميم تدر أموالا طائلة على أصحابها هذه الشركات الخاسرة الصغيرة الربيحت للجمهور فى شكل شركات مساهمة سوف تكسب الدولة منها ملايين الجنيهات وتسحب الحكومة جزءا من النقد وتخفف التضخم النقدى)[٥٢] .

ويتكرر نفس الموقف فى البرنامج الانتخابى للحزب الذى نشر بجريدة الوفد فى ابريل عام ١٩٨٤ بل ويذهب هذا البرنامج الانتخابى خطوة للأمام لاظهار العلاقة المتصورة بين القطاعين الحكومى (القطاع العام) والقطاع الخاص حيث يشير البرنامج إلى ان تدعيم القطاع العام يفيد الخاص (وهكذا فإن وجود قطاع عام قوى تنعكس آثاره حتما على نواحى اقتصادية من اهمها تنشيط القطاع الخاص الذى قاس من الركود طويلا ابان التجربة الاشتراكية التى مرت بها البلاد) ويطالب البرنامج بتنشيط سوق المال كوسيلة (لاجتذاب المدخرات وانتعاش الشركات المساهمه من جديد) ويقترح البرنامج بتخليص القطاع العام (من الاعمال التى أقحمت عليه والتى يمكن للقطاع الخاص أو القطاع المشترك ان يديرها بكفاءة وإنتاجية أكبر) .

وبالطبع فإن هذا الموقف الذى يتماثل تماما مع ما تمارسه الحكومات المصرية منذ عام ١٩٧٤ ينسجم مع تأييد الحزب لسياسة " الانفتاح الاقتصادى " "مع وضع الضوابط " دون أن يحدد الحزب ما هى هذه الضوابط بدقة ؟ وما هى نوعيتها ؟

بل إن مطالبة البرنامج (بتوفير كل الضمانات التى تكفل الطمأنينه والثقة لأصحاب رؤوس الاموال العرب والاجانب وتشجيعهم على استثمار أموالهم فى مصر)[٥٣] يغفل الطابع الريعى للاقتصاديات العربية ونمط التخصص وتقسيم العمل الدوليين الذى يجعل من الصعب تدفق رؤوس الاموال العربية والدولية للاستثمار فى دول العالم الثالث بصفة عامة ومصر غير المستقرة سياسيا واجتماعيا بصفة خاصة[٥٤] ويتفرع من ايمان حزب الوفد بسياسة " الانفتاح الاقتصادى " مجموعة من القناعات تدعم مركز الرأسمالية على حساب ملكية رأسمالية الدولة وعلى حساب مصالح قطاعات واسعة من السكان فعلى سبيل المثال وليس الحصر يؤمن الحزب بترشيد سياسة دعم السلع الاستهلاكية وهى نفس المصطلحات التى تستخدمها حكومة " الحزب الوطنى الديمقراطى " الحاكم والتى اثبتت السنوات العشر الاخيرة انها تستهدف بها الغاء الدعم تماما ، هذا فى الوقت الذى يعترف فيه برنامج حزب الوفد " الجديد " بان ارتفاع الاسعار قد أدى (لزيادة الفقراء فقرا والاغنياء غنى) ولم يحدد حزب الوفد كيف يوائم بين ترشيد أو الغاء الدعم وضبط الحركة الحلزونية للتضخم وارتفاع الاسعار ؟!

بل إن الحزب فى محاولته لدعم مركز الرأسمالية الفردية يذهب إلى مدى التخبط بين مقدماته حول

ازمة الاسكان واستفحالها وبين طرق حلها فبدلاً من أن يصوغ موقف وسياسة لصالح الاغلبية الفقيرة التى تعانى من هذه الازمة يطالب "بجعل تقدير القيمة الايجارية على اساس التكاليف الفعلية بالنسبة للاسكان الشعبى والاقتصادى تشجيعا للقطاع الخاص على المساهمة فى هذا المجال) ويستطرد البرنامج (وغنى عن البيان ان تعسف لجان تقدير الايجار فى تحديد الاجره بما يقل عن التكاليف الفعلية يدفع أصحاب الأموال إلى توظيفها فى أنشطة أخرى) بل وتمتد مطالبة الحزب فى مجال العلاقة بين المالك و المستأجر للأراضى الزراعية إلى حد المطالبة بنظام المزارعة (المشاركة) الذى عفى عليه الزمان ويعتبر جزءا من العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل عام ١٩٥٢ !!!*

أما موقف حزب الوفد " الجديد" فى مجال السياسة الدولية والإقليمية ، فهو لا يختلف على الإطلاق مع سياسة النظام الحاكم ففى الوقت الذى يعلن برنامج الحزب الانتخابى بأنه (لا منلوحه من اعتبار ان اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع) يعود فى مقطع آخر من البرنامج ليقول (يرى حزب الوفد أنه لا يجوز لإسرائيل أن تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها فى معاهدة السلام بينما هى لا تحترم التزاماتها فيها) ثم يفصح عن موقفه من الاعتراف بإسرائيل واستعداد الحزب – فى حال تسلمه السلطة بالاعتراف بإسرائيل واحترام اتفاقية السادات بيجين " بقوله (ويؤيد الحزب السياسة الحكيمة التى اعلنها السيد رئيس الجمهورية بعدم عودة السفير المصرى إلى تل ابيب قبل ان تنسحب اسرائيل من لبنان) أى ان الحزب لا يرفض من حيث المبدأ وجود سفير مصرى فى فلسطين المحتلة ولكن بشروط هى شروط النظام الحاكم فى حقبة من أشد حقبات الوطن العربى سوادا وانحطاطاً !!.

ولا تشغل القضية الفلسطينيه حيزا مناسبا فى برنامج الوفد يتناسب مع اهميتها على الصعيدين العربى والدولى وكذلك فى خطه الدعائى ونشاطه السياسى فالحزب بهذا المعنى يرتكز فى نشاطه ودعامته السياسية على مطالبته بإصلاح دستورى يعيد التوازن بين مؤسسات المجتمع والدولة ويؤدى لعودة العسكريين إلى ثكناتهم .

وبرغم ان المعمار الانشائى لبرنامج الوفد الانتخابى يعتمد بصورة اساسية على مطالبته بالاصلاح الدستورى والحريات العامه ، فان اغفال البرنامج لحق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمى " يمثل أحد اوجه الوفد المناوئه لمصالح العمال الأجراء باعتبار الاضراب أحد أهم الوسائل الفعالة فى يد هذه الطبقة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والحياتيه .

---

* وهو ما حدث بالفعل باصدار مجلس الشعب المصرى القانون الجديد لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٣.

٣ - حزبا " الأحرار " و" الأمه "

فى إطار المحاولات المحمومه ، من جانب الرئيس أنور السادات ، لاعادة صياغة التركيبة الاجتماعية والسياسية فى مصر بحيث تتلائم مع التغيرات التى طرأت على توازن القوى الاقليمى (الحقبه النفطيه) ومد جسور الصداقة والتعاون مع المعسكر الغربى (اوربا وامريكا) جاءت صيغة المنابر ثم التعددية الحزبية بيد أن القيود العديدة التى وضعت منذ البداية حالت دون ظهور القوى السياسية الفاعلة على المسرح السياسى فى البلاد علانية وظلت الاحزاب التى تحظى بالقبول الرسمى بمثابة قشور هشه على سطح التيار الذى تموج أعماقه بالعديد من التنظيمات والقوى السياسية الحيه والمتجددة .

وبالقطع فإن الصيغة الثلاثية (يمين - يسار - وسط) بقدر ما كانت غير متوافقه مع حركة الواقع بقدر ما كانت مؤهلة للرسوب فى أول امتحان جدى .

فحزب اليمين أراده السادات " الاحرار الاشتراكيون " ووضع على قمته أحد ضباط يوليو "مصطفى كامل مراد" وأحد أخلص معاونيه فى انقلاب القصر يوم ١٥ مايو ١٩٧١ لم يكن مؤهلاً بحكم تاريخه المضطرب والمتضارب أن يكون بؤرة استقطاب لقوى اليمين الرأسمالى فى البلاد مهما علا الصوت بأقصى الشعارات تطرفا حول " القطاع الخاص " وضرورة تشجيعه وحرية الاستثمار .... الخ الخ [٥٥] .

إن البورجوازية المصريه التى عركت العمل الحزبى منذ ثورة عرابى قد أدركت بغريزتها وفطرتها السياسية اين تكمن مصالحها وكيف ومتى تعبر عن ارادتها السياسية خاصة إذا تعارضت احيانا مع نظام الحكم القائم .

وهكذا كتب على حزب " الاحرار الاشتراكيون " أن يظل حزبا ورقيا ، وبمجرد ظهور الوفد على المسرح السياسى اتجهت عناصره البرلمانية - المحدودة العدد - للإنضمام إلى الحزب الجديد وفى اطار اللهاث المحموم للاستمرار فى عالم الأضواء ، تقلب الحزب من اتجاه لآخر وتخبطت قيادته وتعاركت الى حد السباب والتشابك بالايدى .

وتلاقت هذه الأزمة الموضوعية والفكرية لحزب بلا أعضاء بأعضاء بلا حزب " جماعة الشيخ صلاح ابو اسماعيل " *

---

* انضم الشيخ صلاح ابو اسماعيل وجماعة الاخوان المسلمين الى حزب الوفد الجديد عشية الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ ثم عاد وانفصل عن حزب الوفد " الجديد " بسبب خلافات حول موقعه التنظيمى فى الحزب فى فبراير ١٩٨٥ وفى منتصف ١٩٨٦ عاد وانضم الى حزب الاحرار الاشتراكيون الذى تخلى عن لفظة " الاشتراكيون " وأصبح الشيخ صلاح ابو اسماعيل نائب رئيس الحزب الذى تخلى رئيسه (مصطفى كامل مراد) عن تأييده العلنى لاتفاقيتى كامب ديفيد برغم انه احد المشاركين فيها وأطلق لحيته كدليل علي تمسكه بالاسلام !!

وقد أدى ذلك إلى تغييرات ذات طابع شكلى حيث تخلى عن لفظة الاشتراكيون وعن تاييده لاتفاقية كامب ديفيد . ومع ذلك ظل الحزب دون انتشار جماهيرى ولعل اصدق دليل على ذلك ان حجم الاصوات التى حصل عليها أعضاء الحزب المرشحون فى الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ لم تتجاوز ٣٦ ألف صوت [٥٦] .

* * *

أما حزب الامه الذى جاء بحكم قضائى فى أغسطس ١٩٨٣ ، فبرغم طرحه الدينى (الإسلامى) فهو لا يمثل أى ثقل فى أوساط التيارات السياسية " الإسلامية " ولذا فقد ظل السيد أحمد الصباحى - رئيس الحزب - لشهور عديدة سابقة للانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ يسعى جاهدا لاقناع بعض قيادات الإخوان المسلمين للانضمام للحزب واعتباره حزبهم لحين موافقة الحكومة والنظام على العودة العلنية والقانونية لحزب الاخوان المسلمين ، ولم تنجح هذه الجهود فى إقناع مكتب الارشاد لاتخاذ مثل هذا القرار وفضلوا الانضمام إلى حزب الوفد " الجديد " وبهذا امتنع حزب الامه عن الاشتراك فى معركة الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ وبرر ذلك بأن الضمانات الحكومية لنزاهة الانتخابات غير كافية بينما الحقيقة أن الحزب لم يكن قادراً على الاشتراك لافتقاده لقوام فكرى وتنظيمى واضحين يسمحان له بالاشتراك النشط فى الانتخابات ، كما وان جريدة الحزب " الأمة " ظلت غير منتظمة الصدور طوال السنوات الثلاث من ظهور الحزب على الساحة السياسية والمصرية وهو نفس الموقف الذى تكرر عشية الانتخابات التشريعية فى إبريل ١٩٨٧ بصورة تدعو للدهشة .

وباختصار فإن المراقب عن كثب لحركة القوى السياسية على الساحة المصرية سواء فى إطار المعمار الفكرى أو فى إطار الممارسة السياسية الفعلية ، يستخلص ان ثمة انفصال وانفصام واضحين بينهما ، ويعكس ذلك فى حقيقة الامر ، حالة التميع الطبقى التى طرأت على الخريطة الاجتماعية المصرية منذ عام ١٩٧٤ مع التغيرات الحادة التى اعقبت انتهاج النظام لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتزامن ذلك مع دخول المنطقة العربية عصر "الحقبة النفطية" .

تيارات الرفض الدينى "الجماعات الاسلامية"

ظلت العقيدة الدينيه لقرون طويلة تمثل الاطار الثقافى والايدلوجى للجماعات البشرية فى منطقة المثلث الحضارى اللذهبى (الحوض الجنوبى الشرقى للبحر الابيض - الصين والهند) وتكاد تجمع الوثائق التاريخية وجهود المؤرخين على ان حركة الافراد والجماعات منذ فجر التاريخ فى هذه المنطقة قد تركزت حول المعطى الدينى بالاساس .

وبرغم أن هذه الشعوب والجماعات والقبائل قد استبدلت دياناتها اكثر من مره كل بضعة قرون تقريبا فإنها لم تكن لتستطيع أن تعيش وتستقر دون وجود عقيدة ونظام كهنوتى خاص.

ومما لاشك فيه أن كثافة تأثير هذه العقيدة يزداد كلما تعرضت هذه الجماعات لمخاطر حياتيه تهدد كيان الجماعة ، وتعرضها للذبول والاضمحلال وفى ظل بنية اقتصادية واجتماعية بدائية عاجزة عن تقديم إجابات حاسمة إزاء التحديات الجديدة فتظهر على مسرح التاريخ مفاهيم "الجيتو" وسلوك العزله، وتبرز " الانا " الجماعية هذه المرة فى مواجهة الآخرين أو " الاغيار " مصحوبا بوهم التفوق والتعالى على الأخرين فى استنادة بعقدة نقص لا تجد متنفسا لها إلا من خلال ترديد مقولة " التفوق الروحى " على الحضارة المادية ؛ * والحقيقة إن المعمار الفلسفى (الأيدلوجى) للعقائد الدينيه تمنح معتنقيها قدرا عاليا من التوافق النفسى البيئى ، بمعنى قدرة هذه الافكار والمعتقدات الدينيه على التلاؤم - من واقع تنوع الاجتهادات والتفسيرات - مع هذا الواقع المعاش سواء بالرفض أو القبول . بيد ان منحنى الرفض عندما يتمكن من بعض افراد أو جماعات " المؤمنين "يتحول إلى نوع من " الانتحار الاستشهادى " وداخل هذا الاطار يمكن فهم ظاهرة التيارات الاسلامية السلفية وعلاقتها ليس فحسب بالمحتوى الايديولوجى للعقيدة الدينيه وانما فى علاقتها كذلك بوتيرة الصراع الاجتماعى والسياسى الذى شهدته مصر منذ مطلع القرن الحالى [٥٧] .

وإذا كانت ظروف نشأة وتطور الحركة الاسلامية المصرية فى انبعاثها الاول (١٩٢٨ - ١٩٥٤) قد باتت معروفه للمؤرخين والمحللين السياسين الآن فان ظاهرة الانبعاث الثانى "للجماعات الاسلامية" فى مطلع السبعينات من هذا القرن وحتى الآن مازالت تخفى الكثير من أسرارها وخباياها عن المؤرخين والممارسين للحياة السياسية بحيث يصعب فى أحيان كثيرة على خصومهم السياسين تحديد الملامح الفكرية والسياسية والتنظيمية لهذه الجماعات الإسلامية .

ويزيد الامر صعوبة أن الانبعاث الثانى لحركة جماعات الرفض الدينى ، بكل ما يحيط بها من منعرجات حادة فى شكل وتضاريس الخريطة الطبقية والسياسية والاقتصادية المصرية والعربية . قد جاءت منقسمه على نفسها ؛ متباينة فى أفكارها ومختلفة فى وسائلها وطرق نشاطها . وذلك على العكس من حركة التيار السلفى الإسلامى فى انبعاثه الأول .

---

* ينطبق هذا الوصف على الدعوات الدينيه الثلاث الكبرى مثل انتشار الكنائس المسيحية فى قلب الصحراء وبعيدا عن مراكز التجمعات البشرية الرومانية وكذلك عصور اضطهاد اليهود وفى السلفية الاسلامية المعاصرة والدعوة الى محاربة مظاهر الحضارة الصليبية والمادية الحديثة .

وإذا كان من المعروف حاليا مدى العلاقة الوثيقة بين النظام السياسى فى مصر وأجهزته الامنية من جهة ومؤسسة الازهر والجمعية الشرعية وجماعات الطرق الصوفية من جهة اخرى فان العلاقة بين " الجماعات الاسلامية " فى مطلع العقد السابع من هذا القرن وبين النظام السياسى وأجهزته الأمنية يشوبها الكثير من التقلبات من النقيض إلى النقيض فى إطار التناقض الأشمل داخل المجتمع المصرى برمته .

ونستطيع هنا أن نصنف تيار الرفض الدينى حاليا إلى قسمين أساسيين :

الاول : ما نسميه " التدريجيون " وفى طليعة هؤلاء تنظيم الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الصغيرة المستقلة عن الاخوان المسلمين (الأمر بالمعروف وجماعة طه السماوى .....الخ) .

الثانى : ما نطلق عليه " الانقلابيون " وفى مقدمة هؤلاء تنظيم الجهاد وجماعة التكفير والهجرة والجماعة الإسلامية واخيرا وليس آخر فرع حزب التحرير الاسلامى فى مصر .

وبرغم وجود نقط اتفاق عديدة بين التيارين كشعارات (الشريعة الاسلامية - رفض الحضارة الغربية - عودة المرأة إلى البيت - نبذ التعامل مع الاقباط - محاربة العلمانية ... الخ الخ) فإن موقف كليهما من السلطة وأداتها من ناحية ودرجة تجهيل وتكفير المجتمع من ناحية اخرى تجعل من الصعب الالتقاء بينهما وتدفع بكل منها إلى اتباع أساليب مغايرة وأحيانا كثيره مناقضه لاساليب وتكتيكات الطرف الأخر .

وبالقدر الذى كان للمسار المنحدر للصراع العربى الاسرائيلى منذ يونيه ١٩٦٧ تأثيره على تعميق شعور الرفض للغرب ومؤامراته [٥٨] كان " للحقبة النفطية " وانتعاش المشروع الخاص الصغير (البورجوازية الصغيرة) تأثيره كذلك على خلق الشروط الموضوعيه لنمو دور القيادة الدينيه فى الأوساط الجماهيرية ذات الأصول البورجوازية الصغيرة (الأوساط الطلابية - وسكان الريف) مع ما صاحب ذلك من انهيار نفوذ اليسار وتدهور مركزه السياسى والفكرى والتنظيمى خلال السنوات العشر الماضية .

تعطينا القراءة المتأنية لبعض صحف ومجلات ووثائق هذه التجسدات السياسية والفكرية لمحة عن مركزهم الطبقى على مسرح السياسة المصرية .

فبينما يعتبر الاستاذ عمر التلمسانى المرشد العام للإخوان المسلمين وكاتب افتتاحية مجلة الدعوة - الاخوان المسلمين (**كلمة الله على الارض وخلفائه فيها**) [٥٩] وأنهم (**المعارضة النزيهة قبل الربانيه**) [٦٠] يعلن المرشد العام بوضوح موقفه من الحكم والنظام السياسى بقوله (**أنا لا أقر الثورة على الحكام**) [٦١] ويستطرد (**أن خسائر الشعب فى الاصطدام بالحاكم وانشغال كل منهما بالآخر أكثر على الوطن من المطالبة بالحريات فى إصرار وتؤده وصبر واحتمال**) * وفى افتتاحية العدد (٥١) من مجلة

* التشديد من عندنا .

الدعوة - لسان حال الاخوان المسلمين - يقول الاستاذ التلمساني (اننا لا نتآمر على حكم ولا ننضم لجبهة ضد حكم ولن نثير طلبة أو غير طلبة على الحكم ولن نلوث ايدينا بمال حرام لنشاغب الحكم) .

وإذا عرفنا أن هذه الملاحظه والتودد تأتى فى يوليه ١٩٨٠ وبعد أن كان نظام الرئيس السابق قد ذهب إلى أبعد مدى فى مسار التسوية الامريكية الصهيونية فإنه سيكون من السهولة تحديد مركز هذه الجماعة التى تشكل الوعاء الاكبر فى حركة التيار الاسلامى الراهن فى الخريطة السياسية المصرية ولكن إذا كان ذلك كذلك فما هو أساس معارضة هذه الجماعة للنظام والحكم ؟ وما هو الأساس الاجتماعى الذى ترتكز اليه فى حركتها العامة ؟

إن افتتاحية العدد (٢٣) تفصح عن النقطه الاساسية فى معارضة الاخوان المسلمين للحكم والنظام وهى تنحصر فى تطبيق الشريعة الاسلامية فإن من شأن (تطبيق الشريعة الاسلامية والتى فيها وحدها البرء والشفاء من كل ما أصابنا من علل وأمراض) [٦٢] .

هذا فى الوقت الذى يفصح فيه كاتب الافتتاحية بالعدد (٤٧) فى معرض تشريحه لمظاهر الأزمة الاقتصادية كما يراها - عن فهمه المتحيز للملاك وعلى حساب فقراء الفلاحين ذلك عندما يقول (والفلاح يستغل المالك أسوأ استغلال والمستأجر يتعب المالك كل التعب وكل هذا جنته علينا الشيوعيه والاشتراكية) [٦٣] .

كما يقرر أحد القادة البارزين فى هذا التيار - الشيخ صلاح أبو اسماعيل - نفس المعنى فى معرض استنكاره لانتساب الاشتراكية إلى الاسلام بقوله (كيف يؤيد الاسلام الحراسات والمصادرات وأكل أموال الناس بالباطل) [٦٤] بل ويصل الكاتب بنفسه إلى مدى بعيد فى اطار فتواه بأن (تجارة العملات الاجنبية حلال) [٦٥] وفى وضوح تام يحدد المرشد العام للاخوان المسلمين موقف جماعته من نظام الرئيس السادات بقوله (أن غيرنا من الاحزاب والهيئات ينازعكم حكمكم ويريدون سلبكم اياه... اما الاخوان فإنهم يتمنون الطمأنينة من أعماق قلوبهم ليكونوا لكم أنصارا إذ يدعونكم إلى الاصلاح فتستجيبون) [٦٦] .

أما موقف الجماعة من القضية الفلسطينية والمنظمات الفدائية ، فقد كان أسوأ ما شهدته الساحة السياسية والفكرية المصرية وهو بجملة ترديد اجوف وغير مسئول للحرب النفسيه الصهيونيه والامبريالية والتى استخدمها الرئيس السادات فى معرض هجومه على المقاومة الفلسطينية كتمهيد لاستسلامه المهين فى كامب ديفيد .

يقول المرشد العام للاخوان المسلمين عن المنظمات الفلسطينية الفدائية (إنها منظمات لا عمل لها إلا الاجتماعات والتصريحات والتنقل بين موسكو ونيويورك ولندن وباريس والحياة حياة بذخ والنعيم فى الفنادق الفاخرة) .....!!! [٦٧]

وهكذا يتحدد بوضوح موقف جماعة الإخوان المسلمين فهم :

أولا : خلفاء الله على الأرض .

ثانيا : انهم ليسوا فى صدام مع النظام الرأسمالى الحاكم بل أنهم أعوانه إذا ما استجاب لمشورتهم وطبق الشريعة الاسلامية !!!

ثالثا : وهم ضد الاشتراكية والديمقراطية ومع الملاك ضد المستأجرين ودفاعهم عن حرية الرأى تقتصر فقط على حريتهم وحدهم فى هذا المجال وهو ما أكده المرشد العام بقوله (ولا يدافع الاخوان عن ديمقراطية وحرية اراء القوى الأخرى وانما تدافع وتتبارى للدفاع عن نفسها فقط) [٦٨] .

أما جماعات " الانقلابيون " فرغم ندرة كتاباتهم العلنية التى تعكس اتجاهات أفكارهم فى مختلف القضايا ، فإن ما اتيح - أو تسرب - بصورة أو بأخرى تبين الخطوط العريضة لأفكارهم واتجاهاتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية والتى يمكن أن نلخصها فى النقاط التالية:

أولا : تكفير المجتمع وأفراده ومؤسساته حيث تتفق معظم هذه الجماعات على جاهلية المجتمع الراهن وباستثناء تنظيم الجهاد الذى يقصرها على جاهلية مؤسسات الدولة وعصيان افراد المجتمع فإن بقية التنظيمات الانقلابية تتفق على جاهلية المجتمع الراهن[٦٩] .

ثانيا : رفض كافة الصيغ والاطر الحزبية والدستورية والبرلمانية الراهنة ورد الحكم والتشريع إلى الله وحده أو ما يطلق عليها أبو الأعلى المودودى " الحاكميه لله " وفى هذا يقول مفتى تنظيم الجماعة الإسلامية " الشيخ عمر عبد الرحمن " (فحق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق ، غير ممنوح لهيئة من الهيئات ولا لحزب من الاحزاب ولا لبرلمان ولا لمجموع البشرية فمصدر الحكم هو الله) [٧٠] .

ثالثا : إن التغيير من المجتمع الجاهلى (الكافر) إلى المجتمع الاسلامى لن يتم إلا عبر انقلاب إسلامى وبممارسة أقصى أشكال العنف وهنا تختلف الجماعات الانقلابية عن جماعات التدريجيون فى أن الأخيرين يقبلون اللعبة الانتخابية والبرلمانية والعمل من داخل مؤسسات النظام لإصدار قوانين الشريعة الاسلامية " واسلمة المجتمع " وتتنوع سبل استخدام العنف من جماعة لأخرى فبينما ترى جماعة (التكفير والهجرة) إن المرحلة الحالية هى مرحلة "الاستضعاف" وبالتالى على المسلمين ان يهجروا هذا المجتمع ويتجمعوا فى مجتمعات مغلقة فى الصحراء وفى غيرها للاستعداد لغزو المجتمع الجاهلى - أسوة بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة وهى ما يطلق عليها فى أدبيات هذه الجماعة " مرحلة التمكن " .

ترى جماعات اخرى استخدام اساليب الاستنزاف وحرب العصابات أو الصدام السياسى بأجهزة السلطة كلما أتاحت الظروف ذلك لخلخلة البنية السياسية والعسكرية للنظام تمهيدا للقيام بانقلاب عسكرى أو قيادة عصيان مدنى كما حدث فى ايران .

رابعا : رفض كافة المصطلحات السياسية الحديثة التى تنتمى إلى حضارة الغرب ومضامينها

الاجتماعية مثل الاشتراكية والديمقراطية والقومية والوحدة العربية ... الخ الخ فى الوقت الذى لم تقدم فيه الجماعات برنامجاً وأفكاراً فى اتجاه إجابات محدده وواضحه عن القضايا والمشكلات المعاصرة مثل العلاقات الناتجة عن التصنيع والعلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الريف والمدينة وأشكال ضبط الاسعار - وإدارة الاقتصاد الوطنى ... الخ .

خامسا : العمل من أجل استعادة الخلافة الاسلامية ، باعتبارها مركز النظام الاسلامى وغايته ونبذ أى دعوة للتوحيد القومى والاستناد فى مشروعية النظام الاقليمى على العقيدة الاسلامية وحدها.

سادسا : برغم موقف الرفض الذى تتخذه هذه الجماعات من " اسرائيل " باعتبارها كيانا يهوديا (وليس استعماريا) والنظر للصراع على أساس أنه صراع إسلامى يهودى فإن التركيز الاعلامى والعملى لهذه الجماعات وغيرها من جماعات التدريجيون كان يتجه فى السنوات الساخنة فى الصراع العربى الصهيونى (١٩٧٩) فصاعدا فى اتجاه الغزو السوفيتى لافغانستان ، والدعوة إلى التطوع بالمال والنفس لدعم صفوف من اسموهم "المجاهدين الأفغان " وتناسوا عمليا ما جرته اتفاقيتا كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة (السادات - بيجين) من تغيرات استراتيجية عميقه فى ادارة الصراع وسيادة اسرائيل المطلقة على المنطقة ومقدرتها وتكررها لغزو لبنان اكثر من مرة (مارس ١٩٧٨ ثم يونية ١٩٨٢ حتى وصل الامر إلى احتلال اول عاصمة عربية) ولم يكن للجماعات الدينيه (التدريجيون والاصلاحيون) أى موقف عملى فى هذا الاتجاه بل ان موقف مجلة الدعوه (لسان حال جماعة الإخوان المسلمين) ظلت تراوح فى مكانها لاكثر من ستة شهور بعد زيارة السادات للقدس المحتلة قبل ان تعلن رفضها للاتفاقية وتبرز محاكمة " خالد الاسلامبولى ورفاقه " أن البعد الوطنى لعملية اغتيال رئيس الجمهورية السابق لم تكن واردة بقدر الإلحاح الذى يفرضه البعد الدينى لتكرار استهزاء رئيس الجمهورية بالزى الاسلامى ورجال الدين الاسلامى ...الخ.

***

الدعوة الاصلاحية فى جوهرها محاولة للتوفيق بين مصالح الطبقات المتناقضة والمتصارعة فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ، وعندما تتوه معالم القوى السياسية الاستقطابية فى هذا المجتمع (الليبرالية البورجوازية - العمالية الثورية) تتعدد التيارات الفكرية الإصلاحية وتتوسع تجسداتها التنظيمية والسياسية لتبتلع فى ثناياها تلك البؤر والجماعات غير المؤثرة والمناهضة للنظام الرأسمالى ككل وصياغاته المجتمعية .

وغالبا ما تعجز القوى السياسية والفكرية للطبقات الرأسمالية المتخلفة عن تحديد التخوم بين الدعوة للإصلاح والدعوة للثورة ، فتحسب أن الأولى هى الوجه العلنى للثانية وهو ما يهدد - وهما - سلطتها وانفرادها بتقرير الامور فى المجتمع .

ونظرا لغياب تراث مميز للجناح الليبرالى فى الطبقة الرأسمالية فى العالم الرأسمالى المتخلف (مصر مثلا) فإن صراخ الذئب ... الذئب دائما ما يكون بمثابة خط الدفاع الاول - وربما الأخير أيضاً - لهذه الطبقة حينما يعلو صوت الدعوه الاصلاحية ويتمكن أنصارها من إحراز قدر من النجاح السياسى أو الانتخابى فى مباراة تدور على أرض واحدة ووفقا لقواعد صارمة ينبغى على لاعبيها احترامها والانصياع لحدودها وقيودها .

ومع ذلك ينبغى الاعتراف بأن الواقع الاجتماعى فى اشكاله المتنوعة والمعقدة يفرز تجسدات فكرية وسياسية عديدة ومتباينة فى التعبير عن الميول الاصلاحية خاصة فى فترات الأزمات المستعصية التى يواجهها النظام الرأسمالى وتتهدده مخاطر الانفلات الاجتماعى ودائما ما تستند الدعوات الاصلاحيه إلى كيان اجتماعى قائم ومصالح طبقية تعبر عنها الشرائح والفئات البينية من البورجوازيه الصغيره فى الريف والمدينه تبدو فى فهمها وتحركاتها كألوان الطيف بيد أن مسار الأزمة الاقتصادية وقسوتها تفرض مسارب محدده لنشاطات واتجاهات هذه الفئات الاجتماعية حتى لو بدا من المستحيل واقعيا الجمع بين النقيضين فى الواقع الملموس .

ولعل التاريخ المصرى الحديث قد قدم إلينا أقصى طاقات الاصلاح الكامنه فى الطبقات الرأسمالية المصرية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ وحتى اكتوبر ١٩٧٣ بيد أن الحصاد المر للتجربة الناصرية فيما بعد ذلك التاريخ - سواء على صعيد البنى الفوقى وبخاصة السياسى أو على صعيد القوى الطبقية - قد وضع علامات استفهام عديدة على منطلقاتها النظرية (التجربة والخطأ) وحتى من داخل صفوف التيار القومى والناصرى ذاته .

فلم تعد الخريطة الطبقية المصرية - فى تقدير هؤلاء - تحتمل وجود طبقة رأسمالية وطنية، برغم تعلقهم بالخيط الرفيع عندما يتحدثون عن وجود أفراد من الطبقة الرأسمالية يتبنون موقفا وطنيا[٧١١] .

وبالقطع فان التيار الفكرى الإصلاحى فى مصر ، اسبق فى ظهوره تاريخيا عن التجربة الناصرية (سلامه موسى - أحمد حسين - المنظمات الماركسية) بيد ان التجربة الناصرية سوف تصبح من الآن فصاعدا بؤرة الاستقطاب يمينا أو يسارا بالنسبة لأفكار التيار الاصلاحى فى الساحة المصرية برغم تباين الرؤى وتحفظات البعض على جوانب القصور فى التجربة الناصرية .

على أية حال سوف نتعرض لاهم ثلاث تيارات سياسية وفكرية إصلاحية علنية على الساحة المصرية وهى :

* حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .
* حزب العمل الاشتراكى .
* الحزب العربى الديموقراطى الناصرى

***

obeikandl.com

١ – حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

جاء ميلاد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى فترة كانت تتزاحم فيها التغيرات على الساحتين المصرية والاقليمية .

فها هى صيغة الحزب السياسى الواحد تقبل القسمة الثلاثية ، غير المتساوية فى جوهرها وها هو الرئيس السادات يسعى لتطبيق أفكار سلفه التى سبق وطرحها فى أعقاب هزيمة يونيه عام ١٩٦٧ ، ولكن فى ديكور سياسى مختلف ، تضاء فيه خلفية المسرح بوهج الانتصار العسكرى فى أكتوبر ١٩٧٣ وها هو النظام ينزلق فى مسار التسوية الامريكية الاسرائيلية بنشاط وهمة مصافحا فى كل خطوة ، لورانس العرب الجديد "هنرى كسينجر" وها هو أخيرا يتيه فخرا وغرورا بطعم المقولة المزيفة * التى لا يعلم أحد حتى الآن مصدرها وأغراضها .

وفى غمار كل ذلك كانت المنطقة العربية تدخل الى عالم المال والاضواء الفوسفورية بفعل ارتفاع اسعار النفط بصورة غير مسبوقة فى تاريخهم كله ....!

نحن على مسرح مختلف تماما عن مسرح الستينات ولكنا هنا مجرد عرائس فى سيرك منصوب بدقة ومهارة ...

ولم يكن من المتصور فى ظل هذا " المصباح النفطى للعم سام " ** ان يقتصر رخاؤها على دول دون أخرى، خاصة وأن بعض فقراء العرب (مصر وسوريا) قد اعتبروا أنه لولا هم ما تحققت هذه الثروة الطائلة لأصحاب العقال ، ولذا أصبح من أهم محددات السياسة المصرية فى ذلك الحين الاقتراب أكثر فأكثر من هذه الاقطار النفطية ، ومشاركتها ولو بحدود – فى هذه الثروة، حتى لو اقتضى الأمر التنازل عن مسلمات سياسية ودروس تاريخية لإدارة الصراع الإقليمى فى المنطقة .

وقد أكدت دراسات جادة أن الأقطار النفطية ظلت طوال الاعوام الاربعة الأولى من الحقبة النفطية (١٩٧٤ – ١٩٧٧) بمثابة البوابه الخلفيه للاستعمار الامريكى فى صورته الجديدة وبالتالى لمسار التسوية غير المتكافئة الذى رسى بالسادات فى كامب ديفيد وزيارة القدس المحتلة [٧٢] .

وفى مصر ، كانت الزعماق تموج بتيارات متعددة ومتضاربة بصورة مدهشة فقد استعادت الجماعات السلفية والبورجوازية القديمة مركزها على المسرح السياسى والفكرى بوضوح وتحدى، ووجهت كل ما تملك من قوة سهام مسمومة وقاتلة للتجربة الناصرية ورمزها تحديداً (جمال عبد الناصر) ولم يخف الرئيس السادات تعاطفه مع هذه الحملات بل والمشاركه فيها أحياناً .

وعلى الجانب الآخر ، كانت تحولات أكثر عمقا فى مجال الاقتصاد قد استكملت ملامحها وارتكزت مقوماتها فى مجال التجارة والاستيراد والمقاولات والانشطة المالية والمصرفية، محصنه وجودها بترسانة هائلة من القوانين التى صدرت منذ أواخر عام ١٩٧١ وحتى يوليو ١٩٧٦ .

---

* حيث ردد كل الرؤساء والملوك العرب مقوله أن العرب قد أصبحوا القوة السادسة فى العالم .!!

** اثبتت كل الدراسات فى مجال النفط أن قفزة أسعار النفط فى حقبة السبعينات كانت بتخطيط ومساعدة أمريكية لأهداف إستراتيجية .

فى ظل هذه الهجمة جاء " حزب التجمع " على المسرح السياسى وقدم نفسه منذ اللحظة الاولى باعتباره حزب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخطها السياسى المتمثل فى شعارات " الحرية .. الاشتراكية .. الوحدة " وإذا كانت " الاشتراكية " الناصرية، كانت تعنى بالاساس العمل على "تلويب الفوارق بين الطبقات" وتجنب نار الصراع الطبقى وإقامة تحالف ما اسماه الميثاق "قوى الشعب العامل" [٧٣] فإن برنامج حزب التجمع عام ١٩٧٧ قد اختط نفس الخط السياسى تقريباً ، حيث يؤكد البرنامج ذلك بقوله (فالرأسمالية المصرية يجب الحفاظ على الدور الاساسى الذى ينبغى ان تضطلع به وتشجيعها على الاستثمار سواء فى مجال الانتاج الكبيرة التى تتناسب مع قدراتها المالية وكفاءتها الفنية أو فى مجالات التجارة والتوزيع وبخاصة تجارة التجزئة وإن قيام القطاع الخاص بدوره المنشود فى الزراعة والصناعة والتجارة ضمان لتنمية موارد البلاد ومضاعفة الدخل القومى وتعزيز الاستقلال الاقتصادى[٧٤] .

وهو ما عاد الحزب ليؤكد عليه فى برنامجه السياسى المقدم للمؤتمر العام الاول للحزب (ابريل ١٩٨٠) بالنص على أن (الحزب يؤمن بضرورة حل الصراع الطبقى سلميا كما جاء فى الميثاق عن طريق تلويب الفوارق بين الطبقات) .[٧٥]

ولم يكن بالطبع ، الاستناد لفكرة تلويب الفوارق بين الطبقات ، دون الاعتماد على أساس فكرى يطرح قضية طبيعة السلطة الراهنة وفى المستقبل المنظور ، وقد وجد حزب التجمع هذا الاساس فى مقولة اليسار التقليدى وهى "استكمال المهام الوطنية الديمقراطية" حيث يعلن بوضوح فى برنامجه السياسى المقدم للمؤتمر العام (يناضل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق التحول الاشتراكى الذى اعلنته ثورة ٢٣ يوليو فى اطار المشروعية القائمة فى اطار الدستور والقوانين ومبادىء ٢٣ يوليو الوطنية التقدمية ومبادىء ١٥ مايو كما عبر عنها دستور ١٩٧١) .

هذه الفكرة لا تنسجم فحسب مع البناء الرأسمالى الراهن ، ولا تتصادم مع الثلاثية الشهيرة لشرط تعدد الاحزاب (السلام الاجتماعى - الوحدة الوطنية - التحول الاشتراكى) وانما هى تتسق تماما مع أفكار اليسار المصرى منذ مطلع القرن العشرين وحتى أوائل عقد الستينات من هذا القرن كما وأنها على الجانب الآخر تتلاءم مع طبيعة الهيكل التنظيمى لحزب نشأ فى ظروف تسامح سياسى مؤقت ومحسوب وفى ظل بنية سياسية اعتمدت لسنوات طويلة على الرأى الواحد والسلطة ذات الجبروت ولذا افرزت هذه الشروط الموضوعيه أحزابا لا تبتعد كثيرا عن النظام ، ولا تفترق بصورة ملحوظة عن المدى المسموح لمعارضتها .

وإذا كانت وقائع ومعطيات التجربة السياسية والاقتصادية اللاحقة على اعلان النظام اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى كانت مؤلمة لقطاعات واسعة من السكان فان طموحات الملايين بالهجرة والعمل

بالخارج حلا لازماتها قد مثلت تنفيسا لهذه القطاعات الاجتماعية ، وبالمقابل جسدت مأزقا سياسيا وفكريا وجماهيريا للاحزاب الاصلاحية واليسارية على حد السواء .

وهكذا وجد حزب التجمع نفسه فى مأزق متعدد الجوانب ، فهو من ناحية يدرك الآثار المدمرة والطويلة المدى لهذه السياسات على قدرة الاقتصاد والمجتمع المصرى بمجموعه على مواجهة التحدى الاسرائيلى الامريكى ويقلص قدرته على مواجهته العسكرية والاقتصادية ، كما أنه من ناحية أخرى عاجز عن استقطاب جماهير هى بالضرورة تدخل فى دائرة اهتمامه وينبغى ان تدرك هذه الطبقات الدنيا (العمال – الفلاحين والبورجوازية الصغيرة المدينية) أن مصالحها على المدى البعيد تتحدد بمقدار تأييدها لبرنامجه وأفكاره .

وبالقطع ، فليس كل من يحمل أفكارا تدافع عن مصالح فئات اجتماعية محددة ، هو بالضرورة محلا لالتقاء هذه الفئات ومحط أنظارها ، وإنما يستدعى سد هذه الفجوة انتهاج سياسة تنظيمية ودعائية وخطة جماهيرية تؤدى إلى الالتحام مع هذه الفئات فى مواقع انتاجها ومراكز تجمعاتها السكنية وهو ما لم يكن النظام الحاكم وأجهزة أمنه على استعداد للقبول به على الاطلاق .

وهنا فإما أن يلجأ الحزب إلى تحدى الحصار وخوض معركة دستميته لإنجاز أهدافه وهو ما لم يكن ممكنا لحزب بتركيبه حزب التجمع وخطه الفكرى وظروف تكوينه وإما الاستسلام لشروط "اللعبة الديمقراطية"والرقعة التنظيمية المحددة والمسموح بها لكل طرف فى الملعب ، وهو ما استقر عليه الحال فى المحصلة النهائية . صحيح أن هذا الحزب ، قد شهد بعض التمردات على قواعد اللعبة وحدودها بيد أن الامانة التاريخية تقتضى القول ان هؤلاء كانوا يعبرون فى هذه اللحظة عن إنتماءات أكثر عمقا وامتدادا من وجودهم فى حزب التجمع . واذا شئنا الدقة نقول ان حزب التجمع فى التحليل الاخير ، ما هو إلا التقاء بعض الكيانات التنظيمية لفصائل اليسار المصرى التقليدى وبعض الرموز السياسية القومية والناصرية غير مكتملة الوجود التنظمى [٧٦] .

وإذا ما حاولنا تجريد أفكار حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى كما عبرت عنه وثائقه الأساسية وجريدته الجماهيريه (الاهالى) فى المحاور الثلاث الاساسية وهى :

– البناء الاقتصادى والأزمة الاجتماعية .

– القضية الوطنية .

– الإصلاح الديمقراطى والدستورى .

نجد أن مواقف وبرامج حزب التجمع تعد متسقة ومنسجمة إلى أقصى مدى مع تراث التجربة الناصرية وانجازاتها سواء فى إطار الدفاع عن " القطاع العام " أو فى إطار التدخل الحكومى النشط فى قطاعى التجارة والتوزيع .

ومثلما تناول كتاب اليسار المصرى التقليدى فى مطلع الستينات وفى أعقاب تنازلهم عن تنظيماتهم المستقلة ، واندماجهم فى حزب النظام الناصرى " الاتحاد الاشتراكى العربى والتنظيم الطليعى السرى " هذه المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الناصرى باعتبارها ركيزة ماأسموه " التحول الاشتراكى " والطريق اللارأسمالى " واسقطوا النواتج السلبية للتجربة الناصرية على صعيد الاقتصاد والاجتماع والسياسة فعل منظرى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدودى فى عقدى السبعينات والثمانينات فالقطاع العام ، الذى هو أحد اشكال الملكية الرأسمالية فى دول العالم الثالث[٧٧] يمثل مرحلة متميزة فى دفع الهيكل الاقتصادى الرأسمالى كله بهذه الدول إلى اقصى مدى ممكن وفى صدام وتناقض مؤقت مع التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل فى منتصف الخمسينات ومطلع الستينات من هذا القرن .

وقد اثبتت بعض الدراسات التى قمنا بها فى هذا المضمار أن معدل فائض القيمة المستنزف من عمال قطاع الاعمال الحكومى (القطاع العام) يعد أعلى من مثيله فى القطاع الرأسمالى الفردى[٧٨] .

واستنادا لمفاهيم التوازن الطبقى وتذويب الفوارق بين الطبقات ، دافع الحزب دفاعا مستميتا عن استقرار الاعتمادات المالية للدعم السلعى بالموازنات السنوية للحكومه المصرية الذى بدأ منذ عام ١٩٦٦ فى محاولة من الحكومات المتعاقبة للتخفيف من حدة التضخم و ارتفاع الاسعار على دخول محدوى الدخل .

وتشير أدبيات الحزب الكثيرة إلى استقرار وثبات هذه المواقف التى ترجى فى جوهرها الى اصلاح احوال الطبقات الدنيا وتقليص المزايا الممنوحة لقطاع الاعمال المصرى والاجنبى[٧٩] كما يعتمد موقف الحزب من الازمة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى على السعى الدؤوب للحفاظ على التوازن الاجتماعى بين الملاك والمستأجرين فى الحدود التى استقرت عندها فى الحقبة الناصرية ، ويرفض الحزب أى محاولة لتعديل هذه العلاقة لصالح الملاك بل إنه بالمقابل يطالب بتعديل هيكل التركيب المحصولى ورفع أسعار توريد الحاصلات الزراعية التقليدية التى تمس بصورة أساسية الحائزين والملاك الصغار .

ويستخلص المحلل السياسى لمضامين افكار وبرنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى فى مجال الطرح الاقتصادى ، حدود لا تبتعد كثيرا عن افكار وطرح الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى مطلع عقد الستينات وعكس نظرته ومفهومه لقضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد[٨٠] .

***

وبعكس الموقف المستقر والثابت نسبيا للحزب فى قضية الازمه الاقتصادية وتفسيره لها وحدود مطالباته لتجاوزها ، يتسم موقف الحزب فى القضية الوطنية بطابع ترددى مثير للدهشة والاضطراب فالحزب الذى تدعم موقفه على الساحة السياسية المصرية فى اذهان الكثيرين برفضه منذ اللحظة

الاولى لزيارة السادات للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ وتنبأ بنتائجها الوخيمة وهو ما أثبتته الأيام فعلا عاد فى مطلع عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ للحديث بصورة مختلفة مهادناً للرئيس الجديد ، وهو ما أصاب مصداقية الحزب لدى قطاعات من البورجوازية الصغيرة فى المدن المصرية وبين أوساط المثقفين، صحيح أن جذر هذا الموقف نجده منذ عام ١٩٧٧ حينما أعلن الحزب موافقته على عقد مؤتمر دولى لحل النزاع العربى الاسرائيلى ورفض كافة محاولات التسوية الجزئية والحلول المنفردة [٨١] .

فإنه يعود فى برنامجه المقدم عام ١٩٨٠ ليعلن قبوله باقامة مناطق منزوعة السلاح بقوله **(رفض كافة محاولات فرض نزع سلاح شامل أو جزئى على البلاد العربية الا اذا كان الغرض منه اقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبى الحدود مع اسرائيل)** [٨٢] ويمتد هذا الموقف إلى أن يصل فى البرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤ إلى صيغة (اسقاط نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة) [٨٣] هذه الصيغ التوفيقية تعكس مأزق حزب التجمع كحزب للبورجوازية الصغيرة المصرية بكل ما تتسم به هذه الطبقة الاجتماعية من تذبذب وتردد .

***

تتجسد أزمة حزب التجمع الفكرية أكثر ما تتجسد حين يكون الحديث هو الأشكال السياسية الملائمة لممارسة الإنسان المصرى لحرياته العامة بحيث تفقده الكثير من المصداقية وتحيط مفهومه وشعاراته حول الديمقراطية بضباب كثيف لدى رجل الشارع العادى ، ولدى النخب الفكرية فى آن واحد.

ذلك إن دفاع حزب التجمع الوطنى التقدمى عن التجربة الناصرية واستماتته فى تبرير أخطائها خاصة فى مجال الحريات العامة ، والنظام البوليسى الشمولى الرافض للتعددية السياسية يتصادم تماما مع نضال حزب التجمع وأعضائه فى مجال الدعوه لإصلاح دستورى وديمقراطى شامل بالنظر لكون هذه البنية السياسية والدستورية غير الديمقراطية والاستبداديه فى جوهرها والتى تشكل عبء على حركة الاحزاب والقوى السياسية المختلفة هى نتاج طبيعى للتجربة الناصرية ولمفهومها للممارسة السياسية .

وبالقطع فلن تفلح صيغة " الرأسمالية الطفيليه " كمخرج فكرى أمام الحزب وقادته لتبرير مشروعية الممارسة السياسية الناصرية فى عقد الستينات وعدم مشروعية الممارسة السياسية الراهنة والتى تعد امتداد للأولى ذلك ان جوهر هذه الفئة الاجتماعية الطفيلية ، سيجد أساسه فى أحشاء المجتمع الناصرى ذاته حيث تتلألأ فى سماء المال والاعمال فى حقبة الانفتاح اسماء ، ظلت تمثل فى الحقبة الناصرية أبرز نجومها فى عالم الثورة والطهارة " !!

وتجد ازدواجية حزب التجمع هنا أيضاً فى إصراره طوال سنواته الخمس الأولى على الاستناد فى مشروعيته على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١ [٨٤] . وفى استمرار البنيه القيادية للحزب لأكثر من عشرين عاماً دون تغيير وفرض نهجها وسياستها بما يعكس وجهاً أخر لأزمة الحزب وأزمة الحياة الحزبية المصرية ككل .

٢ - حزب العمل الاشتراكى *

جاءت نشأة حزب العمل الاشتراكى فى أواخر عام ١٩٧٨ ، فى ظل ظروف سياسية واجتماعية معقدة ومثيرة للاضطراب .

فمن جهة كانت ذيول آثار غضبة الشارع المصرى العنيفة يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ مازالت ماثلة بعنف يثير القلق لدى الطبقة الرأسمالية المصرية وللنخبة السياسية الحاكمة .

ومن جهة أخرى كان لرد فعل رئيس النظام والحزب الحاكم (أنور السادات) لأحداث هذين اليومين العصيبين ما أدى لتفاقم هذه الأزمة وامتداد آثارها من الداخل لتطبع بطابعها الانفعالى العلاقات النظامية العربية .

وتحت وهم الثنائية الروكفلريه - نسبه إلى ديفيد روكفللر - اندفع الرئيس السادات فى مغامرة محفوفة بالمخاطر إلى حد عرض الذهاب إلى اقصى مدى لتحقيق ما اسماه السلام والصلح بين العرب واسرائيل فطريق الرخاء - دون التوقف عند مضمونه - يبدأ كما أشار عليه " ديفيد روكفللر " عبر تحقيق السلام وتسوية الصراع العربى - الصهيونى وهكذا اندفع السادات كعادته إلى زيارة القدس المحتلة وتوقيع اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر من عام ١٩٧٨ .

وهنا ... انفضت تحالفات سياسية بين النظام المصرى من جهة وتيارات وقوى سياسية داخل مصر من جهة أخرى . وبالمقابل انفضت تحالفات سياسية - على الاقل ظاهريا - بين النظام فى مصر وانظمة عربية ووجد الرئيس السادات نفسه فى عزلة خانقة فى وقت أخذت اوهام الرخاء تتباعد عن أخيلة الكثيرين من داخل مؤسسات الحكم ذاتها .

واستدعت هذه المعطيات الجديدة ضرورة إعادة النظر فى الصيغة السياسية التى اتخذها السادات أداة من أدوات مشروعيته وهى صيغة " التعدد الحزبى المشروط " فلم يعد من المقبول - من وجهة نظر الرئيس - أن تتمرد تلك الكيانات السياسية التى صنعها الرئيس على سياسته ونهجه (خاصة حزب التجمع) كما لم يعد من المتصور أن يطيح الرئيس بأحد أركان مشروعيته دون أن يخسر أصدقاء فى أوربا وأمريكا ... هؤلاء الذين سعى اليهم وبذل الكثير وتنازل عن الكثير من أجل أن يصبح فى دائرة اهتمامهم .

وهكذا طرح على بساط البحث ، أهمية إعادة ترتيب الاوراق السياسية فى الداخل وضرب النفوذ المتنامى للاحزاب والتنظيمات اليساريه - القانونى منها وغير القانونى - ذلك بعد ان فشل حزب " الاحرار الاشتراكيين " برئاسة مصطفى كامل مراد عن اداء دور المعارضة واستقطاب قطاع مؤثر فى الشارع السياسى فى البلاد .

---

* قبل التحولات التي برزت بعد اختيار عادل حسين رئيسا لتحرير جريدة الشعب وهندسة عملية التحالف الاسلامى فى انتخابات ١٩٨٧ مع الإخوان المسلمين .

وفى إطار هذه المناورة السياسية ، اعاد الرئيس السادات - فى إحدى خطبه الاعتبار المعنوى لحزبين من أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهما الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل وفتحى رضوان والحزب الاشتراكى بقيادة أحمد حسين وابراهيم شكرى .

وبالطبع ، فقد اعتبر السادات أن حزبه " الوطنى الديمقراطى " هو الامتداد الطبيعى لحزب مصطفى كامل وبقى لكوادر مصر الفتاه أن يتحركوا لإعلان حزبهم لعله ينجح فى سحب النفوذ المتنامى من حول حزب التجمع والمنظمات اليسارية ولم يكن الضوء الاخضر الرئاسى هذا بعيدا عن شروط الرئيس وطبقا " لقواعد اللعبه الديمقراطية " على حد تعبير السادات نفسه ووصل الحال برئيس الجمهورية إلى حد أن يتنازل حزبه عن بعض أعضائه فى مجلس الشعب ليكتمل النصاب القانونى لحزب المعارضة الجديد ، والذى قام بنفسه بتعميده وذلك بالتوقيع على أوراقه !!

وبالقطع لم تكن هذه التصرفات لتمر فى بيئة سياسية خصبة وغاضبة ، وبرغم وجود أحد وزراء السادات على رأس قيادة الحزب الجديد (ابراهيم شكرى) وصهره (محمود ابو وافيه) فى الموقع الثانى، فإن اتجاه الريح من قواعد الحزب الشابه كانت تدفع فى اتجاه مختلف عن قيادته بعض الشىء.

ولم يكد يمر عام على الحزب الجديد إلا وكانت عمليات الفرز والتصفيه لرجال السادات داخله قد اكتملت ملامحها ، وأخذ الحزب بدافع الممارسه " البراجماتية" يتخذ مواقفاً تقترب إلى حد كبير من مواقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وبقية تيارات المعارضة الاصلاحية .

فمنذ أوائل عام ١٩٨٠ أعلن الحزب رسميا استبدال موقف القبول المشروط لنهج كامب ديفيد " الى الرفض الحاسم لها ، كما أخذت لهجة الحزب وممثليه فى مجلس الشعب وفى جريدته (الشعب) تتصاعد فى مهاجمة سياسية الانفتاح الاقتصادى وآثاره المدمرة على المجتمع المصرى وامتدت انتقادات الحزب وقياداته المؤثرة إلى مدى يمس نزاهة رئيس الجمهورية ويتسائل حول "**الوضع الدستورى لحرم الرئيس**" [٨٥] .

على أية حال .. فإن إجراء تحليل لمضمون أفكار حزب العمل الاشتراكى ، سواء فى برنامجه المعلن أو فى مواقف جريدته "الشعب" فى مرحلتيها أو فى بعض الدراسات السياسية أو الاقتصادية المحدودة التى طرحها الحزب معبرا من خلالها عن وجهة نظره فى القضايا الجماهيرية ، يجعل من الممكن تحديد موقع هذا الحزب على خريطة القوى السياسية والاجتماعيه فى البلاد وسوف نتخذ من القضايا الثلاثة الكبرى أساسا لهذا التحليل .

أولا : موقف حزب العمل من القضية الوطنية :

يتسم موقف حزب العمل " الاشتراكى " من قضية الصراع العربى الصهيونى بطابع ترددى واضح

كما يفتقر طرحه الفكرى فى هذا المجال الى تأصيل وتعميق ، فنلاحظ أنه بينما كان الحزب فى بداية ظهوره على المسرح عام ١٩٧٨ موافقاً على اتفاقية كامب ديفيد موافقة مشروطة فإنه عاد بعد توقيع السادات لمعاهدة (السادات – بيجين) فى مارس ١٩٧٩ ليعلن رفضه الكامل للاتفاقية ولنهج كامب ديفيد .

والمحلل عن قرب لخط دعاية الحزب وتحركاته الجماهيريه، يجد أن هذا الرفض ظل محصورا فى نطاقه الدعائى فحسب ، تستلزمه ضرورات التمايز عن خط النظام وأسلوبه دون أن تصل إلى جوهر الصدام الجماهيرى والمكشوف معه .

والأمانة تقضى للقول بأن هذه السمة ليست قاصرة على هذا الحزب فحسب وإنما هى سمة مميزة لحركة الاحزاب السياسية التى نشأت برعاية النظام وموافقة السادات منذ عام ١٩٧٦ .

وحزب العمل " الاشتراكى " فى طرحه لبديل نهج كامب ديفيد يقترب إلى موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وإلى بعض فصائل اليسار التقليدى ، حيث نجد حديث حول المؤتمر الدولى احيانا ، وحول مواجهة عسكرية احيانا أخرى حيث يشير برنامج الحزب إلى ذلك بقوله (**إذ أن رغبتنا فى تحقيق السلام العادل فى منطقتنا لا يجوز أن يصرفنا عن الاستعداد اللازم لتحرير أراضينا المحتلة بالقوة إذا لم يتم تحريرها بالطرق السلمية**) [٨٦] .

أى أن أساس الحركة السياسية لتسوية الصراع واسترداد الارض المحتلة هو الطرق السلمية ثم يأتى من بعد استخدام القوه ثم يستطرد البرنامج متشككا من أن (السلام نفسه مع إسرائيل له محاذيره العسكريه والاقتصادية التى تتطلب منا اليقظة الدائمة حماية لامننا القومى) [٨٧] .اما موقف الحزب من الثورة الفلسطينية ، فإن سنوات الحزب الأولى لم تشهد وضوحا فى المواقف تجاه الثورة الفلسطينية وان لم تخل جريدته فى سنواتها الاولى وقبل سيطرة السلفيين عليها من إظهار لتأييدها الكامل مع " منظمة التحرير الفلسطينية " وربما يسترعى نظر المحلل للخريطه السياسية وتوجهات قواها المختلفة أن ذلك لا يتفق مع طرح صيغ للتسوية ترمى إلى اعتماد الطرق السلمية فى ظل توازن عسكرى لصالح الكيان الصهيونى مما يحيل موقف الحزب المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية وحق تقرير المصير إلى مجرد شعار دعائى وإعلامى اكثر منه موقفا سياسيا مدعوما بنشاط جماهيرى مكثف لتعديل شروط المناخ الاستسلامى الذى ساد فى عصر السادات .

ثانيا : موقف حزب العمل من الازمة الاقتصادية :

يكاد موقف حزب العمل يقترب بصورة كبيرة من موقف حزب التجمع بالنسبه لرؤيتهما لأسباب الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها فإذا كان حزب التجمع قد طرح صيغة " **الرأسمالية الطفيلية** " كمرادف وملازم لما اسموه الانفتاح الاستهلاكى ، والتى من شأن القضاء عليها فتح أوسع الأبواب

لتحول الانفتاح من شكله الاستهلاكى إلى مفهومه الانتاجى ، فإن حزب العمل قد طرح نفس الصيغة تقريبا حينما يفرق فى برنامجه بين الانفتاح الاستهلاكى " والانفتاح الانتاجى " حيث ينص البرنامج على أنه (لكى تحقق سياسة الانفتاح الاقتصادى الامل المنشود من ورائها ينبغى العمل سريعاً على تحويله إلى انفتاح انتاجى بإعداد دراسات للمشروعات الانتاجية وطرحها للتمويل العربى والاجنبى مع ترشيد الاستيراد لوقف تيار السلع الاستهلاكية الكمالية المدمره للمصالح الوطنية ماليا واقتصاديا واجتماعيا) [٨٨] .

كما توقف الحزب فى برنامجه عند مأساة القروض الخارجية وطالب بايقافها (والاستعاضة عنها بالاستثمارات العربية المشتركة فى نطاق خطط التكامل الاقتصادى) [٨٩] .

ويلاحظ هنا الطرح الإصلاحى ؛ ذلك أن الحزب لا يرفض التمويل العربى والأجنبى برغم ما أظهرته دراسات جادة على مدار العقدين الماضيين من وهمية هذا الزعم وفشل أى تجربة للنمو والتحديث تعتمد على رأس المال الأجنبى خاصة فى دول العالم الثالث ولعل دراسة عادل حسين – وهو رئيس تحرير جريدة الحزب فى مرحلتها الثانية – قد أكدت من واقع الوثائق الدور " الطروادى " الذى لعبته رؤوس الأموال العربية لصالح الامبريالية الامريكية فى مصر [٩٠] .

وفى دراسة أعدها حزب العمل تحت عنوان " الدعم بين الالغاء والترشيد " يشدد الحزب على أهمية تحصيل الضرائب من الأغنياء حماية لهم لأنه (يحول دون تفجير الأحقاد الطبقية ويحافظ على السلام الاجتماعى وعلى استمتاعهم بثرواتهم ودخولهم إذا كانت مشروعه دون خوف أو إثاره) [٩١] .

ويصل التخبط الفكرى بالحزب إلى حد المطالبه بالاندماج المتزايد فى هيكل السوق الرأسمالى الدولى وذلك عندما يطالب برفع أسعار توريد الحاصلات الزراعية (بحيث يستفيد الفلاح من أثمانها الحقيقية حسبما تحددها السوق العالمية على أن تقتضى الحكومة ضريبة عليها مساوية للضرائب المفروضة على ارباح المهن الاخرى) [٩٢] .

هكذا كما لو أن هيكل الأسعار العالمية حقيقة بالنسبة للاقتصاد المصرى !! والواقع أن هيكل أسعار دولى تتحدد فى ضوء التوازن المؤقت بين مستويات الأجور ومستويات الأسعار فى نظام اقتصادى واجتماعى مستقر نسبيا . إما أن يطالب فريق – فى محاولة لاكتساب عطف فئة اجتماعيه بتحريك الأسعار لتطابق هيكل الأسعار الدولية فهو موقف غير مسئول وهو ما تمارسه الحكومات المصرية بشكل أو بأخر منذ عام ١٩٧٤ وحتى وقتنا الراهن.

ويتحدد بالمقابل موقف حزب العمل بالنسبة " للقطاع العام " بصورة تكاد تميل ناحية حزب " الوفد الجديد " حيث يطالبان بقصر التدخل الحكومى على المشروعات الكبيرة التى لا يقدر عليها القطاع الرأسمالى الفردى وينص برنامج حزب العمل على ذلك بقوله (وبالتخلص من المشروعات الصغيرة والضعيفة التأثير اقتصاديا والمحتاجة للإبداع الشخصى والصلات الخاصة بالمنتفعين فيها

حتى يتم التركيز على قيادة القطاعات الاقتصادية الحاكمة للاقتصاد القومى والمشروعات القومية الكبرى)[٩٣].

كما تلعب اللفظية الاخلاقيه دورا متكررا فى البناء الإنشائى لبرنامج الحزب حيث يتكرر ألفاظ مثل " مجتمع الفضيلة والنزاهة والمثوبة والعقاب " .... الخ وهى فى جوهرها تعكس نزوع سوف يتعزز يوما بعد آخر فى حزب العمل حتى يستقر عند التحالف مع أكبر الجماعات السلفية فى البلاد عشية الانتخابات التشريعية فى ابريل ١٩٨٧ .

ثالثا : موقف حزب العمل من الحريات العامة والإصلاح الدستورى :

تتشابه مواقف أحزاب المعارضة الرسمية تقريبا فيما يتعلق بمطالبها بإجراء تحولات مؤثرة فى شكل الممارسة السياسية العامة فى المجتمع والتحرر من الصيغة الناصرية الحديدية التى أخلت بتوزيع السلطات فى المجتمع المصرى وركزتها بصورة حاسمة فى يد الرئيس المتربع على " عرش الرئاسة " فى البلاد .

ويلاحظ المرء تفاوت التركيز الدعائى لكل حزب تجاه هذه القضيه فبينما تعتبر هذه المسألة هى " أم السياسة " لدى حزب الوفد وقياداته وجريدته ونشاطه ، فإنها تتقلص لدى حزبى العمل والتجمع لصالح قضية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

وبالقدر الذى توقف التجمع عن ترديد نشيد الخلاص للحركة التصحيحية أو ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ خاصة بعد اغتيال رئيس هذه " الثورة التصحيحية " فى أكتوبر ١٩٨١ ، فإن الملاحظ أن حزب العمل ظل وفيا ومقدرا لما اسماه ثورة التصحيح باعتبارها تصحيحا لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى يصفها البرنامج بانها (أول ثورة تصحح أخطاءها من داخلها بقيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ وإعلان مبدأ سيادة القانون وتعدد الأحزاب وتحقيق نصر أكتوبر العظيم) .

وإذا كان حزب الوفد الجديد قد أغفل نسبة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة على اعتبارها ديكور من ديكورات النظام الناصرى فإن موقف حزب العمل والتجمع قد اقتربا فى هذه المسألة وإن كان لإغفالها للأثر السلبى لهذا الديكور الاجتماعى المتبقى من التراث الناصرى معنى معاكس لنضالهما من أجل ديمقراطية واصلاح دستورى حقيقيين يعيد التوازن الفعلى – وليس الشكلى – بين مختلف القوى الاجتماعية ويعبر بصدق عن توازن السلطات .

نستخلص من هذا العرض الموجز أن أفكار حزب العمل الاشتراكى " هى خليط من أفكار اليمين الرأسمالى والطروحات البورجوازية الصغيرة الإصلاحية فى الريف والمدينة مما يجعلنا نصنفه فى خانة الأحزاب والتيارات السياسية المعبرة عن الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة البورجوازية المصرية والتى تحاصرها أحلامها الخاصة بتحقيق اصلاح اجتماعى واقتصادى ودستورى حقيقى فى ظل بنيه

رابعا : مغزى التحالف الاسلامى : (العمل - الأحرار - الإخوان) :

لعل القارىء يلاحظ اننا قد دخلنا فى قراءة برنامج حزب العمل رغم التغيرات التى طرأت على توجهات هذا الحزب وخاصة بعد تحالفه الانتخابى مع الاخوان المسلمين بما كان له من آثار أبعد من مجرد التحالفات الانتخابية ، فقد كادت أن تصبح جريدة الشعب لسان حال الاخوان المسلمين والجماعات السياسية الاسلامية عموما ، وفتحت صفحاتها لنشاط الاخوان السياسى فى داخل مصر وخارجها وفى اى مكان ... وبصفة خاصة السودان . بما يعنى تحولا فى الكتلة الباقية فى هذا الحزب وبصفة خاصة مجموعته البرلمانية ومجموعته الصحفية بما يقترب بهاتين المجموعتين من جماعة الاخوان، وذلك ان الأفكار البرنامجية السابقة لم تنته بانتهاء ورودها فى كتابات الكتلة الباقية فى حزب العمل برئاسة ابراهيم شكرى وتوجهات عادل حسين ، بل ستظل مستمرة كأفكار وتوجهات المجموعة التى انشقت عن هذا الحزب برياسة أحمد مجاهد ، تلك المجموعة التى مازالت قائمة وتعقد مؤتمراتها التنظيمية باعتبارها ممثلة للخط الاصلى لحزب العمل* .

لكن ما يهمنا هنا هو أن هذا التحول الذى طرأ بالتحالف وبانشقاق يعكس أزمة هذا الحزب كجماعة سياسية تبحث عن قاعدة اجتماعية وسياسية لها .

ولعل هذه الأزمة تجسد بشكل واضح واقع أزمة الانتماء فى المجتمع المصرى وانعكاساته على الجماعات السياسية التى وجدت حتى الآن، ولعلها نموذج للتعامل البراجماتى مع أزمة الانتماء وانعكاساتها بالمراهنة على الأوضاع الراهنة وما تفرزه من نفوذ للتوجهات السياسية الدينية .

فبينما كان تحالف الوفد مع الاخوان فى انتخابات ١٩٨٤ تحالفا انتخابيا لم ينعكس على التوجهات الليبراليه للوفد بتغليب التراث التاريخى الذى ينتمى أكثر إلى دعوة الدين لله والوطن للجميع ووحدة الهلال والصليب ... الخ .

فإن الوفد بتوجهاته الرأسمالية الواضحة لديه رهانه الجماهيرى - الانتخابى ، الذى يغنيه عن رهان الصعود عبر الاخوان . حيث يتمثل هذا فى الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى وحقبة النفط وخاصة توسع نفوذ أيديولوجية الحل الفردى فى صفوف قطاعات واسعة من جماهير الشعب وحيث تلتقى هذه الأيديولوجية مع توجهات حزب الوفد ، وباعتباره حزبا برلمانيا لا يحتاج من هذه الجماهير اكثر من التقاء أوهامها هذه مع دعايته لتتحول الى أصوات فى صناديق الانتخابات .

أما حزب العمل بتوجهاته الوسطية ، فقد كان مهدداً بمصير حزب الأحرار بالنسبة لحزب الوفد ،

---

* وافق القضاء الادارى بعد ذلك على ثلاثة احزاب جديدة هى : الخضر والاتحاد الديمقراطى ومصر الفتاة والاخير يرأسه مجموعة كانت فى حزب العمل في بدايته الاولى وليس من بينهم أحمد مجاهد.

كما لم يكن باستطاعته أن يستمر كحزب خارج مقاعد البرلمان مثل حزب التجمع دون أن ينهار ويقترب من وضع حزب الامة .

وانطلاقا من هذا الوضع ، ودون إغفال التأثيرات الفكرية المنبثقة من برنامجه السابق ومن تاريخ ومسارات حزب مصر الفتاة التاريخية ، ودون اغفال التحولات الفكرية لاهم رموزه الجديدة كعادل حسين بل وبفضلها أيضا كان من الملائم لهذا الحزب أن يدخل بقوة فى مراهنة هدفها المباشر الأول الصعود إلى مقاعد البرلمان على أكتاف جماعة الاخوان ، وهدفها المباشر الثانى البحث عن قاعدة جماهيرية وسياسية باستثمار كل من جهوده فى البرلمان ونفوذ التيارات السياسية الدينية وصعود المشاعر الدينية .

ولتحالف حزب العمل فيما سمى بالتحالف الإسلامى فى انتخابات ١٩٨٧ وحتى الآن مغزى التعبير ليس فقط عن انعكاسات أزمة الانتماء المجتمعية على الخريطة السياسية بالنسبة لحزب العمل وحده ، بل لكل الخريطة السياسية التى مازالت فى سياق من البحث عن التبلور الاجتماعى والسياسى المحدد .

فهى تبين ضمن ملامح أخرى كثيرة أننا مازلنا بصدد جماعات سياسية حديثه الوجود تبحث لنفسها عن دور محدد وواضح ، أى تبحث لنفسها عن قاعدة اجتماعية واضحة ومتبلورة رغم الوضوح الفكرى الايديولوجى عند هذه الجماعة السياسية أو تلك وأمام هذا التبلور والوضوح كل المشكلات النابعه من درجة تبلور ونضج الصراع الاجتماعى فى المجتمع المصرى ومعوقاته الراهنة والمستقبلية .

***

٣ - الحزب العربى الديمقراطى الناصرى

يتفق المحللون للخريطة السياسية المصرية والممارسون للعمل السياسى فى مصر على حقيقة الحضور الواضح والمؤثر أحيانا للتيار السياسى الناصرى على مسرح الاحداث فى البلاد خاصة بعد عام ١٩٧١ وبداية الصدام المعتد بين الرئيس (أنور السادات) والجماعات والكتل اليمينية فى النظام من جهة ورموز التجربة الناصرية وشبابها من جهة أخرى .

وبرغم أن التاريخ قد حمل إلينا عبر عقوده الخمس الماضية نماذج من هذه الولادة المتعسرة (البيرونيه - الديجوليه -... الخ) حيث يأتى التيار السياسى وتتبلور أفكاره بعد سقوط أو وفاة رمزه التاريخى فان الجديد فى الفكرة الناصرية هى انها قد اعادت ولادتها فى ذات لحظة تكامل نقيضها الاجتماعى والسياسى والفكرى فى آن معا .

فالتيارات السياسية البورجوازية التقليدية (الوفد - الحزب الوطنى الديمقراطى - الجماعات السلفية الإسلامية) برزت وتكاملت على ساحة العمل السياسى المصرى بقوة وحضور فى عقد السبعينات الذى يمكن ان تطلق عليه عقد مطاردة اليسار والناصريين الشباب .*

وبالنظر لافتقاد التيار السياسى الناصرى إلى إطار فكرى متماسك ، ووجود تنظيمى واسع فقد ظل هذا التيار أقرب إلى شحنة مشاعر مختلطة تترسب فى أعماق الكثيرين دون أن تتحول إلى طاقة فعل منظمة ومؤثرة بصورة دائمة على مسرح السياسة المصرية .

وبالقطع فلم يكتب النجاح لتلك المحاولات المبكرة التى مثلتها مؤتمرات ناصر الفكرية بجامعة عين شمس منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٧ لإيجاد صياغة فكرية جماعية تمثل قاسما مشتركا للجماعات الناصرية المتناحرة [٩٤].

وساهم فى حالة التخبط وانعدام الفعل الجماعى المنسق ، غياب معظم كوادر التجربة الناصرية المدربين فى سجون السلطة الجديدة من جهة ، وتدهور مركز اليسار المصرى الفكرى والتنظيمى منذ عام ١٩٧٧ من جهة اخرى وهو ما كان يمكن ان يؤدى إلى دعم الأخير للناصريين ، لمواجهة الخطر المشترك الذى جسدته اتجاهات السلطة نحو التسوية الامريكية الصهيونية وكذا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اتبعتها هذه السلطة منذ عام ١٩٧٤.

ومع ذلك ، فقد استمرت محاولات توحيد هذه الجماعات ولعب خروج بعض الكوادر الناصريه من سجون النظام منذ عام ١٩٧٩ فصاعدا (فريد عبد الكريم ، ضياد الدين داود ، شعراوى جمعه ، محمد فائق ، على صبرى ... الخ) دورا فى تنظيم الجهود المبعثرة، وإصدار العديد من الدوريات التى حاولت بدورها ايجاد قاسم فكرى مشترك[٩٥].

* منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٨١ تعرضت فصائل اليسار وجماعات الناصريين الى ضربات أمنية شملت اكثر من ٥٥٠٠ كادر سياسى وضمتهم أكثر من عشرة قضايا ومحاضر أمن دولة عليا .

وإذا كان جموع الناصريين فى المرحلة السابقة على عام ١٩٧٧ كانت تشهد رفضا حاسما لفكرة تعدد المنابر ووجود أحزاب سياسية وتنظيمات مستقله ، وصلت إلى حد التصادم والتشابك الدموى مع الجماعات الماركسية الداعيه لوجود مثل هذه التنظيمات والأحزاب المستقلة فقد شهدت السنوات اللاحقة ، وبفعل اكتشاف واقع التركيبة الطبقية الجديدة التى أفرزتها سنوات الانفتاح الاقتصادى الخمس الاولى تحول الناصريين إلى تبنى فكرة تعدد الأحزاب بل والنزول إلى العمل السياسى باعتبارهم حزبا تحت التأسيس .[٩٦]

بيد أن ذلك لم ينف واقع التناقض والتعدد الداخلى فى صفوف الناصريين ، وهو ما يعكس تباينا فى الرؤى وتنوع - بل وأحيانا - تضارب فى اتجاهات الحركة السياسية

فبينما يلجأ الاستاذ محمد سيد أحمد إلى تقسيم التيار السياسى الناصرى إلى قسمين هما :

القسم الاول : من اسماهم " ناصريو التجربه " أى هؤلاء الذين شاركوا منذ فترة مبكرة فى السلطة الناصرية وتنظيماتها السياسية وهؤلاء اكثر استعداداً للتصالح مع نظام الرئيس مبارك مقابل تسوية بعض القضايا العالقة والاتفاق على بعض القضايا السياسية محل الخلاف .. ويأتى على رأس هؤلاء السيد على صبرى ومحمد فائق وشعراوى جمعه وضياء داود ومجموعة ١٥ مايو .

القسم الثانى : من اسماهم " ناصريو الفكرة " أى هؤلاء الشباب الذين لم يشاركوا مباشرة فى عقدى الخمسينات والستينات فى تنظيمات السلطة الناصرية ولا فى مؤسساتها التمثيلية وإنما هم جيل ظهر على الساحة فى عقد السبعينات متأثرا بشعارات التجربة الناصرية ومستفيدا من سياستها وتوجهاتها الاجتماعية .

بيد أن هناك ما يدعونا للتحفظ على هذا التقسيم الذى يصب دون قصد فى مجرى مفهوم صراع الأجيال ، دون أن يؤسس موقفه فى علاقة جدلية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى طرأت على الواقع السياسى المصرى فى عقدى السبعينات والثمانيات من هذا القرن ومع مستوى الفرز الذاتى للوعى النظرى لدى كوادر التيار السياسى الناصرى .

فنحن نرى قطاعاً ليس بقليل من "ناصرىّ الفكرة" يحتل أقصى مواقع اليمين فى التيار الناصرى بينما نلحظ رموزاً بارزة فى صفوف " ناصريو التجربة " دفعتهم رياح الوعى الذاتى والتغيرات الحادة على الساحة المصرية والعربية إلى أقصى صفوف اليسار الناصرى .

لذا فقد يكون من المناسب ان نحلل مضمون أفكار تيارين فى صفوف الناصريين :

التيار الأول : اليمين الناصرى ويأتى على قمته من يطلق عليهم فى الصفوف الناصرية "الطليعى" أى هؤلاء الذين لعبوا دورا سياسيا فى تنظيمات السلطة قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ويتحلق حولهم عدد ليس بقليل من الشباب الناصرى .(ضياء داود - محمد فائق - الخ)

التيار الثانى : اليسار الناصرى ويتصدرهم بعض رموز الجيل السابق وبعض الشباب ويتحلق حولهم قطاع كبير من الشباب الحديث التجربة والخبرة .

وبينما حافظت مواقف التيار الأول على الخطوط العريضة لأفكار " الميثاق الوطنى " الذى طرحه جمال عبد الناصر فى مطلع الستينات ، نجد التيار الثانى أقرب فى التفكير وفى الحركة السياسية لمفاهيم اليسار الماركسى وأقدر فى مجال الحركة الجماهيرية .

فالتيار الأول ينظر إلى الرأسمالية الوطنية باعتبارها (**ليست قوة أصيلة من قوى الشعب العامل ولكنها تدخل فى تحالف مع هذه القوى خاصة فى مراحل التحول الثورى غير ان وجودها فى التحالف مشروط بان تقطع كل صلاتها بالاستعمار واحتكاراته وان تقبل بقيادة الفلاحين والعمال**)[٩٧] هذه الفكرة لا تقف على قدميها فى اطار تحليل البنيه الطبقية لرأسماليات دول العالم الثالث ، نجد نقيضها لدى انصار التيار الثانى حيث لا يوجد رأسمالية وطنية بالاساس[٩٨] ويتجاوز هذا الطرح الى حد بعيد مفاهيم يطرحها مفكرون وقادة يساريون مثل محمود أمين العالم، ونبيل الهلالى ورفعت السعيد ويوسف الجندى ويقترب بصورة تصل لدرجة التطابق مع فصائل يساريه راديكالية عديدة فى الساحة المصرية وهو ما سنعود لتناوله بعد قليل .

كذلك نجد تباينا فى مواقف التيارين بالنسبة لمفهوم الصراع الطبقى، فبينما يرى الأول التمسك بصيغة الميثاق الرامية إلى حله سلميا عن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات [٩٩] فإن التيار الثانى يميل إلى فكرة حل الصراع عن طريق تصفية الركائز الطبقية الرأسمالية بالأساس[١٠٠] .

ولا يعنى ذلك بالقطع أن التيارين لا يشكلان جسدا واحدا وحركة واحدة فى الساحة السياسية المصرية وإنما ستنعكس تباينات الرؤى هذه فى المدى الذى يذهب له كل تيار فى تحالفاته السياسية وتحركاته التكتيكية وشعاراته ومنهجه فى العمل الجماهيرى .[١٠١]

فبينما نجد التيار الاول (اليمين الناصرى) أميل إلى التنسيق والتحالف مع اطراف سياسية يمينية واصلاحية فى الساحة الحزبية (حزب العمل – حوار الجماعات الاسلامية) وفى عقد اتفاقيات مع قيادات فى النظام والحكم ، فإن التيار الثانى يميل عادة إلى تنسيق مواقفه مع الجماعات اليسارية وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

إذاً ما الذى يمثله " الحزب العربى الديموقراطى الناصرى " فى هذا السياق ؟

جاءت الدعوه لتأسيس الحزب الاشتراكى العربى الناصرى فى عام ١٩٨٣ محاولة لتجميع الفرقاء على الساحة الناصرية ، وساهمت بعض الشخصيات المؤثرة فى هذا التيار (فريد عبد الكريم مثلا) فى التقاء التيارين فى منطقة الوسط السياسى ، بحيث تغلبت عناصر الصراع بينهم جميعا وبين النظام الحاكم وقانون الأحزاب على التناقضات فى صفوفهم .

ثم تقدم تيار أخر يقوده ضياء الدين داود إلى لجنة الأحزاب للموافقة على حزب ناصرى أخر بمسمى " الحزب العربى الديموقراطى الناصرى " فى أواسط عام ١٩٨٥ ، وينجح فى الحصول على موافقة لجنة الأحزاب .

ويعكس ما جرى فى المؤتمر التأسيسى الأول للحزب المنعقد فى فبراير ١٩٨٧ وفى ضيافة حزب

التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، استمرار التناقضات الداخلية بين التيارين ورؤيتهما فى تحليل الواقع المصرى والعربى . فقد جاءت وثيقة البرنامج السياسى فى صياغتها الاولى ، محل نقد شديد من جانب الجناح اليمينى فى الحركة الناصرية واعتبرها الكثيرون منهم أنها ذات منحى ماركسى واضح ولذا فقد ردت مرة أخرى لإعادة الصياغة ، وللنظر فى كثير من الاسس والمفاهيم التى انطلقت منها الوثيقة وواضعوها .

هذا بينما اتفق الجناحان تقريبا على المواقف الثابته من محاور العمل الوطنى والقومى حيث التقيا على رفض نهج كامب ديفيد والتسوية السياسية انطلاقا من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ باعتباره يمثل مرحلة من مراحل الصراع العربى الصهيونى كان من المقدر أن تتجاوزها قيادة عبد الناصر نفسه فى ظل تعديل ميزان القوى السياسية والعسكرية لصالح العرب .

وذهب البعض إلى مدى أبعد بالنسبة للمسألة الفلسطينية حيث رفض البعض نهج " فتح " بقيادة ياسر عرفات ، ووصفوه بالوسطية والتصالح [١٠٢] وطالبوا بتدعيم نهج الكفاح المسلح لاستعادة فلسطين المحتلة ومواقف الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى هذا المجال تأتى على يسار حزب التجمع ذاته وتقترب بصورة كبيرة من طرح بعض فصائل ومنظمات اليسار الراديكالية ويبرز ذلك من رفض الناصريين للاتفاق الأردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ وكذلك لإعلان القاهرة الذى أعلنه ياسر عرفات بصدد قصر العمليات العسكرية الفدائية ضد أهداف اسرائيلية داخل فلسطين المحتلة وحدها أما بالنسبة للقضية الاقتصادية والأزمة الاجتماعية فى مصر فإن مواقف التيار الناصرى ككل تتلاقى مع أفكار وطروحات الأحزاب القانونية الإصلاحية وبعض أجنحة اليسار الماركسى كما سيتبين بعد قليل[١٠٣] .

فالناصريون يرفضون سياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث المبدأ وهم أنصار لملكية الدولة لوسائل الإنتاج وهم مع التخطيط بالصورة التى شهدتها الخطة الخمسية الناصرية (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ويقاس على ذلك قضايا فرعية عديدة مثلا الإبقاء على الدعم السلعى ، ورفض تدخل صندوق النقد الدولى فى الشئون الاقتصادية ووقف الاقتراض من العالم الرأسمالى.. الخ)[١٠٤] وتدعيم علاقة مصر مع المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى وهم بصورة عامة فى تحليلاتهم الاقتصادية والاجتماعية أقرب الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى " وكذلك فى شعاراته[١٠٥] .

ويظل الشغل الشاغل للمحللين هو موقف الناصريين من الأزمة الديمقراطية وقضية الحريات العامة والإصلاح الدستورى .

ذلك أن الميراث الناصرى ، يلقى بظله كالكابوس على شكل توزيع السلطات والصلاحيات بين مؤسسات الحكم ، وكل الدعوات الراهنة لإعادة توزيع هذه السلطات وإحداث توازن بينها هو فى نفس الوقت رفض للصيغة الناصرية التى كرست واقع استبدادى يعانى الناصريون منه في الوقت الراهن

كالقوى السياسية الأخرى .

والازدواجية هنا تكمن فى أن مواقف الناصريين الديمقراطيه ، تنسجم من ناحية مع مطالب بقية القوى السياسية المعارضة ولكنها تتناقض مع رفضهم إدانة هذه الصيغة المختلقة فى العهد الناصرى من ناحية أخرى ، ولا يعدم الناصريون ايجاد المبررات والاسانيد حول ما اسموه " الديمقراطية الاجتماعية " التى طرحتها التجربة الناصريه منذ منتصف الخمسينات وحتى انقلاب القصر فى ١٥ مايو ١٩٧١ [١٠٦] فى محاولة لايجاد غطاء ذى بعد اجتماعى لضرب أى قوى سياسية تتحرك خارج إطار الحزب السياسى الواحد القائم وقتئذ . وهكذا تم خلق تناقض وهمى بين العدالة الاجتماعية من جهة والحريات العامه وتوازن السلطات من جهة أخرى .

وقد سبق وأشرنا إلى أن الناصريين ولعهد قريب كانوا يرفضون صيغة الأحزاب السياسية باعتبارها صيغة رأسمالية ورجعية تجاوزتها التجربة الناصرية ، حتى تعرضوا للاضطهاد السياسى والتضييق التنظيمى داخل مؤسسات الحكم ، فاخذوا يشرعون فى اعلان حزبهم المستقل واقامة تحالف مع بعض القوى الحزبية اليسارية والإصلاحية فى الساحة المصرية .

مأزق التيار الناصرى الراهن :

كشفت أزمة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى التى تفجرت فى اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ٧مارس ١٩٩٦ عن عمق الأزمة الديموقراطية التى يعانيها الحزب والتيار الناصرى ككل "فالتشبث بالموقع الحزبى وارتكاب المخالفات التنظيمية الواضحة من جانب أمين عام الحزب ومعاونوه وغياب الآليات الحواريه والديموقراطية الداخلية " أوصل الأمور إلى حد تجميد بعض أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لنهج الأمين العام والخط الإعلامى والسياسى لجريدة "العربى" لسان حال الحزب . والحقيقة أن هذه الأزمة تعكس أزمة أكثر عمقاً وشمولاً لا تقتصر على الحزب الناصرى وحده بل إنها تمتد إلى بقية الأحزاب السياسية المصرية المعارضة !فما زالت القيادات التاريخية تربض على قمه الجهاز القيادى وترفض أى تنازل عن إمتيازاتها ومواقعها برغم ما أصاب جميع هذه التيارات من وهن وأعراض الشيخوخة (الجميع تجاوز السبعين عاماً) بما يشير إلى جوهر الخلل فى التركيبة الحزبية المصرية الراهنة وغياب أى احترام للتعددية الفكرية والثقافية والسياسية داخل النخبة المصرية على ساحة العمل العام فى البلاد [١٠٦] .

٤ - التيارات اليسارية

مما لاشك فيه أن التناول التحليلى المتكامل لتيارات الأفكار التى تسبح فى نهر الحياه السياسية والثقافية المصرية ، لن يكون جديرا بالاحترام والتقدير ، إذا قفز برشاقة الغزال فوق أحد أهم هذه الروافد الفكرية متجاهلا - وهماً - الدور السياسى والفكرى والثقافى البارز لتيارات وفصائل اليسار الماركسى المصرى .

ونعترف ... بأن ما اكتنف هذا الدرب الشائك من صعوبات ، كان يدفعنا أحيانا إلى التردد فى استكمال مسيرة البحث العلمى والتنقيب فى إحراز القضايا السياسية الحديثة أو فى تراث التنظيمات الشيوعية منذ مطلع هذا القرن .

ويزيد الأمر صعوبة أننا بمعنى من المعانى - شهود هذه الحركة اليسارية المصرية الحديثه ومعاصروها فى آن واحد فكثيرة هى المرات التى أنزلتنا أجهزة الأمن ضيوفا عليها لشهور عديدة خاصة فى أعقاب أحداث يناير عام ١٩٧٧ كجزء من حملات الاعتقالات الدورية التى شهدتها مصر لبعض العناصر والافراد (طلاب - عمال - مثقفين) الذين اعتبرتهم هذه الأجهزة يشكلون قلقا لنظام الرئيس السابق أنور السادات .

ونحن بهذا المعنى ، إزاء قوى سياسية حية وحاضره غالبا ما جاء صوتها وشعاراتها من أقصى نقطة فى مساحة المسموح والمشروع فى السياسة المصرية .

صحيح أن تناول بعض الكتّاب لتاريخ التنظيمات الشيوعية القديمة كان نقطة بداية معقولة [١٠٧] بيد أن المعرفة المسبقة لتاريخ (الصراع الحلقى) الضارى والمدمر أحيانا بين هذه المنظمات كانت تلقى ظلالا من الشك على بعض المنطلقات والنتائج التى توصل اليها هذا الكاتب أو ذاك .كما أن الظلال الداكنة التى تلقى بها المحظورات القانونية والمطاردات البوليسية لنشاط هذه المنظمات ولأعضائها وكوادرها تجعل من الصعب استكمال ملامح الوجود الفكرى والسياسى لهذه القوى الحية والمؤثرة فى تاريخ مصر الحديث .

ولم يكن من مناص ونحن إزاء هذه المهمه الشاقة ومحاذيرها القانونية ، خاصة إذا ما ارتبط الامر بمحاولة إستشراف احتمالات المستقبل السياسى فى البلاد فى السنوات القليلة القادمة سوى الولوج إلى عالم القضايا وأدابير الأحراز القانونية لملفات القضايا ومحاضر أمن الدولة العليا منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠ بحثا عن دليل أو مرشد فى رحلة البحث الجديدة والشاقه بهدف تحديد التخوم بين هذه الفصائل والجماعات على الصعيد الفكرى والسياسى ذلك إذا كنا جادين حقا فى معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة على المسرح الثقافى والسياسى فى مصر .

وقد ارتكزنا فى رحلة المتاعب هذه على قضايا أمن الدولة العليا المتهم فيها عشرات من المواطنين

بتهمة الانضمام إلى هذه التنظيمات غير القانونية ومن ثم إستخلاص مضامين أفكار هذه المنظمات المتضمن بقرارات الاتهام ، كما لم نتوقف عند هذه الحدود الضيقة (أربعة قضايا فحسب خلال عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٧٥) وإنما امتدت أيدينا إلى مطالعة أوراق التحقيقات فى محاضر أمن الدولة العليا التى لم تستكمل أركان الادعاء ومن ثم لم يصدر بشأنها قرارات اتهام ولم يمثل اشخاصها بالتالى امام ساحة القضاء وهذه المحاضر تستمد اهميتها من كثرتها (أكثر من ١٠ محاضر) وكذا من كثرة الاشخاص الذين شملتهم خاصة بعد عام ١٩٧٧ فيما عرف "بالأمن الوقائى" والبالغ عددهم أكثر من خمسة آلاف مواطن ومن أهم هذه القضايا وفقا لترتيبها الزمنى :

١ - القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء " بالحزب الشيوعى المصرى".

٢ - المحضر رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٧٥ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء " العصبة الشيوعية الثورية التروتسكية " .

٣ - القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر أمن دوله عليا والمتهم فيها ١٧٦ مواطنا بتهمة الانتماء إلى أربعة تنظيمات شيوعية هى :

- حزب العمال الشيوعى المصرى .
- الحزب الشيوعى المصرى .
- الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير .
- التيار الثورى .

٤ - المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٨ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء فيما يسمى "الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير" .

٥ - القضية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء"بحزب العمال الشيوعى المصرى " .

٦ - المحضر رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "بالحزب الشيوعى المصرى" .

٧ - المحضر رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٨٠ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء" العصبة الشيوعية الثورية التروتسكيه" .

٨ - المحضر رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "بالحزب الشيوعى المصرى - المؤتمر " .

٩ - القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "بالحزب الشيوعى المصرى".

١٠ - المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء "بالحزب الشيوعى المصرى- ٨ يناير" .

١١ - المحضر رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ حصر أمن دولة عليا المتهم فيها أعضاء فى "منظمة المؤتمر والتنظيم التروتسكى" .

١٢ - المحضر رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ حصرا من دوله عليا المتهم فيها أعضاء ما يسمى "حزب العمال الشيوعى المصرى" .

هذا بخلاف الحملات البوليسية التى اتسمت بها سنوات الاحتقان الاجتماعى والسياسى فى مصر (١٩٧٧ - ١٩٨١) ويبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم هذه القضايا والمحاضر والحملات نحو خمسة آلاف وخمسمائة مواطن ينتمون وفقا لتحريات أجهزة الامن المتضمنه فى التحقيقات لأكثر من خمسة منظمات رئيسية فى الساحة ويشكلون الجسد الرئيسى للحركة الشيوعية المصرية الثالثة .*

وتشير الأوراق والكتابات المتوفرة إلى وجود سمات ومواقف مشتركة لهذه التنظيمات خاصة بالنسبة لرفضها لسياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل والعلاقات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكة وفى المطالبة بإصلاح ديمقراطى وشعبى . بيد أن الملاحظ بوضوح لدى القراءة الاولى فى وثائق هذه المنظمات هو التخاصم الفكرى والخلاف فى المدى التحليلى لفهم معطيات الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى سواء فى ظل الحقبة الناصرية أو بعدها وهو ما ينعكس فى نظره هذا الفصيل أو ذاك إلى نتاج هذه التجربة على الصعيدين الاجتماعى والسياسى .

وتتمركز هذه الخلافات حول ثلاث قضايا أساسية تمثل الأعمدة الفكرية والتحليلية للماركسيين فى مصر وهى :

أولا : ما هو مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ومن ثم ما هى الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية لهذه التنظيمات (المهام) .

ثانيا : ما هى الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة وحلفائها (الناصريه - الساداتيه .. الخ).

ثالثا : ما هى الصيغ السياسية الملائمة لتحقيق هذه المهام وماهو المحتوى الاجتماعى لهذه الصيغ

---

* يؤرخ البعض بنشأة الحركة الشيوعية المصرية الثالثة ، منذ تلك اللحظة التى أعلن فيها قادة الحركة الشيوعيه فى الخمسينات واوائل الستينات حل تنظيماتهم المستقله والاندماج فى تنظيمات السلطة الناصريه عام ١٩٦٥ وان كانت الحركة الثالثة هذه لم تتخذ شكلها المتكامل على الصعيدين الفكرى والعملى إلا فى أوائل السبعينات حينما نشرت وثيقتين تعبران عن خطين مختلفين فكريا فى الحركة اليسارية وهما طبيعة السلطة والتحالف الطبقى فى مصر " والقضايا الاساسية " عامى ١٩٦٩ و١٩٧٢ على الترتيب .

(جبهة شعبية ديمقراطية - جبهة وطنيه ديمقراطية - ديكتاتورية البروليتاريا.....الخ) ويتفرع عن هذه القضايا الكبرى عشرات الموضوعات التى تدور بشأنها سجالات نظرية بين هذه المنظمات وقادتها مثل التجربة الناصريه والموقف من الاتحاد السوفيتى وتوصيفه الاجتماعى ... الخ الخ وتبرز هذه السجالات حقيقة أساسية وهى وجود تيارين فى الحركة اليساريه المصريه الراهنه وهما :

الأول : تيار وخط (الحزب الشيوعى المصرى - ومنظمة ٨ يناير)* .

الثانى : تيار وخط (العمال - المؤتمر - التروتسكيين) .

ويستند هذا التمييز بين تيارى الحركة الشيوعية المصرية الراهنة على أساس المهمات التاريخية الموكوله على عاتق هذه المنظمة أو تلك وعلى مدى تقديرها لموازين القوى الطبقية فى المجتمع ومن ثم شكل وبرنامج السلطة السياسية المرتقبة وذلك دون اغفال طبيعة الخلاف فى المنظور والتحليل للتجربة الناصرية فى مسار التطور الرأسمالى فى البلاد .

فبينما يحدد التيار الأول مهماته على أساس من مفهوم استكمال المهام الوطنية الديمقراطية الرأسمالية المحتوى - فإن التيار الثانى يضع فى صلب مهماته المباشرة والآنية اقامة المجتمع الاشتراكى عبر أشكال انتقالية تتخذ صورة الجبهة الشعبية الديمقراطية (العمال والمؤتمر) وديكتاتورية البروليتاريا وبتحالف مع فقراء الفلاحين (التروتسكيين) .

وينص برنامج الحزب الشيوعى المصرى على مفهومه المرحلى هذا بالقول (إن مشروع البرنامج الذى يتقدم به حزبنا اليوم ليس مشروعا لبناء الاشتراكية فى مصر ، لأن الهدف المباشر المطروح اليوم على الطبقة العاملة وحلفائها ليس بناء الاشتراكية وإنما هو بالتحديد انقاذ الوطن من براثن الثورة المضادة ومعالجة آثارها المدمرة واسقاط سلطة الردة وسياساتها المخربة واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية)[١٠٨] .

هذا مفهوم نجده متطابقاً مع طرح منظمة أخرى هى " الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير " فى بعض وثائقها المحدودة [١٠٩] ويتأسس هذا الموقف على تحليل للتجربة الناصرية بأعتبارها " تحالف وطنى " اقامت (اقتصاد وطنى مستقل قائم على قاعدة عريضة من الصناعات الحديثة[١١٠] .

وبرغم وجود شبه اتفاق عام بين جميع الفرقاء على ساحة العمل اليسارى باستثناء التروتسكيين على كون المرحلة الناصرية حلقة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية (البورجوازية) التى بدأت منذ ثورة احمد عرابى عام١٨٨١ وتمتد لتشمل محاولات مصطفى كامل ومحمد فريد اللذين مهدا التربه السياسية المصريه لانفجار الثورة الكبرى بزعامة سعد زغلول ورفاقه عام ١٩١٩ .

* تعرض تنظيم الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير لانهيار شامل بعد عام ١٩٨٥ ثم اندمج ما بقى منه من مجموعات فى بقايا حزب العمال الشيوعى المصرى عام ١٩٩٠ وشكلا معاً ما سمى "حزب العمال الموحد" . كما انضم إلى هذا التنظيم الجديد ما بقى من أفراد من منظمة "المؤتمر" التى انتهى دورها السياسى ووجودها التنظيمى بعد عام ١٩٨١ . أما التروتسكيين فقد تلاشوا من الساحة السياسية المصرية منذ وقت مبكر (عام ١٩٧٩) .

وبالنظر لكون التحليل المادى التاريخى (الماركسى) قد أسس قراءته لتاريخ تعاقب أنماط الانتاج على سمات محددة لكل نمط منها ، فان استحالة انجاز السمتين المميزتين للمرحلة الرأسمالية فى معظم دول العالم خاصة بعد اكتمال نضج الرأسمالية فى أوربا وأمريكا وانتقالها الى مركز امبريالى قد دفع الماركسين فى هذه الدول إلى الانقسام إلى تيارين ، أحدهما مازال متمسكا بالدور المنوط على عاتق الطبقة الرأسمالية فى هذه الدول والآخر ينقل هذه المهمات المتمثلة فى الاستقلال بالسوق القومى واقام عملية التوحيد القومى من ناحية والاستقلال بالسلطة السياسية وانجاز قضية التحرير من ناحية أخرى على عاتق الشيوعيين انفسهم وفى مرمى اهدافهم المباشرة والآنية .

وهكذا ينطلق موقف التيار الثانى فى تحليله للمرحلة الناصرية فهى وان كانت إجراءاتها ذات طابع تقدمى فإنها بطابعها البونابرتى ستصب حتما فى مجرى المجتمع الرأسمالى ومن ثم ينتفى عنها أيه آفاق اشتراكية أو عمالية [١١١] . وإن كان البعض يصف ما قام به نظام عبد الناصر بأنه محاولة (لإقامة اقتصاد وطنى مستقل نسبيا)[١١٢] مستندا إلى ملكية الدولة المباشرة لادوات الانتاج (القطاع العام) وإلى بورجوازية بيروقراطية مهيمنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية والتنفيذية من خلال نظام الحزب السياسي الواحد (اتحاد قومى - اتحاد اشتراكى ... الخ) .

هذا بينما يذهب تحليل البعض إلى أن سلطة جمال عبد الناصر كانت بمثابة تعبير عن محاولة البورجوازية المتوسطة لإقامة نظام وطنى ديموقراطى ويصل الشرح إلى المدى الذى يتحدث عن سلطة ذات آفاق اشتراكية استنادا إلى المقولة التى أسسها فيلسوف الحزب الشيوعى السوفيتى فى مطلع الستينات والقائلة بإمكانية الانتقال إلى الاشتراكية عبر التطور اللارأسمالى وهو ما يبرر لديهم الحديث فى وثائقهم عن انقلاب القصر فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ باعتباره " ثورة مضادة " وردة على الثورة .

والحقيقة أن القوام الفكرى للحزب الشيوعى المصرى ، كما تعكسه وثائقه ، من الوضوح فى إطار مفهومه للمرحلية واستكمال المهام ، بحيث يجعلنا نعتبره القطب الأساسى فى الجناح المرحلى وفى مواجهة أفكار " حزب العمال الشيوعى المصرى" الذى مثل بدوره لسنوات طويله القطب المواجه فى الجناح الثانى .

وبالمقابل نجد وثائق " منظمة ٨ يناير " من الغموض فى هذه القضية بحيث يصعب وضعها فى موقع محدد على خريطة العمل السياسى والفكرى اليساريين وهى على أية حال سمة مميزه لعدد ليس بقليل من منظمات الحركة اليسارية الراهنة فى محاولتها الدائبة للتمرتس فى خانة الوسط اليسارى والبحث عن فصيل على يمينه وآخر على يساره فمثلاً تذكر وثيقة حزب ٨ يناير المعنونة "حرب التحرير الشعبية ... طريق الشعب إلى التحرير الوطنى" ما نصه (إنه منذ قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى الاتحاد السوفيتى اصبحت مسألة الثورة الوطنية الديمقراطية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا

جزء من الثورة الاشتراكية) ثم يستطرد مناقضا تحليله هذا بالقول (ولكن هذه الحقيقة لا تعنى بأى شكل من الأشكال تخطى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وتجاهل مصالح البورجوازية الوطنية فى هذه المرحلة) .[١١٣]

هذا الغموض - المقصود أحيانا - يجعل من الصعب على المحلل لوثائق بعض هذه التنظيمات الحكم على مهماتها المباشرة التى حددتها لنفسها هذه المنظمة أو تلك ويقارب هذا الموقف تحديدا ، موقف حزب العمال الشيوعى المصرى الذى انتقل من طرح شعار "الجمهورية الديموقراطية " منذ عام ١٩٧٦ تقريبا التى تذهب فى بعض الوثائق إلى مستوى التطابق مع القائلين " بالجمهورية البرلمانية " كهدف مرحلى للثورة الاجتماعية وتذهب فى مدى آخر إلى حد فهم آخر يتطابق مع " الجمهورية الديمقراطية الشعبية " الذى طرحه البعض الآخر .[١١٤]

ويبدو من الوثائق المطروحة ان الزعم الشائع بان الماركسيين المصريين معادين لفكرة الوحدة العربية والقومية هو زعم غير صحيح تماما بل إننا نجد التيار الريديكالى بصفة خاصة (التروتسكين - العمال - المؤتمر) يؤسسون موقفا شديد الوضوح حول مهام التوحيد القومى فى إطار تحليل شامل ومتكامل للبنية الاجتماعية الاقتصادية للبورجوازيات العربية . ولعلنا نذهب إلى مدى أبعد لدى التروتسكين ، الذين قدموا بدورهم تحليلا للمسألة القومية العربية مميزين بوضوح بين النزعة القومية ذات الأصل البورجوازى والمرتبطة بمحاولات الطبقة الرأسمالية السيطرة على سوقها القومية وتوحيده (البعث - عبد الناصر - ... الخ) وبين المهام - القومية الثورية ويستخلص هذا الفصيل إن (**تجزئة الأمة العربية تظهر اليوم أكثر مما فى أى وقت مضى إنها تجزئة بائدة ومعاكسة للتقدم التاريخى**) ثم تستطرد الوثيقة النظرية (**وهى - أى التجزئة - تقف عائقا فى وجه التطور الاقتصادى للمنطقة العربية يمنعها أن تكون سوقا قوميا موحدا**)[١١٥] وفى وثيقة أخرى معنونة "**التكوين القومى فى المنطقة العربية .. رد على سمير أمين** " يشرح الكاتب موقف هذا الفصيل من علاقة مهمات الثورة بقضية التوحيد القومى العربى بعد أن يستخلص حقيقة أن (الطبقات المالكة العربية قد اثبتت بصورة نهائية عجزها عن تحقيق الوحدة العربية المنشودة فلن تتوحد الأمة العربية إلا فى ظل هيمنة البروليتاريا وبقيادة حزبها الشيوعى الثورى) وبالتالى فإن (مهمة توحيد الأمة العربية مهمة عظيمة لابد من ان تحتل المكانة المركزية التى تستحقها فى برنامج الشيوعين الثوريين العرب) [١١٦] ويتفق هذا الموقف فى جوهرة مع موقف منظمة " المؤتمر " المستندة فى تحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر الى مفهوم " نمط الانتاج الآسيوى " الذى طالما أهملته النزعة الستالينية .[١١٧]

وإذا كان موقف حزب العمال الشيوعى المصرى يستند إلى أساس مختلف عن كل من "المؤتمر" والتروتسكين بالنسبة للتكوين القومى العربى حيث يطرح العمال تمييزاً بين الأمة والقومية بالاعتماد على أفكار جوزيف ستالين نفسه منذ مطلع هذا القرن فإن موقفهم بدوره تجاه قضية الوحدة القومية يكاد يكون متطابق مع مواقف التيارات الأخرى .[١١٨]

وبرغم أن هذه القضية الحيوية لم تشغل فى أدبيات الفصائل الأخرى المرحلية (المصرى و٨ يناير)

اهتماما ملحوظا فإن بعض الكتابات المجدده تظهر على ما يبدو اتفاقا مع الآخرين حول ضرورة الوحدة العربية ولكن كيف وعلى أى أساس فليس لدينا حتى الآن ما يشير إلى وجود موقف فكرى واضح ومتكامل فى هذا المجال .

وإذا كانت قضية " الوحدة القومية " لم تكن من القضايا الخلافية الهامة بين أجنحة وفصائل المنظمات الماركسية فى مصر فى الوقت الراهن مما يجعلنا نصنفهم بصورة حاسمة باعتبارهم دعاة وحدة قومية على أسس اشتراكية وعمالية فإن من أكثر الأمور إثارة للجدل فى أوساطهم هى قضية الصيغة التنظيمية/ السياسية التى ينبغى أن تتخذها عملية نقل السلطة أو تغيرها .

فالتيار الأول (المرحلى) فى استناده لتوصيف المرحلة الحالية * بأنها " مرحلة استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية " يولى عناية خاصة لتوسيع القاعدة الاجتماعية الحليفة أو التى من المرغوب فيه جعلها حليفة لمواقفه وسياساته ومن ثم يشمل برنامجه رعاية خاصة لمصالح جميع الطبقات الاجتماعية " الوطنية " بما فيها بالطبع الطبقة البورجوازية المصرية ذاتها التى تنقسم فى مفهوم وأدبيات هذه الفصائل المرحلية إلى كتلتين أساسيتين أحداهما الطفيلية (مفهوم الحزب الشيوعى المصرى) وكمبراداوية (فى مفهوم ٨ يناير) وهذه الكتلة المهيمنه منذ عام ١٩٧١ على السلطة السياسية والمتصدره اجتماعيا حركة الطبقات فى مصر تعتبر خارج هذا التحالف الثورى " المتوقع " بينما تتسع الجبهة الديمقراطية لتشمل بقية الفئات والطبقات فى المجتمع باعتبارها طبقات منتجة [١١٩] .

بيد أن هناك عدم وضوح لدى معظم تيارات وفصائل اليسار الماركسى المصرى لشكل وملامح الخريطة الطبقية فى البلاد وتأثير الحقبتين الناصرية والنفطية على التركيب الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسيكولوجى لدى مختلف المجموعات والفئات الاجتماعية وتأثير ذلك على ميكانيزم الصراع الطبقى كما شهدته الحضارات الإنسانية المختلفة وإذا فلم يقدم احدا تعريفاً لماهية هذه الطبقة الوطنية وحجمها وتنظيماتها المعبرة عنها وكيفية مشاركتها .. الخ الخ ومع ذلك ينبغى أن نعرض لبعض الأفكار التى طرحتها هذه الفصائل حول هذا الموضوع .

فالحزب الشيوعى المصرى يعرف الطبقة الرأسمالية الوطنية بأنها (**البورجوازية المتوسطة المصرية تلك الشريحة من البورجوازية المصرية التى تحتل مركز الصفوف العليا من البورجوازية الصغيرة والصفوف الدنيا من البورجوازية الكبيرة**) [١٢٠] بينما ذهب الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير إلى وصفها بأنها (**فئات برجوازيه ذات ارتباط وثيق بالسوق المحلى**) [١٢١] وينعكس عدم وضوح الخريطة الاجتماعية وموازين القوى السياسية فى المجتمع على تناقض الشعارات والمهام الموكوله لبعض القوى

---

* المرحلة التاريخية فى المفهوم الماركسى ، ليست فترة محل للقياس الزمنى ، وانما هى قد تمتد ليوم او شهر او سنه او عقود كامله وهى تتوقف على مدى تنفيذ البرنامج الاجتماعى السياسى فى اطار حركة صراع الطبقات وتصاعدها التاريخى .

السياسية وهذا ما عاد وأكده التقرير التنظيمى للحزب الشيوعى المصرى حينما حدث التقلب حول اربعة شعارات ومهام خلال أقل من عامين فحسب ، بداية بشعار " التغيير فى السلطة " فى اكتوبر ١٩٧٦ استنادا إلى تحليله لوجود ثلاثة أجنحة فى السلطة والنظام ثم الانتقال فى مارس إلى الدعوه "لتغيير جذرى شامل فى السلطة " ثم عاد فى ابريل ١٩٧٧ ليطرح دعوة "لاسقاط سلطة الرأسمالية الطفيلية" وأخيرا فى ديسمبر ١٩٧٨ عاد وصاغ مفهومه "لإقامة حكم وطنى ديمقراطى"[١٢٢] والحق أن صيغة الرأسمالية الطفيلية ليست سوى محاولة لإيجاد مخرج من مأزق المظاهر المتنامية لنزوع الطبقة الرأسمالية المصرية منذ أمد بعيد للمساومة فى مجال القضية الوطنية والتى اعتبرها البعض سمة من سمات هذه الطبقة منذ مطلع القرن الحالى[١٢٣] وإن كانت هذه المقولة ترمى فى المجرى السياسى العام إلى إيجاد قسمة تاريخية للطبقة الرأسمالية المصرية ككل وإيجاد قسم وطنى لإقامة التحالف ومن ثم إيجاد مبرر لطرح صيغة استكمال المهام الوطنية الديمقراطية [١٢٤] ويتبين ذلك حينما يصل برنامج الحزب الشيوعى المصرى إلى نتيجة مؤداها (إن العدو الطبقى المباشر فى مصر ليس كل من يستخدم قوة العمل الماجور وإنما هؤلاء الذين تتفق مصالحهم الاقتصادية والسياسية والايدلوجية مع مصالح الامبريالية والصهيونيه)[١٢٥] وبالتالى فإن سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية هى (سلطة كل الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية التى تعارض نظام الردة العميل وسياساته.. سلطة كافة الاوساط الاجتماعية التى لها مصلحة فى مواصلة الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتها الظافرة)[١٢٦] ويحذر الحزب من انفراد أى طبقة اجتماعية بالسلطة قائلا (أن أى طبقة أو قوة سياسية تطمح فى الانفراد بالسلطة تخطىء خطأ وخيما لن يغفره لها التاريخ)[١٢٧] وتقريبا نجد نفس الصيغة لدى " الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير "الذى طرح – فكرة" الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة " واعتبر قواها السياسية والاجتماعية ممثله فى (العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوزية الوطنية [١٢٨]. وبالمقابل مع هذه الافكار المرحلية ، نجد فصائل التيار (الثانى) ينقسمون بدورهم فى الجاهين فجماعة التروتسكين (مجلة ما العمل ؟) يطرحون شكل للسلطة السياسية يستبعد كل القوى الاجتماعية باستثناء البروليتاريا (العمال الصناعيين) بالتحالف مع الفلاحين الفقراء (ديكتاتورية البروليتاريا) وان كانوا لا يستبعدون بدورهم قيام هذه السلطة بالمهمات البورجوازية التى عجزت عن اتمامها الطبقة الرأسمالية المصرية منذ ثورتها الكبرى عام ١٩١٩ [١٢٩] .

هذا بينما اقتربت مواقف كل من حزب العمال الشيوعى المصرى "وحزب الشيوعى المصرى المؤتمر" بالنسبة لشكل السلطة الانتقالية ومهامها وتكوينها الاجتماعى والمعبر عنها " بالجبهة الديمقراطية الشعبية " وان كان غياب برنامج سياسى يوضح طبيعة هذه السلطة بشكل واضح لدى كل من الفصيلين يجعل مستوى التحليل يقف دون استكمال مداه [١٣٠].

على أية حال ... يستخلص المحلل لوثائق التنظيمات الشيوعية المصرية الراهنة ، ان هناك تيارات يلعب فيها الحزب الشيوعى المصرى من جهة وحزب العمال الشيوعى المصرى من جهة أخرى دور

القطبين المتنافرين والمتضاربين فى رؤاهم للكثير من القضايا والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد وكذا لمفهومها للاحتمالات المستقبلية .

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه الافكار أو تلك فان القضية الاساسية التى ستؤثر سلبيا على حركة اليسار المصرى هو هذا التفتت والانقسام والتشرذم الناتج عن عزلة تاريخية عن الكيانات الاجتماعية التى تدعى هذه التنظيمات تمثيلها خاصة العمال والفلاحين والاستغراق فى المجادلات التى غالبا ما تذهب بعيدا إلى درجة يصعب اللحاق بها أو الامساك بها على ارض الواقع والتناحر الاجتماعى المتجه بدوره فى مسارب معقدة حاملة اكثر من علامة استفهام حول مستقبل مصر السياسى .

خريطة فصائل اليسار الشيوعى الراهن :

تعرض التيار الشيوعى المصرى بصورة عامة إلى تغيرات وإنهيارات متسارعة بعد عام ١٩٨٥ ؛ بعضها يرجع إلى عوامل هيكليه واختلالات كامنة فى البنية السياسية والتنظيمية لهذه الحلقات والفصائل (المؤتمر - العمال - المصرى) وبعضها يرجع إلى فشلها الذريع فى مواجهة جهاز أمن الدولة ونجاح هذه الأجهزة الأمنية فى أحداث إختراقات مؤثرة فى بنيتها التنظيمية وخاصة لجنتها المركزية (منظمة ٨ يناير ومنظمة المؤتمر) . كما ساهم اقتصارها وتحلقها فى دوائر بورجوازية صغيرة (طلاب - موظفين - دوائر عمالية محدودة) فى سهوله اختراقها وسرعه تفتتها التنظيمى ؛ ولا يمكن استبعاد أثر إنهيار الإتحاد السوفيتى بصوره كارثية بعد عام ١٩٨٩ فى أحداث شرخ عميق فى الوجدان السياسى والتكوين الفكرى والبنية التنظيمية للكثير من هذه التنظيمات وإعضاءها وكوادرها وبشكل عام يمكن القول أن بقايا هذا التيار العريض - الذى يحسب له تاريخياً التصدى مبكراً أسياسيات الانفتاح الاقتصادى ومسيرة التسوية غير المتوازنة للصراع العربى الإسرائيلى -؛ قد تحلقت فى ثلاث بؤر حلقيه هى :

- حزب العمال الموحد (بقايا منظمات ثلاث هى العمال والمؤتمر و٨ يناير)
- حزب الشعب (انشقاق عن الحزب الشيوعى المصرى)
- الحزب الشيوعى المصرى (اتجاه محدود التأثير والفاعليه)

وتنشط هذه الحلقات الحزبية بين الحين والآخر فى الدوائر العمالية التى ما زالت تحتفظ ببعض كوادر اليسار فيها وكذلك فى أوساط المثقفين المناوئين لسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام . وتظهر أزمة هذا التيار الفكرى والسياسى بأكثر من غيره من التيارات إنعكاس أزمة الإنتماء الأجتماعى للفئات الإجتماعية والطبقية الفقيرة لمصالحهم الإقتصادية والسياسية بمعناها الواسع ؛ فحيث تتعرض مصالح مئات الآلاف من هذه الفئات لمخاطر عمليات التحول الإقتصادى والإجتماعى

والسياسى الجارية فى المجتمع منذ عام ١٩٧٤ وازدادت كثافة بعد عام ١٩٨٢ فإنها بدلاً من إنضوائها تحت رايات قوى اليسار والقوى الإصلاحية الأخرى فى البلاد ؛ فإنها تنحو رويداً رويداً لصالح التعاطف مع التيارات الدينية وفى طليعتها الإخوان المسلمين الذين لم يتورعوا عن طرح أشد الأفكار خطورة على مصالح الفئات الفقيرة منذ صعود هذا التيار وممثليه لعضوية مجلس الشعب عام ١٩٨٧ (قوانين العلاقة بين الملاك والمستأجرين - وتجارة العملات .. الخ) بما يعكس جوهر أزمة الانتماء الاجتماعى فى مصر وأزمة تيارات اليسار كذلك .

وبعد هذا العرض يمكننا طرح الاستنتاجات التالية :

١ - تعكس أزمة الانتماء فى مصر نفسها فى شكل أزمة فى الحركة السياسية الراهنه ولعل أول ملامح هذه الأزمة تظهر تحت عنوان أزمة "التبلور السياسى" كانعكاس لأزمة التبلور الاجتماعى فى المجتمع ، وميوعه العلاقات الطبقية وضعف الوعى الطبقى .

٢ - ان أزمة التبلور السياسى هذه لا تعنى غياب التمايز السياسى بين الجماعات السياسية القائمة فى مصر الآن ، كما أن أزمة التبلور الاجتماعى لا تعنى غياب التمايز الاجتماعى كلية بل ميوعة التبلور السياسى وسيولة العلاقات .. الخ ، ان التمايز السياسى بين بعض القوى موجود لكن وجوده أقرب لأن يكون مثلا لصراعات الماضى وعلاقات الماضى ومفاهيم الماضى بين جماعات من المثقفين .

٣ - ان أهم ملامح أزمة التبلور الاجتماعى والسياسى تعكس نفسها فى ازمة المشاركة السياسية بما تعنيه هذه الأزمة من ضعف البنية التنظيمية والجماهيريه للجماعات السياسية الموجودة . لذلك تواجه الجماعات السياسية القائمة أزمة موضوعية جوهرها ضعف التنظيمات الاجتماعية وضعف الوعى الاجتماعى وضعف التقاليد السياسية والديمقراطية .

٤ - من هنا تظهر الأحزاب السياسية الراهنه باعتبارها مجرد جماعات سياسية فى صفوف شريحة ضعيفة بين المثقفين مازالت فى طور البحث عن قواها الاجتماعية والسياسية.

٥ - ويقود هذا الوضع إلى سلوك خاص بهذه الجماعات يعبر عن تلك الأزمة حيث تبحث بعض هذه الجماعات السياسية لنفسها عن مشروعية سياسية بالبحث عن قاعدة اجتماعية واسعة أو ضيقة - طبقات أو طبقة واحده ومثال ذلك سعى جماعة حزب الوفد لتمثيل جماعة رجال الاعمال ، وسعيه لمغازلة ميول الحل الفردى عند شرائح الفئات الوسطى فى الريف والمدينة وبخاصه العاملين فى خارج الوطن . وكذلك سعى جماعات اليسار لتمثيل الطبقة العاملة والطبقات الشعبية ، بل والصراعات بينها لكى تثبت كل فرقة أنها الأكثر تمثيلا من غيرها .

كذلك تبحث بعض الجماعات الاخرى عن مشروعية سياسية لها من خلال التحالف مع جماعات

أخرى مثل سلوك حزبى العمل والاحرار وتحالفهما مع الإخوان .

وتبحث جماعات أخرى عن مشروعية سياسية لها بمحاولات التميز الفكرى والصراع الايديولوجى والمثال الواضح لذلك فرق وجماعات اليسار وصراعاتها مع الاخوان .

وأخيرا من هذا السياق نستطيع وصف الخريطة السياسية الراهنه كالتالى :

تتميز الحياة السياسية فى مصر المعاصرة ومنذ انتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادى ببروز ثلاثة تكوينات اساسية هى :

١ - جماعات ضغط رأسمالية منظمة أبرزها تنظيم رجال الاعمال وجماعة الاخوان المسلمين، فضلا عن الجيش والشرطة والجهاز البيروقراطى الحكومى كأجهزة الدولة .

٢ - جماعات سياسية تسعى لأن تكون احزابا جماهيرية ويعكس سلوكها فى هذا الشأن الاوضاع الناجمة عن أزمة التبلور الاجتماعى وضعف المشاركة السياسية وابرز هذه الجماعات هى الوفد والتجمع والعمل والناصرى .

٣ - جماعات ومجموعات لا تتمتع بأوضاع قانونية تتميز بمراوحتها بين التيارات الفكرية والحلقات الفكرية ومثالها :الجماعات الدينية والحلقات والفرق الماركسية ، وتتميز الجماعات الدينيه المعاصرة فى هذا السياق - بأيدلوجية طائفية تتسم بالممارسة الارهابية ضد جماعات السكان فيما يسمى بحوادث العنف الطائفى وإرهاب جماعات المثقفين المعارضين لها وهى فى هذا السياق تبرز أحد التعبيرات البارزة لأزمة الانتماء الوطنى والطبقى فى مصر . واحد دلالات الأزمة فى الحركة السياسية والفكرية .

❑◆❑

المبحث العشرون
مستقبل التركيبه السياسية فى مصر

مصر مستقره فوق بركان ..

هذا هو مفتاح الموقف كله ، وخلاصة هذا الجهد الذى حاولنا من خلاله أن نرصد مفهوم الانتماء على قاعدة التحليل الاقتصادى والاجتماعى لتحديد النتاج الذى افرزته تحولات العشرين عاما الماضية على نسق قيم ومفاهيم وسلوك الافراد والجماعات فى مصر .

ومما لا شك فيه أن تلك التحولات ، التى قامت بدور " التجريف الاجتماعى " قد أفرزت بدورها اتجاهات متنامية لبلورة طبقية جديدة ، آخذة فى التشكل البطىء ولكن على مستوى مختلف تماما عن هدنة الخمسينات والستينات .. إنها فى التحليل الأخير تطرح احتمالات متنوعة ولكنها تضع المجتمع المصرى والعربى فى فوهه بركان ثائر، سوف يتحدد فى أتونه ملامح خريطة سياسية جديدة للشرق العربى برمته .

هذه هى حكمة التاريخ .. قبل أن تكون محض أمنيات جميلة تتساقط من أذهان المؤلفين على الواقع ، فلم يتعرض شعب أو أمه لمذلة قومية وهزيمة بعمق الهزيمة العربية منذ عام ١٩٦٧ إلا واستجمع كل همهمات السخط والقلق والتوتر للتحول إلى طوفان من التحدى والكبرياء والانتصار هذا هو القانون العام .. الذى نرصد اتجاهاته العامه وفعله المشروط والمحكوم بصراعات القوى الاجتماعية وطرحها السياسى البديل .

بيد أن الصعوبه هنا تكمن فى الانتقال من مستوى تحديد الاتجاه العام إلى رصد المسارات المحتملة التى ستتخذها حركة الاحداث ولحظات التمفصل بين ميلاد الجديد وانهيار القديم .. متى .. وأين .. ولمصلحة من ..؟

وبطبيعة الحال لابد أن نشير إلى أننا لا نصوغ فى هذا المجال نبؤه ما ... كذلك لا نتصور خطاً أحادياً أو حتميا لمسار الأحداث ، فربما تظهر فى حركة الأحداث وجدل عناصرها عوامل جديدة أو عنصر طارئ يصنع بدوره ميلا جديدا أو اتجاها جديدا للحركة فى المستقبل وتعيد بالتالى صياغة ملامح الحركة الاجتماعية والسياسية فى البلاد ، ولكن هذا التحفظ الضرورى لا يعنى أبدا أن

مستقبل الحركة السياسية فى تجسداتها التنظيمية غير قابل للبحث العلمى وغير قابل لصياغة تصور علمى لاحتمالات المستقبل واتجاهات الريح العاصفه .

نعم نقول احتمالات ... ولا نغامر بالقول باحتمال واحد ووحيد مهما اشار البحث العلمى - أى بحث علمى - إلى بعض الاحتمالات باعتبارها الاحتمالات الرئيسية، استنادا إلى ما توفره الخبره التاريخية والعلمية للمؤلفين من مؤشرات باعتبارها مؤشرات أساسية .

وإذا كانت أزمة الإنتماء ، كما تعرضنا اليها تتمثل فى أحد أبعادها فى تضاؤل - الإحساس الفردى و الجماعى بالوطن وأزمته على صعيد الصراع العربى - الصهيونى ، مقابل نزوع أنانى فردى مدمر ، فإن الحال والأمر كذلك يرشح الأزمة الاقتصادية لكى تكون المركز وبؤرة الاستقطاب فى استعادة الروح الجماعى والعمل الجماعى للطبقات التى تكتوى دون غيرها بالتفاقم الراهن للأزمة الاقتصادية ، وعلى أرض الأزمة السياسية التى تشتد وطأتها بدورها والخلل فى النظام الدستورى والحريات العامة . وتلاشى الآمال حول نظام الحكم فى إصلاح ذلك الخلل يوما بعد آخر ، فإن القوى السياسية والحزبية القانونية والرسمية لن تجد - حتى لورغبت قيادتها فى ذلك فى يديها ما تستطيع أن توقف به التمرد الاجتماعى والسياسى الواسع المتوقع .

ويبدوا أن نزوع الحركة المطلبية العمالية فى السنوات الخمس الأخيرة ، وتنامى الرغبة لدى قطاعات نشطة منها لتأسيس بنيان مستقل عن النقابات العمالية الحكومية التى فقدت محتواها وجدواها منذ عام ١٩٥٧ وحتى الآن ، سيساهم بدوره فى تفريغ مؤسسات التعبئة الجماهيريه الحكومية من أى قدرة على التأثير وكبح جماح عواصف الخماسين القادمة .

ومع ذلك فينبغى أن نشير إلى عنصرين حاسمين يتصارعان فى قلب الأزمة الإجتماعية الراهنة وسيحددان فى اطار جدلهما السخط الاجتماعى والسياسى فى المستقبل وسيحددان كذلك القوى المؤهلة للعب دور القيادة وقطف ثمار هذا الجديد ، هذان العنصران هما حركة بطيئة فى اتجاه التمايز والتبلور الاجتماعى والطبقى فى الكتل العريضة من الطبقات العمالية وطبقات الفلاحين يتمثل فى الاشكال الاضرابية والتحركات الديمقراطية لبعض القوى السياسية النشطة فى هاتين الطبقتين (اتحاد للفلاحين - نقابات مستقلة ولجان مندوبين عمالية ..) وبالمقابل فهناك بقايا حركة عكسية - نعتقد انها آخذه فى الزوال بانتهاء الحقبة النفطية - فى اتجاه التجريف الاجتماعى بما يعنيه من تشوه البنية الطبقية وتشويه فى الوعى الاجتماعى وتوسيع فى الفئات الاجتماعية الريعية، ويؤدى ذلك إلى خلق فئات واسعه لامبالية وغير منتمية تحركها نزعات فردية وتقودها اوهام الحل الفردى للكارثة الاقتصادية القومية التى تطيح يوما بعد آخر بأوضاع التمايز الاجتماعى الذى خلفته ظروف الحقبة النفطيه وانتعاش بعض الانشطة الاقتصادية فى مصر خلال السنوات العشر الاولى من الانفتاح الاقتصادى فى البلاد .

ويمثل هذا العنصر الأخير (التجريف الاجتماعى) أحد أهم عناصر الأزمة السياسية بمعنى أزمة القوى السياسية القادرة على توجيه مسارات السخط إلى إتجاهات شعبية وديمقراطية أو بمعنى آخر أزمة تبلور القيادة السياسية الطليعية والمنظمة وهو ما يؤدى إلى تحول الخطاب السياسى الجماهيرى إلى صيغ مبتورة فى صفوف المثقفين والى مجرد مشاجرات غير ذات معنى فى أحيان كثيرة بين السلطة الرأسمالية التنفيذية والأحزاب السياسية دون حماية حقيقية من رأى عام متبلور .

وعلى أساس من استمرار ذيول هذه الظاهرة المعقدة (التجريف الاجتماعى) لسنوات قليلة قادمة تظل الرأسمالية الحاكمة قادرة على تأجيل انفجار الكارثة الاقتصاديه وتأجيل "يوم الحبل" وعلى قاعدة من أزمة الانتماء السياسى تظل الرأسمالية الحاكمة قادرة على محاصرة الحركة السياسية بما لا يمثل الواقع الاجتماعى فى حركته وتطوره ، وقادره على تسريب عناصر تزييف الوعى وتشويهه إلى بقية الفئات الاجتماعية (نحن لا ننتج - لن نكتفى ذاتيا من القمح .. الخ) وبهذا تستطيع هذه الطبقة - فى سبيل استمرار هيمنتها - اللعب بالنار بتوجيه التوتر الاجتماعى فى مسارات ضاره بالوطن بمنظوره التاريخى وذلك بتوجيه هذه التوترات نحو مسارات طائفية ودينيه .

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية ، فى ظل الأزمة السياسية والاجتماعية بعنصريها المذكورين وفى ظل غياب قوى منظمة - باستثناء الجماعات الدينيه - لاستيعاب هذه التوترات الاجتماعية والسخط السياسى المتنامى تقود فى حالة استمرارها إلى نوع من الفوضى الجماهيرية المتوترة إلى اشكال من العنف الفردى والعنف الحكومى المضاد .. تقود فى النهاية إلى الفاشيه تحت أى اسم كان سواء عسكرية أو دينية.

إن تغيير عناصر هذا السيناريو الكئيب مرهون بتطور فى المجتمع وفى الحركة السياسية .. مرهون بابتلاع اتجاه التمايز والتبلور الطبقى لعناصر الميوعة الاجتماعية والطبقية مرهون بمعنى أخر بتطور - غير منظور حتى هذه اللحظة - فى قوى سياسية بديلة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية للقوى القائمة والطافية على السطح الآن ، قوى تأتى بتحالف سياسى شعبى وديمقراطى ينهض بتنفيذ برنامج تحررى وطنى وقومى يعيد رسم الخريطة السياسية ليس لمصر وحدها وانما للشرق العربى برمته .

❑◆❑

مراجع وهوامش

obeikandl.com

obeikandl.com

هوامش الفصل الاول

١ – انظر عبد الرحمن الرافعى – تاريخ الحركة القومية – الجزء الاول – الطبعة الخامسة والجزء الثانى الطبعة الرابعة – دار المعارف – القاهرة ١٩٨١ ، صلاح عيسى – الثورة العرابية – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ١٩٧٤ .... وكذلك د. رفعت السعيد الاساس الاجتماعى للثورة العرابية – مكتبة مدبولى – القاهرة – بدون تاريخ.

٢ – انظر دكتور راشد البراوى ، ومحمد حمزه عليش – "التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث" الطبعة الخامسة مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ..وكذلك فوزى جرجس " دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى " الدار المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٨ ... وكذلك شهدى عطيه الشافعي "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦" الدار المصرية للطباعة والنشر ١٩٥٧ .

٣ – انظر دكتور محمود متولى "الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها" الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٤.. وكذلك صلاح عيسى – البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة – الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٨٠.

٤ – انظر د. جمال مجدى حسنين "ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى" دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٨ ... وكذلك لينين "الدولة والثورة" انظر فى تشخيص الظاهرة الاصلية كارل ماركس "الثامن عشر من برومير – لويس بونابرت" – دار التقدم – موسكو .

٥ – فى تفصيل التوجهات والاجراءات الاقتصادية لسلطة يوليو خلال المرحلة الاولى٥٢ –١٩٥٩ اعتمدنا على:
– د. على الجريتلى – التاريخ الاقتصادى للثورة ٥٢ – ٦٦ – دار المعارف بمصر – ١٩٧٤.
– باتريك اوبريان – ثورة النظام الاقتصادى فى مصر – تعريب خيرى حماد – الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ١٩٧٠ .

٦ – حول تطور دخول الدولة المباشر فى عمليات الانتاج الاقتصادى وتكوين نظام رأسمالية الدولة عبر عمليات التمصير والتأميم وبناء القطاع العام – انظر روبرت مابرو " الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ – ١٩٧٢" ، ترجمة الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ، ١٩٧٦ .

٧ – المقصود هنا تشكل فئة طبقية جديدة – غير تقليدية – اتخذت فى نموها وصعودها ملامح الطبقة الاجتماعية عبر دخول الدولة الواسع فى العملية الانتاجية وانشاء قطاع واسع لرأسمالية الدولة طبقة يتمثل وجودها الاجتماعى من وضعها فى اعلى السلم الاجتماعى عبر توجيه الضربات لبرجوازية المشروع الفردى الكبيرة وعبر امتلاكها لسلطة الدولة وتتمثل ملامحها الفكرية فى الدعوة لتوسيع القطاع العام وسيطرة الدولة وعداها المؤقت لافكار الرأسمالية التقليدية وبالتدخل الاقتصادى والسياسى الواسع للدولة ومحاصرة القطاع الخاص فى بعض الهوامش الانتاجية والمقاولات وتجارة التجزئة الداخلية انظر فى ذلك :– عادل غنيم " النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة .. دار سرف التغيرات الأقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤–١٩٨٢"القاهرة ، دار المستقبل العربى ، جامعة الأمم المتحدة ١٩٨٦ص٤٥ وما بعدها .

٨ – تعبير تأميم الصراع الطبقى او مصادرته ، هو تعبير مكثف عن تلك الحالة التى صاغت التوجهات العامة للطبقات الاجتماعية وتجسداتها الفكرية والسياسية فى مصر فى ذلك الوقت، وهو تعبير لا يمكن اختزاله الى مجرد الدور الذى تقوم به الاجهزة البوليسية ولا ذلك الوضع الذى ترتب على الغاء نظام التعدديه الحزبية عام ١٩٥٤ ولكنه يهضم ذلك بحيث يشمل تلك الحالة التى تمكنت فيها فئة طبقية جديده حاكمه بارتكازها على السلطة السياسية والاقتصادية للدولة من جر مجمل طبقات المجتمع خلف إجراءاتها وتوجهاتها وقد اتخذ هذا الوضع سياسيا وتنظيميا إطارا جديدا لا طبقيا للجبهة الداخلية فى ظل صيغة الاتحاد الاشتراكى العربى وتحالف قوى الشعب .

٩ – دورين واريز ، "الاصلاح الزراعى والإنماء فى الشرق الاوسط" ، ترجمة خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣ وفتحى عبد الفتاح "القرية المعاصرة ٥٢ – ١٩٧٠" دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥ .

١٠ – انظر عطية الصيرفى "عسكرة الحياة العمالية النقابية فى مصر ٥٢ – ١٩٨٠" ، القاهرة ١٩٨٣ ، وكذلك عبد المجيد فريد محاضر اجتماعات عبد الناصر ٦٨ – ١٩٧٠ ، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر

١٩٧٨ . وعبد المغنى سعيد "صفحات مجهولة من تاريخ الحركة النقابية" كتاب العمل – القاهرة ١٩٨٣ .

١١ – د. على الجريتلى "التاريخ الاقتصادى للثورة" مرجع سابق

١٢ – ROBERT TENGER "Equity in Egypt's Recent Past1945-1952 in GOUDA ABD EL KHALIK (EDITOR): "POLITICAL ECONOMY OF INCOME DISTRIBUTION IN EGYPT" LONDON1982.

١٣ – OP. CIT.

١٤ – د. عاصم الدسوقى "كبار ملاك الاراضى ودورهم فى السياسة المصرية" القاهرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٤ .

١٥ – DR. EBRAHIM EL ISSEY"INTERCONNECTION BETWEEN INCOME DISTRBUTION AND ECONOMIC GROWTH IN THE CONTEXT OF EGYPT'S ECONOMIC DEVETOPMENT; in Gouda , Op.Cit

١٦ – الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الادارة المركزية للمعلومات ، الادارة العامة للاحصاء الوظيفى سلسلة دراسات احصائية وبالأخص الدراسات التالية :

- حصر العمالة فى الحكومة المركزية عن الحالة فى ١٩٨٢/١/١ سلسلة رقم (٧٩) فبراير ١٩٨٣ .
- تطور الوظائف بموازنة الحكم المحلى خلال الفترة من١٩٧٧– ١٩٨١/٨٠ سلسلة رقم(٣٩) اغسطس ١٩٨١.
- نتائج حصر العمالة بالهيئات العامة عن الحالة فى ١٩٨٣/١/١ سلسلة بيانات رقم (٨٩) فبراير١٩٨٤ .

١٧ – كان السادات قد برر فى خطابة مد فترة وقف اطلاق النار بالضباب الذى اكتنف الساحة الدولية بسبب الحرب الهندية الباكستانية وانشغال السوفيت فى تأييد الهند .

١٨ – انظر د. فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادى" دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .

١٩ – انظر خالد محيى الدين "مستقبل الديمقراطية فى مصر" كتاب الاهالى ، مارس ١٩٨٤ .

٢٠ – انظر – فى عمليات استخدام التيارات الدينيه داخل الجامعة وائل عثمان "اسرار الحركة الطلابية ٦٨ – ١٩٧٥ " القاهرة هندسة القاهرة ١٩٧٦ .

٢١ – د. محمود عبد الفضيل " تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية"، دار المستقبل العربى، القاهرة١٩٨٣.

٢٢ – انظر د . ابرهيم سعد الدين د. محمود عبد الفضيل – انتقال العمالة العربية (المشاكل – الاثار السياسات " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ .

٢٣ – حول الشخصية الفهلوية انظر الدكتور حامد عمار " فى بناء البشر" ، المركز العربى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨٢ – وحول الطفيلية انظر د. ابراهيم العيسوى " فى اصلاح ما افسده الانفتاح" كتاب الاهالى رقم ٣ ، القاهرة ١٩٨٤ – وفى نقد مصطلح الرأسمالية الطفيلية – انظر د. محمد عبد الشفيع عيسى – الرأسمالية فى مصر هل هى مفهوم علمى ؟ مجلة الطليعة القاهرية اكتوبر ٨٤ ١٩.

٢٤ – انعكس ذلك بشكل واضح فى الابداعات الشعرية للشعراء الجند وفى حجتهم الجمالية خاصة عبر كراسة اضاءة ٧٧ الشعرية التى بدأت تستأنف صدورها منذ عام ١٩٧٧ ، انظر نقدنا لتلك المفاهيم الجمالية فى محمد فرج "تناقضات المفاهيم الجمالية عند جماعة اضاءة ٧٧" مجلة ادب الغد – العدد الاول ، القاهرة ابريل ١٩٨٣ .

***

هوامش الفصل الثانى

١ – فى مقدمة هذه القوانين القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم١١١ لسنة ١٩٧٨ الذى تخشى بحل المؤسسات العامة ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى منح الافراد الحق فى الاحتفاظ بالنقد الاجنبى مما فتح الباب على مصرعيه لانتعاش السوق السوداء للعملات الاجنبية والمضاربة على الجنية المصرى .. والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى منح اعفاءات ضرائبية واسعة لكبار الرأسماليين .

٢ – فى مقدمه هذه الكتب د . فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادى" القاهرة دار الثقافة الجديدة – مارس ١٩٧٦ ..

– عبد القادر شهيب "محاكمة الانفتاح الاقتصادى" ، بيروت دار ابن خلدون ١٩٧٨ .

٣ – Charlis E.Lindblom"Polotical and Markets..the World'sEconomic System"Basic Book Inc.,Publishers,New Yourk1979,p.43.

٤ – راجع على سبيل المثال :

– د. رمزى زكى "مشكلة التضخم فى مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء القاهرة" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .

– عادل حسين "الاقتصاد المصرى .. من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٩" ، بيروت دار الكلمة ١٩٨٠ .

– د. رمزى زكى "هل تصلح زيادة الاجور كبديل عن الدعم؟ " القاهرة مجلة مصر المعاصرة – العدد (٣٨٤) ابريل ١٩٨١ .

٥ – د. ابراهيم العيسوى "التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى" ، معهد التخطيط القومى – مذكرة داخلية عام ١٩٨٣ .

٦ – البنك الاهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – دراسة منشورة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية عن الدعم فى مصر ١٩٨٠ ، سنة ١٩٨١

٧ – راجع فى ذلك :

– د. محمد دويدار"الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى" ، الاسكندرية – منشأة المعارف ١٩٨٣ .

– د. محمد على الدمشاوى " اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الرأسمالى الجديد العمل خلال فترة السبعينات " ، القاهرة مجلة مصر المعاصرة العدد (٣٩٦) ابريل ١٩٨٤ .

٨ – د. صلاح حامد – وزير المالية – مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٨٦/٨٥ .

٩ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٥/١٢/٣١) .

١٠ – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – الكتاب السنوى لعام ١٩٨٦ .

١١ – Dacument of the world Bank' "Aral Repulli of Egypt' Country Economi Memorandum' Economic Readigust' ment with Ctowth" 'Report No. 7447-Ect vol.1'Fel.2'1990

١٢ – محمود عبد الفضيل وجيهان دياب – ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الاموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٤ – ١٩٨٤ – القاهرة مجلة مصر المعاصرة – ابريل ١٩٨٥ .

١٣ – دكتور فوزى منصور – حوار على حلقتين بجريدة الاهالى سنة ١٩٨٧ .

١٤ – راجع على سبيل المثال :

ابراهيم العيسوى "تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر" ، محاضرة ألقيت بجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، يناير ١٩٨١ مطبوع استنسل .

١٥ – Dr. EBRAHIM EL ISSEY "Interconnection Between Income Distribution And Economic Grouth" in Gowda ABDEL KHALIK, Op

١٦– Refiort No.7447-Ect

"Aral Repullic of Egeypt' Country Econonic Memoramdum' Econonic Readjustment with Grouth vol1' Fel.2'1990 for offiuial ase only Document of the woild Bank' pp 12-13.

١٧ – مجلس الشعب الفصل التشريعى الرابع ، دور الانعقاد الثانى العادى تقرير لجنة الخطه والموازنه ، يونيه ١٩٨٦ ص ٤٨ وما بعدها .

١٨ – اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة ، التقارير الشهريه لحالة السوق طوال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

١٩ – البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصاديه ، مجلد (٣٨) العدد الثالث ١٩٨٥ ص ٣٢٥ .

٢٠ – د. احمد صقر عاشور " قياس عداله الاجور فى مصر " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الاداره المركزيه للبحوث ، ١٩٨٣ بحث غير منشور .

٢١ – الجهاز المركزى للتنظيم والاداره ، مركز المعلومات ، الاداره العامه للاحصاء الوثيقى سلسلة البيانات (١٥٦) عام ١٩٨٧ .

٢٢ – الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء "بحث ميزانيه الاسره بجمهورية مصر العربية ١٩٨١/ ١٩٨٢ " النتائج الاوليه ، الدورات الاربع نوفمبر ١٩٨٣ .

٢٣ – د. صلاح الدين حامد – وزير الماليه "البيان المالى عن مشروع الموازنه العامه للدوله السنة الماليه ١٩٨٤/١٩٨٥ "، الهيئه العامه لشئون المطابع الأميريه ١٩٨٤ ص ١٨ – ٣٣ .

٢٤ – د . رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص ٣٢٦ . وكذلك من واقع مراجعة اعتمادات الموازنة للباب الأول (أجور) بالقطاعين الحكومى والعام حتى موازنة ١٩٩٤/٩٣ .

٢٥ – نذكر على سبيل المثال عائلة الرئيس السابق انور السادات ، صفوت رؤف ومحمود ابو وافيه ، عثمان احمد عثمان ، سيد مرعى ، مجدى حشيش احمد عثمان احمد – مرعى احمد مرعى ، ووزراء سابقون مثل وجيه اباظه وكيل شركه بيجو الفرنسيه مهندس سالم محمدين وكيل شركة فيات الايطاليه ، مهندس طه زكى وكيل مجموعة شركات بريطانيه ، ودكتور عاطف صدقى ، د. مصطفى السعيد ، د. مصطفى خليل ، د. حامد محمود ود. عبد المنعم القيسونى اصحاب شركة Multi Trade ببلجيكا ولمزيد من التفاصيل راجع الكتاب الهام .
– عادل حسين "الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعيه" –بيروت– دار الكلمة ١٩٨٠، مرجع سابق

٢٦ – د. صقر احمد صقر " الادخار واستراتيجيه التنميه فى مصر " ورقة مقدمه فى المؤتمر السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٨ .

٢٧ – راجع بيانات ، الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، المؤشرات الاحصائيه للجمهوريه العربيه المتحده ٥٢ : ١٩٧٠ " يوليو ١٩٧١ ص ١٣٨ ص ١٣٩
الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء "المؤشرات الاحصائيه للجمهوريه العربيه المتحده ١٩٥٢ – ١٩٦٥" يوليو ١٩٦٦ .

٢٩ – الإدارة العامة للمرور ، قسم الإحصاء ، بيان بإعداد المركبات بالحركة فى محافظات الجمهورية خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨١ .

٣٠ – بيان من شركة النصر للسيارات ١٩٨٧ .

٣١ – البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى عام ١٩٨٣/٨٢ .

٣٢ – د. زكريا توفيق عبد الفتاح – وزير التجارة – مقاله بقلمه بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٥ .

٣٣ – مجله المهندسين ، عدد رقم (٤) ابريل ١٩٨٣ وكذلك عدد رقم (٥) مايو ١٩٨٣ .

٣٤ – الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٦ و ١٩٨٥/٦/١١ .

٣٥ – يمكن الرجوع كذلك الى المهندس فهمى الداغستانى – وزير النقل والمواصلات فى مؤتمر الاقتصاديين المصريين عام ١٩٧٨ بعنوان "النقل فى مصر" – والمنشورة بمجله الاهرام الاقتصادى، العدد ٥٤٩ بتاريخ اول يوليو ١٩٧٨.

٣٦ – جريده الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩ ، ١٩٨٥/٦/١١ .

٣٧ – د. على الجريتلى : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ٥٢ – ١٩٧٧ دراسه تحليله للسياسات الاقتصاديه فى مصر" القاهره ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ١٩٧٨ .
٣٨ – المرجع السابق .
٣٩ – هيئة المواصلات السلكيه واللاسلكيه ، بيان عن تطور اجهزة الهاتف والتلكس والاتصال الدوليه حتى عام ١٩٨٥ وبيان منشور بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٥ .
٤٠ – حوار مع المدعى الاشتراكى ، مجلة روزاليوسف العدد (٢٥٣٦) بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧ لاحظ التاريخ والمناخ الاجتماعى الذى سيولد انفجار ١٨و ١٩ يناير يناير ١٩٧٧ .
٤١ – تقرير اللجنه القوميه للاسكان ، ملحق الاهرام الاقتصادى عدد اول فبراير ١٩٨٠ .
٤٢ – د. سمير أمين " التراكم على الصعيد العالمى .. نقد نظرية التخلف" ؛ ترجمة حسن قبيس ، بيروت ، دار ابن خلدون ١٩٧٨ ص ٣٢ .
٤٣ – نتائج التعداد العام للسكان والاسكان –نوفمبر ١٩٧٦– ملحق الاهرام الاقتصادى – عدد أول مايو١٩٧٧– ص٩.
٤٤ – د. محيا زيتون – مشكلة الاسكان فى مصر واتجاهات تطورها فى المستقبل – ورقة مقدمه للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٨٠ ... وكذلك :
– مهندس ميشيل روفائيل "مشكلات الاسكان الحضرى" ، ورقة مقدمه فى ندوة الاسكان الاقتصادى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – مايو ١٩٧٦ – ابحاث غير منشورة .
٤٥ – راجع : البنك الاهلى المصرى – النشرة الاقتصادية المجلد (٣٢) – العدد الاول ١٩٧٩ ص ١٧٠ .
٤٦ – النتائج الاولية لتعداد عام ١٩٨٦ – مرجع سابق ص ٣٧ – ٤٣ .
٤٧ – المرجع السابق .
٤٨ – المرجع السابق ص ٨ .
٤٩ – وزارة التخطيط (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) الجزء الاول المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة وراجع كذلك العام الثالث للخطة ١٩٨٥/٨٤ مارس ١٩٨٤ – ص٣١٠، ٣١٨.
٥٠ – جيرالدبريز "مجتمع المدينة فى البلاد النامية .. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى" ، ترجمة دكتور محمد محمود الجوهرى ، القاهرة س دار النهضة للطباعة والنشر ١٩٧٢ ص ٢٣٣ .
٥١ – د. ميلاد حنا "الاسكان فى مصر .. ازمة طاحنه فى حاجة الى خطة هادئه وطويلة الاجل" ، مجلة الاهرام الاقتصادى – العدد ٥٣٧ – اول يناير ١٩٧٨ .
٥٢ – ابراهيم مصطفى ، وكيل شعبة تجار الاسمنت بالجيزة – حوار جريدة الاحرار فى ٧٨/٨/١٤ .
٥٣ – تقرير اللجنة القومية للاسكان – ملحق الاهرام الاقتصادى – عدد اول فبراير ١٩٨٠ .
٥٤ – تقرير مجلس ادارة شركة القاهرة للإسكان والتعمير – جريدة الاهرام بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٧٨ .
٥٥ – وزارة التخطيط – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٨٥/٨٤ العام الثالث للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢–١٩٨٧/٨٦، الجزء الاول المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة مارس ١٩٨٤ ص٢٨٥–٢٨٦ .
٥٦ – تعداد عام ١٩٧٦ ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .
٥٧ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت" ١٩٨٦ص ٧٣.
٥٨ – المرجع السابق ص ١٧ .
٥٩ – حوار مع العميد على حلمى ، روزاليوسف بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٦ .
٦٠ – د. على الجريتلى " التاريخ الاقتصادى للثورة ، ٥٢ – ١٩٦٦ " دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ ص ١١٨ .
٦١ – الكتاب السنوى لوزارة الصحة لعام ١٩٧١ ، صادر فى يوليه ١٩٧٢ ص ٥٨ .
٦٢ – الكتاب الذهبى لوزارة الصحة (١٩٣٦ – ١٩٨٦) .
٦٣ – مذكرة مرفوعة من السيد الدكتور وزير الصحة الى رئيس الوزراء حول اوضاع العلاج الخاص فى مصر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٦٤ – الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ مرجع سابق .
٦٥ – The World Health, July1983
٦٦ – الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ ، مرجع سابق .
٦٧ – المجالس القومية المتخصصة "استراتيجية السياسة الدوائية" سلسلة رقم (١٣) صادر فى١٩٨١ ص١٩.
٦٨ – المرجع السابق .
٦٩ – جريدة الاهرام بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٥ .
٧٠ – الكتاب السنوى لوزارة الصحة لعام ١٩٧١، مرجع سابق ص ٣١٥ .
٧١ – الاهرام ١٩/٣/١٩٨٥ .
٧٢ – المجالس القومية المتخصصة " القوى العاملة فى مجال التمريض " ١٩٨١ .
٧٣ – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٨٤/١٩٨٥ وزارة التخطيط والتعاون الدولى .
٧٤ – الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب السنوى (٥٢–١٩٩٢) يونيه ١٩٩٣ ص ١٥٨ .
٧٥ – نشرة المعلومات لوزارة الصحة ، عدد يوليو ١٩٨٦ .
٧٦ – وزارة الصحة ، الخريطة الصحية فى مصر " اتجاهات الرأى العام للخدمات الصحية " وثيقة رقم (٢) مايو ١٩٧٨ وكذلك راجع الاهرام ١٤/١١/٨٣ ، ١٥/١١/١٩٨٣ .
٧٧ – المجالس القومية المتخصصة " التغنية الصحية " سلسلة رقم (٢٧) الصادرة عام ١٩٨٤ ص ١٤ .
٧٨ – المرجع السابق ص ١٤ .
٧٩ – المرجع السابق ص ٢٢ .
٨٠ – المجالس القومية المتخصصة ،استراتيجية السياسه الدوائية مرجع سابق .
٨١ – لمزيد من التفاصيل راجع عبد الخالق فاروق " الانفتاح واختلال سوق التأمين المصرى " مجلة الاهرام الاقتصادى العدد (٧٦٩) بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٨٣ .
٨٢ – ملحق جريدة الاهرام عن صناعة الدواء فى مصر بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٥ .
٨٣ – راجع جريدة الأخبار القاهرية بتاريخ / / ١٩٧٨ .
٨٤ – D. Ricardo " The Principles of poltical Economy and Taxtion " Everyman's Lib Erory ryman's LibErory'London1973.
٨٥ – J.M. Keynes " The General Theory of Employment , interst and Money " Macmillon and co. Limted , London1951.
٨٦ – Gedric samdford (Editor) " Taxtion and social policy " Man Educational Books , London1980.
٨٧ – Geoffery Stephenson , op. Cit . P.15.
٨٨ – George Allen,"Income distribution and social change," unwin ltd London. 1962. AND See also: "The Britain 1986 " An official handbook , (C.O.I) London , P.P.208-209.
٨٩ – عن النظام الضريبى المصرى انظر : JOSEPH A. PECAMAN (Editor), "What Should be Taxed In- come or Expenditure" Studies of Government Finance, the Bcoohings Institiution washington, D.C, Copyright, 1980

وانظر ايضاً

- The Economist, April 13, 1985 .

٩٠ – د. احمد عبد العزيز الشرقاوى " السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينات" معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٢٩٨) القاهرة – يونية ١٩٨١ .
٩١ – د. عبد الهادى على النجار " النظام الضريبى المصرى واقعة ومستقبله " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين – القاهرة مارس ١٩٨٠ .

٩٢ – حفلت الصحف المصرية الحكومية – ناهيك عن صحف المعارضة – خلال السنوات العشر الاخيرة على نشر مئات الاخبار المثيرة حول هذا الموضوع نورد بعضها على سبيل المثال ..
– ضبط ٤١٦ حالة تهرب ضريبى اهرام ١٩٨٢/٣/٢٤ .
– بيانات عن ٣٢٠ حالة تهرب تم كشفها اهرام ١٩٨٢/٦/٩ .
– موسم المناورات بين الضرائب والممولين اهرام ١٩٨٤/٣/٢٣ .
– ٦٥ حالة تهرب ضريبى اصحابها مليونيرات تكشفها مباحث الضرائب اهرام ١٩٨٣/٥/٢٦ .
– التحفظ على اموال ٦ تجار لم يسددوا ٦٠ مليون جنيه للجمارك اهرام ١٩٨٣/١٠/٢٨ .
– اخلاء سبيل ممول بكفالة ٢٠ الف جنيه تهرب من دفع ٢ مليون جنيه للضرائب – اهرام ١٩٨٢/٢/١٦.
– مقاول يسدد ٥٠ الف جنيه للتصالح فى قضية تهرب ضريبى اهرام ١٩٨٢/٥/١٨ .
– الولاء الضريبى هل يصبح فرضا مثل الجنديه – ندوه بجريدة الاهرام ١٩٨٣/٣/١١ .
٩٣ – لمزيد من الشرح حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى :
جون مارلو " تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢ " ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
٩٤ – القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ منشور بملحق الاهرام الاقتصادى ، عدد اول فبراير ١٩٧٨ .
٩٥ – على سبيل المثال وليس الحصر راجع :
– د. رياض الشيخ " النظام الضريبى المصرى " مجلة مصر المعاصرة ، المجلد (٢٤) العدد ٢٣٢ ، ابريل ١٩٧.
– د. محمود عبد الفضيل " تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن ٥٢ – ١٩٧٧ ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٨ .
– د. عبد الهادى النجار " النظام الضريبى واقعه ومستقبله " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ .
٩٦ – البنك الاهلى المصرى ، النظام الضريبى المصرى ، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٧) العدد الاول ١٩٨٤، ص ٢١ .
٩٧ – تحفل الكتابات الاكاديمية والرسمية المصرية فى هذا المجال بمغالطات اجتماعية وعلمية عديدة بهدف طمس الجوهر الاستغلالى للنظام الضريبى المصرى وعدم عدالته بين مختلف الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وفى هذا انظر على سبيل المثال :
– د. رفعت المحجوب " المالية العامة .. النفقات العامة والايرادات العامة " القاهرة دار النهضة المصرية ١٩٧٥ . ص ٢٣٩ وما بعدها .
– د. عرفات التهامى ابراهيم " النظام الضريبى المصرى " القاهرة ، كلية الحقوق ١٩٩٠ .
٩٨ – جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٥ نقلاً عن جلسة مجلس الشعب المصرى فى ١٩٩٦/٧/١٤
الموزانة العامة للدولة للعام المالى ١٩٩٥/٩٤
٩٩ – د محمود عبد الفضيل، تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن٥٢ – ١٩٧٧ القاهرة، مرجع سابق، ص١٧.
١٠٠ – مذكرة مرفوعة من مصلحة الضرائب العامة الى وزير المالية بتاريخ ٢٦ / ٥/ ١٩٩٠ .
١٠١ – البنك الاهلى ، النشرة الاقتصادية ، النظام الضريبى المصرى ، المجلد (٣٧) العدد الاول ١٩٨٤، مرجع سابق.
١٠٣ – دليل الضرائب : ملحق الاهرام الاقتصادى ، عدد اول مارس ١٩٨٠ .
١٠٣ – تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ، مرجع سابق ص ١٤٠ .
١٠٤ – مجلة التشريع المالى والضريبى ، العدد (٢٦٣) مرجع سابق ص ٦٠ .
١٠٥ – سعيد صيام " ضريبة التركات المفترى عليها " مجلة التشريع المالى والضريبى العدد (٢٦١) بتاريخ يونيه يوليه ١٩٨٨ ، ص ٩١ .

***

هوامش الفصل الثالث

١ – ريتشارد شاخت " الاغتراب " ترجمه كامل يوسف حسين ، بيروت ، المؤسسه العربيه للدراسات والنشر ١٩٨٠ .

٢ – ج. أ. اسيبوف (قضايا علم الاجتماع .... دراسه سوفيتيه نقديه لعلم الاجتماع الرأسمالى) ترجمه د. سمير نعيم احمد ، د. فرج احمد فرج ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .

٣ – راجع على سبيل المثال :

– هارى ويلز "بافلوف وفرويد"، ترجمة شوقى جلال – جزآن– القاهرة، الهيئه المصريه للكتاب ١٩٧٥.

– روبن اوسبورن "الماركسية والتحليل النفسى"، ترجمه د. سعاد الشرقاوى، دار المعارف بمصر ١٩٨٠.

– د. فيصل عباس "اشكالات المعالجه النفسيه" ، بيروت ، دار المسيرة ١٩٨٣ .

– مصطفى حجازى "الفحص النفسائى" ، بيروت ، دار الطليعه ، ١٩٧٩ .

– المستشار محمد فتحى "علم النفس الجنائى علما وعملا، الجزء الاول" مكتبه النهضه المصرية ١٩٥٨.

٤ – راجع د. محمود نجيب حسنى "دروس فى علم الاجرام وعلم العقاب" : القاهرة ، دار النهضه العربية ١٩٨٢ .

٥ – مكرم سمعان " مشكله الانتحار " دراسة نفسيه اجتماعيه للسلوك الانتحارى بالقاهرة دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .

٦ – راجع :

– كارل ماركس " المخطوطات الفلسفية ١٨٤٨" ، دار التقدم ، موسكو بدون تاريخ .

– كارل ماركس وفردريك انجلز " البيان الشيوعى ١٨٤٨" ، دار التقدم ، موسكو .

٧ – هنرى لوفيفر " ماركس وعلم الاجتماع " ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعى، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة ١٩٧١.

٨ – على سبيل المثال :

– د. قبارى محمد اسماعيل "ماوراء علم الاجتماع" الاسكندرية، الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٧٨.

– اليفر . س . كوكس "الرأسماليه كنظام " بغداد ، مطبعة العونى ، ترجمه ابراهيم كبه ١٩٧٣ .

– جيرالدماير ، روبرت بولدوين " التنميه الاقتصاديه .. نظريتها ، تاريخها ، سياستها" ترجمه د. يوسف عبد الله صائغ ، بيروت ، مؤسسه فرانكلين للطباعة والنشر – مكتبه لبنان ١٩٦٤ .

٩ – د. مراد وهبه ، د. حنفى وآخرون " ندوة عن الاغتراب " مجله عالم الفكر ، الكويت المجلد العاشر ، العدد الاول ، ١٩٧٩ ص ١٤٣ .

١٠ – ج .أ اسيوف ، مرجع سابق ص ٢٩ .

١١ – مفاورى عبد الحميد عيسى مرزوق " الحاجه للانتماء والحاجه للانجاز وعلاقتهما بالمسئوليه الاجتماعيه " رساله دكتوراه – جامعة قناة السويس – كلية التربية – قسم علم النفس – ١٩٨٤ .ص ٥٧ ومابعدها .

١٢ – المرجع السابق .

١٣ – دانيل كاتز (مفاهيم علم النفس الاجتماعى ومناهجه) وارد بكتاب ج ب جيلفور (محرر) ميادين علم النفس النظريه والتطبيقيه، المجلد الاول ، ترجمة د. يوسف مراد ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانيه ١٩٦٢ ص ٢٤٦ .

١٤ – ج ب جيلفور ، المرجع السابق .

١٥ – لمزيد من التفاصيل راجع مقدمة د. محمد عثمان نجاتى لكتاب : سيجموند فرويد " القلق " ترجمة محمد عثمان نجاتى ، مكتبه النهضه المصرية ١٩٥٧ .

١٦ – يراجع فى ذلك :

د. سمير نعيم عطيه " انساق القيم ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر " مجله العلوم الاجتماعيه ، الكويت ، العدد الثانى ، السنه العاشره ، حزيران (يونيه) ١٩٨٢ .

١٧ – د. عبد الباسط عبد المعطى " الوعى التنموى العربى .. ممارسة بحثيه " دار الموقف العربى ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار .

١٨ – تعرف القيم بأنها " مبدأ عام مجرد للسلوك يشعر اعضاء الجماعه نحوه بالارتباط الانفعالى القوى كما انه يوفر

لهم مستوى للحكم على الافعال والاهداف الخاصه " راجع د. محمد عاطف غيث " قاموس علم الاجتماع " القاهره " الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩ ص ٥٠٤ .

١٩ – حول نقد هذه المفاهيم يراجع :

– س . ى بوبوف " نقد علم الاجتماع البورجوازى المعاصر " ، ترجمه نزار عيون السود دمشق – دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٣ .

– انطونيو غرامشى "قضايا الماديه التاريخية" ترجمة فواز طرابلس، بيروت، دار الطليعه– هنرى لوفيفر، ١٩٧١.

٢٠ – عكست الكتابات والمناظرات الفكريه على الساحتين الفلسطينيه والعربيه فى لبنان (قبل الخروج عام ١٩٨٢) حول الدوله الفلسطينيه ذلك الاضمحلال والتدهور فى الدور المقاوم لنموذج المقاومه الشعبيه المسلحه طويله الاجل، وعززت بالمقابل من دور انظمه التفاوض العلنى والسرى فى المنطقة .

٢١ – د. ناصف عبد الخالق " الرضاء الوظيفى واثرة على انتاجيه العمل " مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت، العدد الثالث ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .

٢٢ – راجع مثلا :

– طلعت منصور " الشخصيه السويه " مجله عالم الفكر ، الكويت ، العدد الثانى يوليو ١٩٨٢ .

– د. فرج عبد القادر طه " علم النفس وقضايا العصر " دار المعارف – مصر ١٩٨٢ .

٢٣ – مغاورى ، مرجع سابق ص ٦٧ وكذلك :

د. محمد السيد عدوان " المشاركة السياسية للشباب فى المجتمع المصرى بالتطبيق على شباب شمال سيناء " ورقه مقدمه للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، مركز البحوث السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ديسمبر ١٩٩٣ .

٢٤ – د. يحيى الرخاوى ، جريدة الاهالى ١٩٨٢/٧/٢٨ وكذلك :

د. حسن حنفى " ندوة عن الاغتراب ، مجلة عالم الفكر ، مرجع سابق ص ١٤٣ .

٢٥ – د. محمد ابو منذور ، د. صبحى محمد اسماعيل ، د. عثمان احمد جاد ." دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجره العماله الزراعيه لقريتين مصريتين " ورقة مقدمة لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصريه بالخارج ، اتحاد جمعيات التنميه الاداريه والجهاز المركزى للتنظيم والادارة يناير ١٩٨٤ .

٢٦ – حاول البعض تناول ظاهرة الاغتراب بمعزل عن سياقها الاقتصادى والاجتماعى خاصة بعد مقتل رئيس الجمهورية السابق ، ومن ابرز هؤلاء :

– د. محمد شعلان " الشباب بين الحوار والمواعظ " اهرام ١٩٨١/١٢/١٤ .

– د. سعد المغربى " هل نحن مغتربون اقتصاديا " اهرام ١٩٨١/١٢/١٦ .

– د. عبد الرحمن العيسوى " سيكولوجيه النفاق " اهرام ١٩٨١/١٢/٢٠ .

– سيد ياسين " المواطن المصرى بين الانتماء والاغتراب " اهرام ١٩٨٣/٨/٢٦ .

– احمد بهجت ، سلسلة مقالات حول الانتماء بعموده اليومى " صندوق الدنيا " ٢٨ يناير حتى اول فبراير ١٩٨٥.

– د. لكى نجيب محمود " نفوسنا صدئت فاصقلوها " اهرام ١٩٨٤/٤/١٦ .

– د. لكى نجيب محمود " اعجاز نخل خاوية " اهرام ١٩٨٤/١/١٦ .

٢٧ – تحفل الكتابات البورجوازيه والاكاديميه ، بالمفاهيم المغلوطه لمفهوم الاجرام والعنف السياسى وتغلب على نظرتهم الطابع الامنى دون الاهتمام بالاسس الاجتماعية لتفجر احداث العنف انظر على سبيل المثال :

– د.محمود نجيب حسنى، "دروس فى علم الاجرام وعلم العقاب القاهرة"، دار النهضة العربية ١٩٨٢

– د. عبد الرحيم صدقى " علم العقاب " دار النهضة العربية ١٩٨٤ .

– د. عبد الرحيم صدقى " علم الاجرام العملى والمعملى " دارالمعارف بمصر ١٩٨٤ .

٢٨ – من أفضل الدراسات حول ظاهرة العنف السياسى وعلاقتها بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم الثالث اعتمدنا على :-Moustafa K.El Sayed "Social Inquialty, Collective protest and political voi

lence in some fcomation of the peciphery 1960 - 1973", Geneva, ImpimeiceNational, 1980

٢٩ – الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " الادارة المركزية لتقييم الاداء " تقدير بشأن تقييم اداء ادارة قضايا الحكومه ، ١٩٨٢ .

٣٠ – جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ .

٣١ – د. على ليله العنف التلقائى والجماهيرى فى المجتمع المصرى " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٦ دراسة غير منشوره .

٣٢ – المرجع السابق .

٣٣ – د. قدرى حنفى وآخرون " ديناميات العنف الجماهيرى " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، دراسه غير منشورة ١٩٧٦ .

٣٤ – المرجع السابق .

٣٥ – جيرالدبريز " مجتمع المدينة فى البلاد النامية .. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى " ترجمه د. محمد محمود الجوهرى ، القاهرة ، دار الطباعة والنشر ١٩٧٢ .

٣٦ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ " يوليو ١٩٨٣ .

٣٧ – د. عمرو محيى الدين ، د. نازلى شكرى " تقرير حول مشروع هجرة العمل المصرى للبلاد العربية " مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى جامعة القاهرة ١٩٧٩ ص ١٦ .

٣٨ – المرجع السابق

٣٩ – د. عمرو محيى الدين ، المرجع السالف الذكر .

٤٠ – لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

عبد الخالق فاروق "عائدات النفط العربى والصراع الدولى " مجلة المنار – باريس العدد الثانى – فبراير ١٩٨٥ .

٤١ – د. عمرو محيى الدين ،المرجع السابق ص ١٦ .

٤٢ – مجلس الشورى تقرير حول هجرة العمالة المصرية ، دور الانعقاد العادى السابع يونيه ١٩٨٧ .

٤٣ – د. عمرو محيى الدين ، المرجع السابق .

٤٤ – د. ناديه مكارى وآخرون " تقديرات القوى العامله لخدمة تخطيط التعليم والتدريب " ورقه مقدمه للمؤتمر الخامس للاقتصادين المصرين مايو ١٩٨٠ .

٤٥ – جريده الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/٦/١ .

٤٦ – لمعالجة تفصيليه حول هذا الموضوع انظر :

– عبد الخالق فاروق " الخطه الامريكيه لتدمير الاويك " مجلة الموقف العربى العدد (٦٠) ابريل ١٩٨٥ وكذلك :

– عبد الخالق فاروق " عائدات النفط العربى والصراع الدولى " مجلة المنار ، باريس ، العدد الثانى فبراير ١٩٨٩ .

٤٧ – انظر التقرير المفصل بجريدة : The: Financial Times Serviey April22,1985 وكذلك Ecomomist, April,1985

٤٨ – على سبيل المثال :

– د. ابراهيم سعد الدين " الآثار السلبيه للفروق الداخلية بين الاقطار العربية " ورقة مقدمه للمؤتمر السنوى الثانى للاقتصادين المصرين مارس ١٩٧٧ .

– د. عمرو محيى الدين وآخرون " تقرير عن مشروع هجرة العامل المصرى للبلاد العربية " مرجع سابق.

– د. ناديه مكارى وآخرون " تقديرات القوى العاملة لخدمة تخطيط التعليم والتدريب " مرجع سابق .

٤٩ – د. على ليلة " ملف السياسه الدوليه ، العدد (٧٣) يوليو ١٩٨٣ ، مرجع سابق .

٥٠ – د. ناصف عبد الخالق " الرضاء الوظيفى واثره على انتاجية العمل " مجلة العلوم الاجتماعيه – جامعة الكويت –

الكويت – العدد الثالث السنة العاشره ايلول سبتمبر ١٩٨٢ .

٥١ – انظر دراسة تحليل مضمون رسائل وشكاوى القراء للصحف المصريه باشراف د. عواطف عبد الرحمن د. ناديه سالم بعنوان :

" الرأى العام المصرى فى الستينات والسبعينات " المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ١٩٧٩ – دراسه غير منشوره .

٥٢ – د. عمرو محيى الدين ، مرجع سابق .

٥٣ – د. نهى فهمى " القرية المتحضره ... دراسه حول الحوامديه " القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧ . وكذلك :

– د . محمد السيد علوان "المشاركة السياسية للشباب فى المجتمع المصرى .. بالتطبيق على شباب شمال سيناء " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .

– د . إيمان جابر شومان ود. محمد ياسر شبل الخواجة "الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر .. دراسة ميدانية" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع ، مرجع سابق .

– د. حمدى عبد الرحمن حسن "ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين .. دراسة ميدانية فى قرية مصرية" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع ، مرجع سابق .

٥٤ – د. لطفى عبد العظيم " الوجه الحقيقى للسياحه " الاهرام الاقتصادى العدد ٥٣٣ بتاريخ اول فبراير ١٩٧٧ .

٥٥ – قاموس على الاجتماع ، مرجع سابق ص ٢٣ .

٥٦ – Saad el Din Ibrahem "Social Mobility and Income Distcibution in Egypt 1952 - 1977", in Gouda Abd el Khalik, Op.Cit PP.376 - 434 .

٥٧ – افضل الكتابات حول هذا الموضوع :

– على ليلة " الهجره وقضايا الوحدة العربية " ملف السياسه الدوليه مرجع سابق .

– د. عبد الباسط عبد المعطى " التوظيف الاجتماعى للنفط وديناميات الشخصيه العربية " مجلة شؤون عربيه ، العدد (٦) اغسطس ١٩٨١ .

٥٨ – محمد حمدى ، فتح الله المرصفى ، مراجعات فى علم الجريمة مرجع سابق ص ١٠ .

٥٩ – د. محمود نجيب حسنى " دروس فى علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية / القاهرة ١٩٨٥.

٦٠ – فردريك انجلز ، "حال الطبقة العاملة فى انجلترا" ، مرجع سابق ص ١٥٨.

٦١ – محمد حمدى ، فتح الله المرصفى ، مرجع سابق .

٦٢ – المرجع السابق ص ٦٤ وما بعدها .

٦٣ – National coailition on television violance (NCTV News) volume 6, No.5-6, May-June 1985

٦٤ – اخبار اليوم ١٩٨١/١١/٧.

٦٥ – اخبار اليوم ١٩٨١/١١/٧ .

٦٦ – تعاطى الحشيش فى الاقليم الجنوبى ، التقرير الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دار ومطابع الشعب ١٩٦٤ .

٦٧ – عقيد جميل حنا مسيحه (الاعتماد على المخدرات وتنظيم اجهزة المكافحة) معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٧٣ .

٦٨ – أخبار اليوم ١٩٨١/١١/٧

٦٩ – انتشرت بين اساتذة الجامعات المصرية والاطباء وضباط الشرطة والفئات الاكثر تعليما فى المجتمع المصرى فى السنوات العشرين الاخيرة ظواهر مرضية تغلب دور المال على كل اعتبار اخلاقى وتوطات فى احيان كثيرة اجهزة الرقابة حفاظا على هيبة ونفوذ بعض رجال الحكم . انظر على سبيل المثال عبد الخالق فاروق "اختراق الأمن

الوطنى المصرى. رؤية سسيولوجية القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٣
٧٠ – البقاء فى القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة الجزء الاول يناير ١٩٦٠ ص٨.
٧١ – المرجع السابق ص ٩ .
٧٢ – المرجع السابق ص ١٤ .
٧٣ – المرجع السابق ص ١٤ .
٧٤ – تصريحات وزير الدولة للتعاون الاقتصادى الاهرام ١٩٧٩/٥/١٦ .
٧٥ – د. قبارى محمد اسماعيل، " ماوراء علم الاجتماع "الاسكندريه، الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٧٨ص ٩١ .
٧٦ – الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة فى ج.م.ع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير١٩٦٣ ص٤٠ .
٧٧ – لواء دكتور سمير الشناوى " تحليل الاحصاء الجنائى " مجلة الامن العام ، مصلحة الامن العام ، القاهرة ، العدد (٦٩) ابريل ١٩٧٥ ص ٢٢ .
٧٨ – د. سيد عويس " رسائل الامام الشافعى ؛ دار الشعب القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٧ . ص ٢٠ .
٧٩ – تمثل الصحف الحكومية المصرية بنشر عشرات الحالات عن تجارة الرقيق الابيض خاصة اثناء فترة الرواج السياحى العربى وتتليس احيانا اشكال الزواج الوهمى أو بعقود من كهول عرب، انظر مثلا : كاتب عمومى وشرطى مفصول وراء ظاهرة زواج القاصرات ببعض الكهول العرب" الاهرام١٩٨٢/١/٢٣ .
٨٠ – كارل ماركس " الصراع الطبقى فى فرنسا " دار التقدم موسكو .
٨١ – د. حسن الساعاتى " الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة، مرجع سابق ،
٨٢ – روز اليوسف " الناس فى عمارة سيئة السمعه " العدد ٢٤٤٠ بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٧٥ .
٨٣ – الاهرام الاقتصادى ، العدد ٤٢٢٠ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧٧ .
٨٤ – جمال عسكر ، ملحق بالاهرام الاقتصادى ، العدد ٥٢٠ بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٧٧ .
٨٥ – نشرت الصحف القاهرية الخبر التالى " عقد قرانها وظلت عشر سنوات فى انتظار العفش فحكمت المحكمة بتطليقها ؛ انظر جريدة الجمهورية القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٧ .
٨٦ – " خطف البنات " حوار مع العميد على حلمى ، روز اليوسف العدد ٢٤٨٦ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٦ .
٨٧ – د. نوال السعداوى "المرأة والصراع النفسى" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧ ص٨٥.
٨٨ – رجال الاداب يناقشون ظاهرة المرأة القواده ، روز اليوسف العدد ٢٤٥٥ بتاريخ ٣٠ يونيه ١٩٧٥ .
٨٩ – روزاليوسف ، العدد ٤٩١٠ بتاريخ ٨ مارس ١٩٧٦ .
٩٠ – د. نوال السعدى " نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية وتعبئتها فى الحركة القومية العربية " مجلة المستقبل العربى العدد (٣٦) فبراير ١٩٨٢ .
٩١ – وزارة الداخلية ، مصلحة الأمن العام ، تقرير الأمن العام لعام ١٩٩٥ ص ١٨٣ .
٩٢ – مجلة اليقظة ، الكويت العدد ٤٤٧ بتاريخ ٥ ابريل (نسيان) ١٩٧٦ .
٩٣ – د. سيد شتا " الدراسة الاستطلاعية لظاهرة الاختلاس فى المجتمع المصرى " التقرير الاول ، مجموعة ابحاث غير منشورة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٦ .
٩٤ – يختلف الوصف القانونى لجريمة الاختلاس وفقا للمادة (١١٢) عقوبات والمادة (١١٣) عقوبات عن المعنى أو الوصف القانونى للسرقة وفقا للمادة (٣١١) عقوبات أو خيانة الأمانة (مادة ٣٤١ عقوبات) ولمزيد من التفاصيل راجع (د. حسين إبراهيم عبيد "دروس فى الجرائم المعتمدة بالمصلحة العامة " القاهرة – دار النهضة العربية ١٩٨٩ ص٧٦ وما بعدها .
٩٥ – عقيد على محمود وهبه " الجرائم الاقتصادية .. مع دارسة تطبيقية لجرائم تزييف العملة فى جمهورية مصر العربية " معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ، سلسلة ابحاث الدارسين رقم (٩) بتاريخ ١٩٧٣ ص ٥٦ .
٩٦ – د. عاطف وصفى " تحليل الاختلاس فى ضوء المتغيرات الثقافية والاجتماعية فى مصر " مرجع سابق ص ١٧ .
٩٧ – التقرير السنوى عن حوادث الاختلاسات والسرقة التى ابلغت لوزارة المالية خلال عام ١٩٧٩ صادر عن وزارة

المالية الادارة العامة للتفتيش المالى بالمراقبة العامة لبحث حوادث الاختلاسات ص ٦ .
٩٨ – د.صلاح منسى "الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر :القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٩ ص٢١٩.
٩٩ – الأدارة العامة لمباحث الأموال العامة ، تقرير عام ١٩٩٤ ص٢٢وما بعده .
١٠٠ – د. سيد شتا "الدراسة الاستطلاعية الظاهرة الاختلاس فى المجتمع المصرى " مرجع سابق ص ٦ .
١٠١ – العقيد عبد الحميد ابو سالم " الاختلاس دراسة علمية وعملية ، مجلة الأمن العام مصلحة الامن العام، القاهرة ، العدد (٦٧) اكتوبر ١٩٧٤ .
١٠٢ – اعلن وزير الداخلية (احمد رشدى) انه قد تم ضبط ٢٢٣ موظفا بمصلحة الاحوال المدنية – التابعة لوزارته يتقاضون رشاوى لتسهيل مهمة المواطنين فى الحصول على الخدمات خلال الشهور الستة الاولى من عام ١٩٨٤ وطالب الوزير اجهزة الامن بان تبدأ بنفسها اولا لتحقيق الانضباط انظر :
جريدة الاهرام ١٩٨٤/٨/٢٩
١٠٣ – د.حسين عبيد ، مرجع سابق .
١٠٤– اهرام ١٩٨٤/٣/٣١ .
١٠٥ – اهرام ١٩٨٣/١١/٢٨ .
١٠٦ – بحث جماعى عن الجرائم التى تقع على موافق النقل ، اكاديمية الشرطه ، معهد تدريب ضباط الشرطه المستوى الاشرافى الاول ، الدوره ، (٣٢) ديسمبر ١٩٧٨ .
١٠٧ – المرجع السابق .
١٠٨ – وزارة الداخلية " مكافحة جرائم الأموال العامة " الإدارة العامه لمباحث الأموال العامه عام ١٩٩٤ صـ٢٠ اهرام ١٩٨٤/٢/٢٣ .
١٠٩ – الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء ، بيان باعداد السيارات المرخص لها بالسير فى طريق الجمهوريه .
١١٠ – حمدى عبد الغنى ، مجلة النصر للسيارات ، العدد ١٠٤ فبراير ١٩٧٨ .
١١١ – نشرت الاهرام بتاريخ ١٩٨٤/١/٦ الخبر التالى الذى تكرر كثيرا فى السنوات الاخيره (عصابة سرقة يتزعمها ابن وكيل وزارة).
١١٢ – اهرام ١٩٨٤/١/٢٠ وكذلك تقرير مصلحة الأمن العام ١٩٩٥ المرجع السابق ص٨٤
١١٣ – المرجع السابق ص٨٦ .
١١٤ – المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، اطلس الجريمه ١٩٨٥ ، غير منشور .
١١٥ – مجلة المصور ملف "الجريمه والشباب " العدد ٣١٥١ بتاريخ اول مايو ١٩٨٥ .
١١٦ – اهرام ١٩٨٣/١١/٣٠ ، اهرام ١٩٨٥/٢/٢٣ وكذلك.
– تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ، مرجع سابق ص ٨٤ ، ٩١ .
١١٧ – تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ ، مرجع سابق ص ١٥٣ .
١١٨ – المرجع السابق وكذلك تقارير الأمن العام للسنوات المشار اليها .
١١٩ – د. سيد عويس ، حول موضوع الجريمه والمجرمين ، جريدة الاهرام ١٩٨٥/١/١٣ وكذلك : د. عبد الرحيم صدقى " علم الاجرام العملى والمعملى " القاهره ، دار المعارف ١٩٨٥ .
١٢٠ – " القانون والاشتراكيه " ترجمة هنرى رياض " دار مكتبة الجيل ، بيروت ص ١٤ وكذلك ليون تروتسكى " الثورة المغدورة" .
١٢١ – تعاطى الحشيش فى الاقليم الجنوبى ، التقرير الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، دار المعارف بمصر ، ديسمبر ١٩٦٠ وكذلك :
– عقيد جميل حنا مسيحه " الاعتماد على المخدرات وتنظيم اجهزة المكافحة " القاهره ، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطه ١٩٧٣ وكذلك الدراسة الرائعة د.مصطفى سويف "المخدرات والمجتمع .نظره تكامليه " الكويت ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٠٥) يناير ١٩٩٦ .

١٢٢ – تقرير حول ادمان المخدرات معروض على السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء ، نشر على حلقات بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ ، ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، ١٩٨٥/١١/٢ ، ١٩٨٥/١١/٣١ .

١٢٣ – وزارة الصحه ، الكتاب الذهبى ١٩٣٦ – ١٩٨٦ ، ص ١٩٥ .

١٢٤ – نشرت جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩ الخبر التالى : " عامل يحاول الانتحار مرتين لعجزه عن الانفاق على اسرته .

١٢٥ – لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الانتحار انظر :

– مكرم سمعان "مشكلة الانتحار ... دراسة نفسيه اجتماعيه للسلوك الانتحارى بالقاهرة " دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .

١٢٦ – حوار مع العميد/ محمد عباس منصور ، رئيس العمليات بالإدارة العامه لمكافحة المخدرات – اهرام ١٩٨٥/٦/٣ وكذلك :

– عقيد جميل حنا مسيحه ، مرجع سابق ص ١١٨ .

١٢٧ – المرجع السابق .

١٢٨ – اهرام ١٩٨٥/١٠/٣ وبيان وزير الداخليه امام مجلس الشعب بجلسة ١٩٨٥/١٢/١ ... والمنشور بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢ .

١٢٩ – مصطفى رياض بسيونى ، المجموعه الدائمه للقوانين والقرارات المصريه ، المملكه المصريه القاهره ١٩٤٩ الجزء السابع .

١٣٠ – القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ ، الجريدة الرسميه فى ٢٨ اغسطس ١٩٧٦ العدد ٣٥ مكرر .

١٣١ – لمزيد من التفاصيل راجع :

محمد إلهامى الميرغنى " مدى فاعليه مكافحه جرائم النقد فى استقرار النظام النقدى فى مصر " ورقه مقدمه لمؤتمر الشرطه المصريه حتى عام ٢٠٠٠ القاهرة يناير ١٩٨٤ .

١٣٢ – فى شهاده محمد رفعت بشير – وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الاجنبى فى محكمه القيم بالدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٤ ق فى جلسه ١٩٨٤/١٢/١٧ يقرر بأن الوزارة قد رصدت ٣٥٥ تاجرا للعمله لهم حسابات بالبنوك وذلك فى منتصف عام ١٩٨٤ .

١٣٣ – البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٨١/٨٠ الصادر فى ١٩٨١ ص ١٣ .

١٣٤ – لمزيد من التفاصيل راجع :

Document of the World Bank Report No.(7447-Ect) "Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum, Emonomic Readjustment with Growth", Vol.1,Feb.2,1990, P.12 for official use only

١٣٥ – راجع التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢ ص٥٧

١٣٦ – عماد صالح احمد ، الاداء المصرفى لبنوك الاستثمار والاعمال خلال الفترة ١٩٨٤/٧٥ مجلة الادارة ، اتحاد جمعيات التنميه الاداريه ، المجلد (١٨) العدد الثانى اكتوبر ١٩٨٥ .

١٣٧ – تقرير البنك المركزى لعام ٩٢/ ١٩٩٣ ص٥٧

١٣٨ – المرجع السابق

***

هوامش الفصل الرابع

١ – د. عاصم الدسوقى " كبار ملاك الاراضى ودورهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ – ١٩٥٢ " القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٧٤ .

٢ – د . خديجة محمد الأعسر "سوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة السبعينات .. دراسة تحليلية" : القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٩١ ص ١١١ وما بعدها .

٣ – د . عبد الباسط عبد المعطى "توزيع الفقر فى القرية المصرية" القاهرة، دار الثقافة الجديدة: ١٩٧٩ – عبد السلام على نوير "الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر ٧٤ – ١٩٨٧" رسالة ماجستير، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٣ ص ٢٠١ وما بعدها.

٤ – د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧ ص ١٧ وكذلك :

– د. محمود عبد الفضيل "التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى" القاهرة الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٤٨، ٤٩ .

– فتحى عبد الفتاح " القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ٥٢ ١٩٧٠ " القاهرج دار الثقافة الجديدة ١٩٨٥ ص ٢١ .

٥ – محمد فرج " أزمة الانتماء بين الفلاح والارض الزراعية فى مصر " مجلة المنار باريس العدد الرابع (ابريل) ١٩٨٥.

٦ – عبد السلام نوير ، مرجع السابق ص ٢٠٦ .

٧ – عبد السلام نوير ، مرجع سابق ص ٢٠٢ .

٨ – د. يوسف والى وآخرون استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، ص ١٠، ١١ .

٩ – المرجع السابق .

١٠ – د. سيد مرعى : الاصلاح الزراعى فى مصر " القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٨٠ .

١١ – د. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون " التركيب الطبقى فى برج نور الحمص " مطبوعات جهاز تنظيم الاسرة والاسكان، مذكورة فى كتاب " توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٩ ص ص ٧١ ، ٧٢ .

١٢ – د. عبد القادر دياب " المعهد القومى للتخطيط مذكرة خارجية رقم (١٣٣٢) القاهرة نوفمبر ١٩٨٢ .

١٣ – معهد التخطيط القومى التنمية الزراعية فى مصر ... ماضيها ... حاضرها " الجزء الاول ، الموارد الزراعية ، القاهرة يوليو ١٩٨٠ .

١٤ – محمود محمد عبد الرؤف ، د. حلمى عبد الفنى سعد ، " التنمية الزراعية الرأسية فى ج . م . ع ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مذكرة رقم (١٠٢٩) بتاريخ ١٩٨٠ .

١٥ – د. محمود منصور عبد الفتاح " الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ، جهاز تنظيم الاسرة والاسكان ، مكتب التخطيط ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٣ .

١٦ – د. عبد القادر محمد دياب ، مرجع سابق ، كذلك :

– الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء القاهرة يوليو ١٩٨١ .

– البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد (٣٨) ، العدد الثالث ١٩٨٥ ، ص ٣٤١ .

١٧ – من اهم الاعمال الادبية التى تكشف بجلاء هذه الحركة التاريخية رواية :

فكرى الخولى " الرحلة " كتاب الغد ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١٨ – جيرالدبريز " مجتمع المدينة فى البلدان النامية .. دراسة فى الانثروبولوجيا الحضرية " ترجمة " د. محمد الجوهرى ، القاهرة ، وكذلك نتائج تعداد نوفمبر ١٩٨٦ .

١٩ – د. سعد الدين ابراهيم " النظام الاجتماعى العربى الجديد...دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية " مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى١٩٨٢، ص٣٧

٢٠ – The Specilised National Councils Magazine,NO.16,1987.

٢١ – المجالس القومية المتخصصة ، " دراسة احصائية لتطور الانتاج الزراعى ٧٢ – ١٩٨٤ " صادرة فى مارس ١٩٨٦ .

٢٢ – لمزيد من التفاصيل حول المشروعات الامريكية فى الريف المصرى راجع :
د. صلاح منسى " القرية المصرية والانفتاح الاقتصادى ... دراسة سيسيولوجية للتحولات التى طرأت على القرية المصرية " القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ الطبعة الاولى .

٢٣ – المرجع السابق ص ٢٠٨ .

٢٤ – المرجع السابق .

***

obeikandl.com

هوامش الفصل الخامس

١ – الحديث الدائم عن قوة الجيش ، وكذلك العروض العسكرية لايوجهان – دائما – لارهاب القوى الخارجية بل لاهداف داخليه أيضا ، كذلك اظهار قوة وقدرة البوليس، كما تعمل الدعاية المصاحبه لعمليات الاعتقال والسجن سواء بفعل أجهزة المخابرات او اجهزة الشرطة نفس هدف ابراز قوة الدولة القمعية وتقوم عمليات انتشار قوات الشرطة في الشوارع – في ظل وجود خطر امني من عدمه – بنفس الهدف لتستقر في الوجدان الشعبي مقولة " أن الدولة هيبة " .

٢ – أنظر في ذلك : نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمه عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، بيروت ط –٢، ١٩٨٣ ص ص ١٤١ ، ١٤٨ .

٣ – المقصود أبحاث لويس هنري مورجان التي ضمنها كتابه : المجتمع القديم أو البحث عن خطوط التقدم البشري من الوحشية عبر البربرية إلى الحضارة والمنشور في لندن عام ١٨٧٧ وتناوله انجلز في كتابه الهام "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "دار التقدم موسكو .

٤ – المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، ص ١٤١ .

٥ – انظر على سبيل المثال :

– موريس جودلييه، عمليات تشكيل الدولة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو عدده ٤٥ أكتوبر/ ديسمبر ١٩٨١ ص ٣٥ – ٥٠ .

– روميلا ثابلر، نشأة الدولة في الهند القديمة نفس المصدر ص ص ٨٤ – ١٠٠ .

– سلفي بروكان ، الدولة والنظام العالمي نفس المصدر ص ص ١٨٠ – ٢٠٣ ويرى الاخير انه بالاضافة لعنصر الانقسام الفئوي الداخلي الذي ركز عليه انجلز ينبغي ملاحظة دور العنصر الخارجي ، على اعتبار ان حقائق المجتمع القبلي تنحصر في هذين الاتجاهين المتعارضين :

الدفع المركزي للاستقلال والانتشار الاقليمي ، والجذب المركزي للوحدة والتماسك لمقابله التنافس الخارجي (ص ١٨٣ – ١٨٤) .

– د . علي محمود إسلام الفار "الانثروبولوجيا الاجتماعية .. الدراسات العقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية" القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ .

٦– انظر كارل ماركس، الحكم البريطاني في الهند في: ماركس، انجلز في الاستعمار، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر ص٣٧وحول تضخم الجهاز البيروقراطي للدولة المصرية أنظر:

– احمد صادق سعد ، مساهمة في الدراسة النظرية للبيروقراطية ، الطليعه ، يونيو ١٩٧٣ ص ص ٩٤ – ١٠٦ .

– بيري اندرسون "دولة الشرق الاستبدادية" ترجمة بديع عمر نظمي ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٣ .

٧ – عبد الله العروي، " مفهوم الدولة " المركز الثقافي – الطريق – الدار البيضاء – المغرب ١٩٨١ – ص١٤٦.

٨ – مذكرة من عبد الله العروي ، المرجع السابق ص ١٤٦ .

٩ – أنظر في ذلك : م . روزنتال ، ب . يودين ، الموسوعة الفلسفية ، ترجمة سمير كرم ، دار الطليعة بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨١ . ص ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

– دينكن ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. احسان محمد الحسن دار الطليعه، بيروت ط ١، ١٩٨١ ص٤٧ .

– موسوعه الهلال الاشتراكية ، مجموعة كتاب ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٧٠ – ص ٥٢٠ .

١٠ – انظر : أ . ب شيتولين ، الفلسفة الماركسية اللينينية ، ترجمة لويس اسكاروس ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨١ ص ٢٨٧ ، وكذلك .

– أ . ك أوليدوف ، "الوعي الاجتماعي" ، ترجمة ميشيل كيلو ، دار ابن خلدون بيروت ط ٢، ١٩٨٢ الفصل الثالث ص ص ٤٩ – ١٠١ .

١١ – انظر في ذلك : ماركس ، انجلز ،"الايديولوجية الالمانية" ترجمة الدكتور فؤاد أيوب ، منشورات وزارة الثقافة

والارشاد القومى ، دمشق ، ١٩٧٦ ، ص ٥٦ وانظر ايضا :

- ميشيل فاديه ، "الايديولوجية .. وثائق من الاصول الفلسفية" ، ترجمة د. امينة رشيد ، سيد البحراوى، دار التنوير ، بيروت ١٩٨٢ ص ٣٩ .

١٢ – حول الوعى البرجوازى كوعى كاذب انظر : جورج لوكاش "التاريخ والوعى الطبقى" ترجمه د. حنا الشاعر ، دار الاندلس ، بيروت ١٩٧٩ ص ٥٥ وانظر ايضا :

- ميشيل فاديه ، المصدر السابق ص ص ٦٢ ، ٦٣ .

١٣ – انظر : د. محمود أبو زيد ، "الديمقراطية والبحث التربوى بين الانحياز والموضوعية" ، بحث مقدم " إلى مؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر " مشترك بين رابطه التربية الحديثه ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، بالاهرام القاهرة ، ٢ –٥ ابريل – ١٩٨٤ .

١٤ – د. شبل بدران، "التربية والبنية الاجتماعية فى البلدان المتخلفه" ، مجلة التربية المعاصرة العدد الاول، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ ص ١١١ ومصدر الارقام تقارير المجالس القومية المتخصصة سياسة التعليم ، القاهرة ١٩٨١ .

١٥ – د. عبد الباسط عبد المعطى ، التعليم وتزيف وعى التلاميذ ، المواجهه ، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، الكتاب الثالث ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٤ ص ١٢ .

١٦ – أنظر فى نقد المدرسة الثانوية : د. أبوزيد ، المدرسة الثانوية والوعى الاجتماعى ، مجلة التربية المعاصرة العدد الاول ص ٨٤ .

١٧ – عن محتوى وتوجهات الدراسات التربوية المعاصرة هذه انظر الدراسة الهامة للدكتور كمال نجيب "الديمقراطية والمنهج" ، (دراسة للاتجاهات التربوية المعاصرة) بحث من ابحاث مؤتمر " الديمقراطية والتعليم فى مصر " القاهرة ٢–٥ ابريل ١٩٨٤، وفى هذه الدراسة يتعرض البحث لدراسات اربعة من المفكرين التربويين المعاصرين ، المفكر التربوى الانجليزى ما يكل يانج ، عالما الاجتماع والتربية الفرنسيين بيبروبوردو ، وجين كلود پاسرون ، والمفكر التربوى الامريكى مايكل أبل .

١٨ – انظر على سبيل المثال تحليل مضمون كتاب القراءة لتلاميذ الصف السادس الابتدائى فى مصر ، فى د. عبد الباسط عبد المعطى ، المصدر السابق ص ١٥ وما بعدها .

١٩ – د. سعيد اسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الاهالى، نوفمبر ١٩٨٤ ص ٦٧ وانظر كذلك:

- د. عصام الدين هلال ، " قيم المناخ المدرسى فى الدول المتخلفة" ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٤ ص ١٣١ .

٢٠ – باولوفرايرى ، "تعليم المقهورين" ، ترجمة يوسف نور عوض ، دار القلم ، بيروت ١٩٧٩ ص ٣٦ ، ٧٢ ، انظر ايضا : د. سعيد اسماعيل على ، المصدر السابق ص ٩٠ ، ٩١ .

٢١ – د. عصام الدين على هلال ، " التعليم وقيم التنمية " المكتبة العربية للدراسات التربوية " القاهرة ١٩٨٤ ص ١١٥ وما بعدها .

٢٢ – نبيل عبد الفتاح، "المصحف والسيف، صراع الدين والدولة فى مصر" مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٤، ص٤١، ٤٢.

٢٣ – انظر : د. عبد الغفير محمود عطا معروس ، دراسات فى الاتصال السياسى والتنمية السياسية ، جزء (٢) نظرية الاتصال السياسى ، جامعة اسيوط كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ١٩٨٢ ص ٢٩١ .

٢٤ – انظر على سبيل المثال : وائل عثمان ، اسرار الحركة الطلابية ٦٨ – ١٩٧٥ هندسة القاهرة ١٩٧٦

٢٥ – كامثله على ذلك : الصراعات الفكرية التى دارت حول كتاب الشيخ على عبد الرازق " الاسلام واصول الحكم " والمعركة الشهيرة بين عبد الرحمن الشرقاوى والدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر وبين حسين احمد امين والدكتور محمد عبد المنعم القيعى وغيره من ائمة المساجد ... الخ ومن الملاحظ فى مثل هذه الصراعات السياسية اولا : ربطها بالدين بشكل مباشر، ثانيا " ارتفاع صيحة الاتهام بالكفر والالحاد وامتدادها الى منابر المساجد مؤيدة لرجال الدين الرسميين .

٢٦ – انظر فى ذلك نص بيان دار الافتاء عن اتفاقية السلام مع اسرائيل ، بقلم الشيخ جاد الحق على جاد الحق مفتى

جمهورية مصر العربية ، وهو منشور فى : نبيل عبد الفتاح ، نفس المصدر السابق ص ٢٠٣ – ٢١٣ .

٢٧ – فى تفصيل اثر التليفزيون – كأحد اهم وسائل الاعلام على الطفل – انظر على سبيل المثال : الدكتور مصطفى احمد تركى ، وسائل الاعلام وآثارها فى شخصية الفرد ، مجلة عالم الفكر ، مجلد (٦٤) ، العدد الرابع ، الكويت، يناير فبراير ، مارس ١٩٨٤ ص ٩٩ – ١٢٥ .

٢٨ – انظر : دكتورة سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصور المنطبعة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، السنة الثامنة – العدد الاول ، ١٩٨٠ ص ١٠٣ – ١١٩ .

٢٩ – السيد ياسين ، ازمة الرأى العام ومشكلات الوعى الاجتماعى .. زائفا ومقيدا ومحاصرا " بحث فى " ندوة قياس الرأى العام فى مصر " ١٠ – ١٢ مارس ١٩٨١ " المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جهاز قياس الرأى العام ، القاهرة ص ٩٣ .

٣٠ – السيد ياسين ، نفس المصدر السابق ، ص ٩٥ ، ٩٦ .

٣١ – انظر فى ذلك :

– د. كمال المنوفى ، الرأى العام فى الدول النامية ، بيئية ومشاكل قياسه ، عالم الفكر ، الكويت العدد الرابع ، يناير ، فبراير ، مارس ١٩٨٤ ص ٧٠ وكذلك :

– د. ناهد صالح ، امكانية قياس الرأى العام فى الدول النامية ، ابحاث ندوة قياس الرأى العام فى مصر ١٠ – ١٢ مارس ١٩٨١ ص ١٠٣ – ١٢٧ .

– امانى قنديل (وسائل الاعلام وظاهرة الرأى العام فى الدول النامية ، رؤية سياسية) ص ١٤٤ – ١٤٥ .

٣٢ – لمزيد من التفاصيل حول مضمون الرسالة الاعلامية انظر :

د. عبد الباسط عبد المعطى ، الاعلام وتزييف الوعى ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٩ ، وقارن ذلك بوجه نظر مغايرة فى :

نوال شاهين حسن ، "دور وسائل الاعلام فى الاذاعة والتليفزيون فى تنمية الاسرة" الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٨٠ .

٣٣ – سيد سعيد "ازمة السينما العربية والبحث عن مخرج" مجلة المستقبل العربى العدد (٦٦) اغسطس١٩٨٤ ص٦٤ .

٣٤ – كانت دور العرض فى البدايه عباره عن مقاهى يمتلكها اجانب وقد بلغ عددها عام ١٩٠٨ نحو عشرة دور عرض ازدادات عام ١٩١٧ الى ٨٠ دور عرض امتلك معظمها شركتين فرنسيتين هما " باتيه " وجومو " ثم قفز العدد الى ٢٤٤ دار عام ١٩٤٩ ثم اخذت فى التقلص التدريجى بعد ذلك بفعل ادخال الارسال التليفزيونى فى مصر عام ١٩٦٠ فهبط عدد دور العرض الى ٢٥٥ دار عام ١٩٦٦ ثم الى ١٧٠ دار عام ١٩٨١ وان كان معظمها قد تركز بمدينتى القاهره والاسكندريه .

٣٥ – لمزيد من التفاصيل راجع :

جان الكسان " السينما فى الوطن العربى " الكويت ، سلسلة عالم المعرفه (٥١) مارس ١٩٨٢ .

٣٦ – ابراهيم الدسوقى " السينما العربية ... السينما البديله ... بحث حول حصاد سينما السبعينات " مجلة المستقبل العربى ، مرجع سابق ص ٨٤ ، ٨٥ .

٣٧ – عبد المعطى شرف الشربينى ، تسويق الفيلم المصرى ، رسالة ماجستير – تجاره عين شمس ١٩٦٩ ص ٥٨ وكذلك :

– اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨١ ص ٥٦٩ .

٣٨ – لمزيد من التفاصيل راجع سيد سعيد ، مرجع سابق وجان الكسان ، مرجع سابق .

٣٩ – عبد المعطى ، مرجع سابق ص ٣٧ .

٤٠ – سيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

٤١ – سلسلة دراسات المجالس القوميه المتخصصه رقم (٢٦) لعام ١٩٨٤ بعنوان " السياسه الثقافية ... مبادئ ودراسات " الجزء الاول ص ١٩٣ وكذلك ما نشرته جريدة الاهرام بعد مقتل رئيس الجمهورية السابق بعنوان

"ستة شهور سجن لمن يعرض فيلم عن العنف" اهرام ١٠/١٢/١٩٨١ .

٤٢ – د. مصطفى احمد تركى " وسائل الاعلام وأثرها فى شخصية الفرد " مجلة عالم الفكر الكويت ، المجلد (١٤) العدد الرابع يناير/ مارس ١٩٨٤ .

٤٣ – شون ماكبريد وآخرون " اصوات متعدده وعالم واحد " تقرير اللجنه الدوليه لدراسه مشكلات الاتصال " اليونسكو " الناشر الجزائر ، الشركه الوطنية للنشر ، ١٩٨١.

٤٤ – المرجع السابق وكذلك :

– محمد فتحى الشاذلى " المعلوماتيه وآثارها على البيئه الانسانية" مجلة السياسه الدوليه القاهره ، العدد(٧٧) يوليو ١٩٨٤ .

٤٥ – شون ماكبراتيرالمرجع السابق.

٤٦ – اتحاد الاذاعه والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٤/٨٣ ، القاهره ص ٣٧ .

اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨ ، القاهرة ص ٨٣ وكذلك

٤٧ – المرجع السابق ص٦٩

٤٨ – عبد الخالق فاروق "إختراق الأمن الوطنى المصرى .رؤية سيسيولوجية القاهرة ، مركز الحضارة ١٩٩٢ ص٥٠ وما بعدها .

٤٩ – د. كمال المنوفى "الرأى العام فى الدول النامية .. بيئته ومشاكل قياسه" مجله عالم الفكر ، مرجع سابق ص ٧٣ .

٥٠ – عبد المعطى الشربينى " تسويق الفيلم المصرى " رسالة ماجستير فى ادارة الاعمال بكلية التجاره جامعة عين شمس عام ١٩٦٩ .

٥١ – د. هيلد ت. هيملوت ، أ ن اوبتهايم ، باميلافينس " التليفزيون والطفل . دراسة تجريبيه لاثر التليفزيون على النشء" الجزء الاول ، ترجمة احمد سعيد عبد الحليم ومحمود شكرى العدوى سلسلة الالف كتاب (٦٤٩) مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٤١٤ .

٥٢ – مصطفى تركى ، مرجع سابق ص ١٠٣ .

٥٣ – د. هيملوت ، مرجع سابق ص ٥٠ .

٥٤ – جنرال اندريه بوفر " من العدوى الثوريه الى الحرب الذريه " ترجمة اكرم ديرى والهيثم الايوبى ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٧٢ ص ٣٩ .

٥٥ – د. هيملوت ، مرجع سابق ص ٣٩ .

٥٦ – المرجع السابق ص ٣٣٠ .

٥٧ – المرجع السابق ص ٥٢ .

٥٨ – المرجع السابق ص ٤٤٩ .

٥٩ – المرجع السابق ص ٤٠٣ .

٦٠ – بشأن مصر والكويت راجع :

– د. ناهد رمزى " المفاضله بين التليفزيون والوسائل الاعلاميه الاخرى " المجله الاجتماعية القومية العدد ١–٣ المجلد (١٦) ١٩٧٩ .

٦١ – د. هيملوت ، مرجع سابق ص ٧٢ ، ٢٢٣ .

٦٢ – انظر الدراسات التى قدمها كل من : د. نعمات احمد فؤاد ، د. فوزية فهيم د. محمد معوض ، د. مسعد عويس فى مؤتمر ثقافة الطفل فى وسائل الإعلام جامعة عين شمس مركز الطفولة فى الفترة ٨ ٦٣– ١٠ يناير ١٩٨٥ .

٦٤ – محمد فتحى الشاذلى ، مرجع سابق ص ١٠٤ .

٦٥ – المرجع السابق .

٦٦ – المرجع السابق .

٦٧ – اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، المرجع السابق ص ١٢٠ .

٦٨ – محمد فتحى الشاذلى ، المرجع السابق .

٦٩ – هيملوت ، مرجع سابق .

٧٠ – انظر أعمال مؤتمر ثقافة الطفل ، مرجع سابق وكذلك .

(NCTV)NEWS,National Coalition Televsion Violence,Vol.6,May1985.

٧١ – المجلس الاعلى للثقافه " الثقافه فى عهد السادات ، ١٩٨٢ ص ١٣٣ .

٧٢ – المرجع السابق .

٧٣ – لمزيد من التفاصيل راجع :

– امين العيوطى " المسرح السياسى " مجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد ص ٧٩ .

٧٤ – ارنست فيشر "الاشتراكيه والفن " ترجمه أسعد حليم ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٣ ص ٧٤ وكذلك :

– د. طاهر مكى " سيسولوجيا الثقافه "مرجع سابق .

٧٥ – د. لويس عوض " مشكلات ثقافيه " جريده الاهرام ١٩٧٩/١٢/٧ وكذلك د. لويس عوض " تأملات فى الثقافة المصرية " اهرام ١٩٨١/٥/٢٤ .

٧٦ – راجع كرم مطاوع ، مجلة المسرح ، العدد التاسع ، السنه الاولى مارس ١٩٨٢ .

٧٧ – وزارة الثقافة ، الثقافة فى عهد السادات ، المجلس الاعلى للثقافة ، ١٩٨٢ ص ٢٠٨ .

٧٨ – المرجع السابق .

٧٩ – د. عواطف عبد الرحمن " الصحافة العربيه من الاستقلال الى التبعية " مجلة شؤون عربيه ، تونس، العدد (٢٤) بتاريخ فبراير ١٩٨٣ وكذلك :

– د. عواطف عبد الرحمن " قضايا التبعيه الاعلاميه والثقافيه فى العالم الثالث" سلسلة عالم المعرفه ، الكويت رقم (٧٨) بتاريخ يونيه ١٩٨٤ .

٨٠ – د. محمد جابر الانصارى " تحولات الفكر والسياسه فى الشرق العربى " سلسلة عالم المعرفه ، الكويت رقم (٣٥) بتاريخ ١٩٨١

٨١ – المجلس الأعلى للصحافة "بيان بعدد الصحف والمجلات والدوريات المرخص بها والمنتظمة والصدور حتى عام ١٩٨٥ " صادر عام ١٩٨٦.

***

هوامش ومراجع الفصل السادس

١ – Saad el din Ibrahim "Social Mobility and income distribution in Egypt1952-1977 " in the Political economy of income distribution in Egypt.", Editor by Gouda abd el Khalik , Halmes Meier Publishers London1982.

وكذلك : عادل غنيم ، مرجع سابق ص ٥٠ وما بعدها .

٢– كثير من الكتابات عالجت هذا الموضوع نورد : د/ سمير نعيم أحمد " انساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر " مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثاني ، حزيران (يونيه ١٩٨٢) وكذلك :

_ د. سمير نعيم أحمد " التكوين الاقتصادي والاجتماعي وانماط الشخصية في الوطن العربي " مجلة العلوم الاجتماعية العدد الرابع – ديسمبر ١٩٧٣ – الكويت .

_ هنري لوفيفر "ماركس وعلم الاجتماع" ترجمة بدر الدين الرفاعي – منشورات الثقافة – دمشق ١٩٧١ وكذلك /

_ ج اسبيوف " قضايا علم الاجتماع .. دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي ترجمة د. / سمير نعيم احمد ، د/ فرج احمد فرج ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠ .

٣ – د/ جمال مجدي حسنين " ثورة يوليو واعبة التوازن الطبقي " دار الثقافة الجديدة بالقاهرة ١٩٧٨ وكذلك د/ اسعد عبد الرحمن " الناصرية .. البيروقراطية في تجربة البناء الداخلي "مؤسسة الابحاث – بيروت ١٩٨٣ الطبعة الثانية ".

4- Dr . Abrahim El Issey " Interconnections between income Distribution and econmic growth in the context of Egypts Economic developent " Ibid P.89.

٥ – andDocument of the world Bank, Report No. 7447-Ect "Arab Republic Of Egypt, CountryDoc Economic Memorandum, Economic Readjustment with Growth", Vol.1, Feb.2, 1992, P.14.s

٦ – د/ رمزي زكي " تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية من مصر " معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، مذكرة داخلية رقم " ٧٥٨" مايو ١٩٨١ .

٧ – د. كريمة كريم " أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على الاسر محدودة الدخل والاطفال في مصر " القاهرة – منتدى العالم الثالث ومنظمة اليونسيف في مصر ١٩٨٨.

٨ – د. ابراهيم العيسوي "تطور توزيع الدخل واحوال الفقراء في مصر"محاضرة مطبوعة بجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع والاحصاء – يناير ١٩٨١ واعيد طبعها بكتاب د/ جود عبد الخالق واخرون " الانفتاح الاقتصادي الجذور الحصاد والمستقبل " المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ وكذلك .

– الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، النشرة الاحصائية، العدد الثالث، ابريل١٩٨٦، والعدد الخامس اكتوبر١٩٨٦.

٩ – W.W Rostow " The stages of economic growth - Anon comminst Manifeste " Cambridge ١٩٦٠ and Also.

- Catherine M. price " Walfare Economics .. in Theory and Practice " The Macmillon Press Itd London1977.

١٠ – الادارة العامة للمرور وادارة الاحصاء والتخطيط يوليو ١٩٨٢ القاهرة . وكذلك الإدارة العامة للمرور ، بيان عن المركبات المرخص لها بالسير في طرق الجمهورية ١٩٩٢ .

١١ – المرجع السابق .

١٢ – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بيان عدد السيارات الموجودة حتى ديسمبر ١٩٨٠ رقم ٤/ ١٩٨١ .

١٣ – اهرام ٤ / ٢/ ١٩٨٤ واهرام ٢١ / ١٩٨٤ .

١٤ – اتحاد الغرف التجارية ، الادارة العامة الشعب والبحوث ، تقرير دوري عن حالة السوق في يناير ١٩٨٦.

١٥ – اخر ساعة ، العدد (٢٥٦٨) بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٤ .

١٦ – عبد القادر شهيب " محاكمة الانفتاح الاقتصادى " دار ابن خلدون ، بيروت ، الطبعة الأولى مارس ١٩٧٩ اما عام ٨٣ / ١٩٨٤ فمصدره
– اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، الكتاب السنوى لعام ٨٣ / ١٩٨٤ ص ١٧٦ .
١٧– اتحاد الغرف التجارية ، المرجع السابق .
١٨– اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ص ٩٦.
١٩ – وزير شئون الهجرة والمغتربين قدرهم بنحو ٣,٤١٢ مليون مصرى منهم نحو ٤٦٠ ألف بالدول الاوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا (الاهرام ١٣ / ٨ / ٨٣ ١٩).
٢٠ – د/ رمزى زكى "تقييم الاداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى ١٩٨١/٧٧ "، ورقة مقدمه لمؤتمر الاقتصاديين السابع مايو ١٩٨٢ ص ٤٠
٢١ – جمال زيادة "صراع حول مدخرات المصريين العاملين بالخليج" الاهرام الاقتصادى العدد (٧٨٧) بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ .
٢٢ – " دراسة منشورة بمجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٦٣٣ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ ، وكذلك د. محمود عبد الفضيل " تاملات فى المسألة الاقتصاديه المصرية ، القاهرة دار المستقبل العربى ١٩٨٣ ص ٢٧.
٢٣ – د. جلال أمين " حقيقة انجازات السنة الاولى للخطة " الاهرام الاقتصادى – العدد ٧٧٥ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٣ و" الحقيقة أن ثمة تضاربا كبيرا بالنسبة للارقام المنشورة من المصادر المختلفة فرئيس الوزراء صرح بان تحويلات المصريين النقدية والعينية بلغت خلال الفترة يوليو ١٩٨٢ حتى مارس من عام ١٩٨٣ نحو ١٧٣٩ مليون جنيه (حوار مع رئيس الوزراء) الاهرام ١٢ / ٨ / ١٩٨٣ بينما يشير البنك المركزى المصرى بانها قاربت ٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة .
٢٤– اعد البنك المركزى المصرى قائمة ضمت ٥٥ تاجر للعملات لمنع التعامل الرسمى والمصرفى معهم – اهرام ٢٨ / ٢/ ١٩٨٤ وانظر كذلك
"تحيا أى تسقط تجارة العملة السوداء" الاهرام الاقتصادى العدد ٦٥٧ بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨١
٢٥ – محمد الهامى الميرغنى "مدى فاعلية مكافحة جرائم النقد فى استقرار النظام النقدى فى مصر" بحث مقدم إلى مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ ، اكاديمية الشرطة القاهرة ، ٢٥ يناير ١٩٨٤
٢٦ – الصحف المصرية الثلاث – الاخبار – الاهرام – المساء بتاريخ ٢٩ / ٢/ ١٩٨٤ .
٢٧ – راجع د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة – القاهرة ١٩٧٦
٢٨ – د . محمود عبد الفضيل وجيهان دياب " ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الاموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٤ – ١٩٨٤ ، مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل ١٩٨٥
٢٩ – نتائج حصر العمالة بالقطاع العام والحكومة والحكم المحلى حتى ١٩٨٥/١/١ مركز المعلومات – الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
٣٠ – النتائج الاولية لتعداد عام ١٩٨٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
٣١ – نتائج التعداد العام للسكان والاسكان نوفمبر ١٩٧٦ ملحق الاهرام الاقتصادى عدد مايو ١٩٧٧ وكذلك:
د. سعد حافظ واخرون " سوق العمل غير المنظم فى مصر " جهاز التعبئة والاحصاء يونيه ١٩٨٥ .
٣٢– جريدة الجمهورية بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٦ .
٣٣– انتخابات ١٩٧٦ فى مصر .. دراسة تحليليه " مجلة الطليعة ، عدد ديسمبر ١٩٧٦.
٣٤– جريدة الاهرام ١ / ٦ / ١٩٨٤ .
٣٥– مركز الدراسات الاستراتيجية " الاهرام " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ .. دراسة وتحليل ١٩٨٦ .
٣٦– عبد المجيد فريد "محاضر اجتماعات جمال عبد الناصر" ١٩٦٩، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر١٩٨٠
٣٧ – انظر حول هذه الظاهرة :
– د. رفعت سيد أحمد " الحركات الأسلامية فى مصر وإيران " القاهرة ، سينا للنشر ١٩٨٩ وكذلك

– د. محمد مورو " تنظيم الجهاد " القاهرة ، الشركة الدولية للنشر والأعلام ١٩٩٠ وكذلك
– توفيق الطيب "الحل الإسلامي ما بعد النكبتين " القاهرة دار المختار الإسلامي ١٩٧٩.
٣٨ – الرئيس محمد أنور السادات " ورقة اكتوبر " الاتحاد الاشتراكي العربي اللجنة المركزية ابريل ١٩٧٤ ص ٢٥ .
٣٩ – الاتحاد الاشتراكي العربي " المتغيرات الدولية والمتغيرات السياسية وآثارها " القاهرة ١٩٧٣.
٤٠– راجع في ذلك :
– محمد حسنين هيكل " خريف الغضب " بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٨٥
– د. اسماعيل فهمي " التفاوض من أجل السلام في الشرق الاوسط " مكتبه مدبولي القاهرة ، ١٩٨٥.
٤١– راجع : د. يونان لبيب " الاحزاب السياسية ١٩٠٧ – ١٩٨٤ " كتاب الهلال – علي الدين هلال واخرون " تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ " المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢ .
٤٢– نبيل صباغ ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٥١٤ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٧٧.
٤٣– يمكن الرجوع إلى :
– الاستاذ عمر التلمساني " المتناحيات مجلة الدعوة الاسلامية منذ اعادة اصدارها في يونيه ١٩٧٦ حتى اغسطس ١٩٨١ .
– عمر التلمساني " الخروج من المأزق " بدون تاريخ
– زينب الغزالي " ايام في حياتي " دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٠ .
٤٤– د. عمر عبد الرحمن " كلمة حق .. مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن في قضية الجهاد " دار الاعتصام بدون تاريخ اصدار .
٤٥ – لمزيد من الشرح حول هذا التمييز راجع : أحمد بهاء الدين " شرعية السلطة في العالم العربي"، دار الشروق القاهرة ١٩٨٥ .
٤٦– د. يونان لبيب رزق ، مرجع سابق ص ٣٦٦.
٤٧– انظراعمال المؤتمر العام الأول للحزب الوطني الديمقراطي المنعقد بجامعة القاهرة في يوليه ١٩٨٠.
٤٨– البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ، مايو ١٩٨٤ .
٤٩– من واقع حصر اسمائهم ونشاطهم المهني او التجاري بمضابط مجلس الشعب والامانة العامة للاتحاد الاشتراكي والامانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم .
٥٠– راجع اهرام ١١ / ١٢ / ١٩٨٤ .
٥١– الدكتور جمال حمدان "شخصية مصر.. دراسة في عبقرية المكان" الجزء الثالث القاهرة، عالم الكتب، يناير١٩٨٤.
٥٢– خطاب فؤاد سراج الدين في الاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٨٣ وصدر بكتيب بعنوان " مصر والوفد " مطابع الشروق اغسطس ١٩٨٣ – وكذلك حوار مع الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس حزب الوفد بجريدة الاخبار ١٩٨٤/١/١٨ وكذلك هكذا تحدث الباشا ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٧٨٦ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٤ .
٥٣– راجع البرنامج الانتخابي لحزب الوفد الجديد الصادر في مايو ١٩٨٤ .
٥٤– لمزيد من التفاصيل راجع :
د. محمد دويدار " الاقتصاد الرأسمالي الدولي في ازمته " الاسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٨١ وكذلك لمزيد من الشرح التفصيلي راجع :
Employment Effects of Multinational Enterprises in Developing Countries , I.L.O , GENEVA,1981
– تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، اغسطس ١٩٨٣ وكذلك
I . L O " Employment , Incomes , Sociol , Protaction, New Information Technolgy GENEVA,1984.
٥٥– البرنامج السياسي لحزب الاحرار الاشتراكيين وراجع كذلك : بهي الدين حسن " ابعاد اللعبة الانتخابية " القاهرة، دار العالم الجديد ، مايو ١٩٨٤ .

٥٦- اهرام ١ / ٦ / ١٩٨٤ وراجع حوار رئيس حزب الامة " أحمد الصباحي" في بهي الدين حسين ، مرجع سابق ص ٢٨٦ وما بعدها .

٥٧- راجع الكتاب الهام .
ريتشارد ميشيل " الاخوان المسلمين " ترجمة عبد السلام رضوان ، القاهرة ، ومقدمه صلاح عيسى في صدر الكتاب .

٥٨- انظرمثلا :
- توفيق الطيب " الحل الاسلامي ما بعد النكبتين " القاهرة ، دار المختار الاسلامي ١٩٧٩.
- محمد الغزالي " ظلام من الغرب" ، القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٧٦.

٥٩ - مجلة الدعوه - لسان حال الاخوان المسلمين - افتتاحية العدد (٤٩) بتاريخ ١٩٧٩ .

٦٠- مجله الدعوه ، افتتاحيه العدد (٢٧) بتاريخ اغسطس ١٩٧٨.

٦١- عمر التلمساني " الخروج من المأزق الاسلامي الراهن " القاهرة ، دار الطباعة والنشر الاسلامية بدون تاريخ اصدار ص ٤٠ .

٦٢ - افتتاحية العدد (٢٣) ابريل ١٩٧٨.

٦٣- افتتاحية الدعوة العدد (٤٧) بتاريخ مارس ١٩٨٠ .

٦٤- الشيخ صلاح ابو اسماعيل "الشهادة .. قضية تنظيم الجهاد" القاهرة دار الاعتصام ١٩٨٤ص ٢٤١.

٦٥- الشيخ صلاح ابو اسماعيل " جريدة النور بتاريخ / / ١٩٨٦ .

٦٦- مجلة الدعوة افتتاحيه العدد (٢٧) بتاريخ اغسطس ١٩٧٨ .

٦٧- الشيخ عمر التلمساني " الخروج من المأزق " مرجع سابق ص ٢٠ وكذلك :
- مجلة الدعوة الافتتاحية العدد (٤٦) بتاريخ / فبراير / ١٩٨٠

٦٨- مجلة الدعوه " افتتاحية العدد " (٦٤) بتاريخ اغسطس ١٩٨١ وكذلك : مقاله مصطفى مشهور بعنوان " الاخوان المسلمين والسياسة وسياسة الاحزاب ، بنفس العدد .

٦٩- راجع في ذلك :
- رفعت سيد أحمد "الرؤى الفكرية لقادة التنظيمات الاسلامية في السبعينات .. نموذج صالح سرية " مجلة اليقظة العربية " القاهرة ديسمبر ١٩٨٦ .
- رفعت سيد أحمد " الاصول الفكرية لتيارات الغضب الاسلامي .. تنظيم الجهاد " مجلة اليقظة العربية عدد مايو ١٩٨٦ وهي قراءة في بعض اوراق ووثائق هذه الجماعات .
- د. محمد مورو "تنظيم الجهاد ...
- مذكرة من حزب التحرير إلى المسلمين في لبنان ، رجب ١٤٠٥ نيسان ١٩٨٥ بدون

٧٠- د عمر عبد الرحمن ، كلمة حق .. مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن في قضية الجهاد ، القاهرة ، دار الاعتصام بدون تاريخ ص ٢٩ .

٧١- انظر في ذلك :
- د. عصمت سيف الدولة "رأسمالية خائنة ورأسماليون وطنيون" القاهرة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧ وكذلك :
- جمال فهمي " حول الرأسمالية المحلية ووطنيتها " مجلة الموقف العربي العدد (٥٣) سبتمبر ١٩٨٤ .

٧٢ - عادل حسين (الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩) دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٠ جزآن.

٧٣ - راجع الميثاق الوطني ١٩٦٢ .

٧٤ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مشروع البرنامج العام من اجل مصر وطنا للحرية والعدالة الاجتماعية " ٢٣ يوليو ١٩٧٧ ص ٢٤ .

٧٥ - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، البرنامج السياسي العام المؤتمر العام الأول ، ١٩٨٠ ص٨٠.

٧٦ - راجع في ذلك اوراق المؤتمر العام الاول للحزب (ابريل ١٩٨٠) وكذلك اوراق المؤتمر العام الثاني للحزب (ابريل ١٩٨٤)

٧٧ – سادت افكار الطريق اللارأسمالى وهى اطروحه سوفيتيه فى الاساس ، صيغت لاغراض الاقتراب السياسى من جانب النظام السياسى السوفيتى بعد اختفاء ستالين للنخب السياسية فى الدول المستقلة حديثاً ويمكن الرجوع فى ذلك الى :

– ليفكوفسكى " الاستقلال الاقتصادى والقطاع العام "، موسكو ، دار نشر نوفستى ١٩٧٣

– أحمد سيكوتورى " الثورة الديمقراطية الهدف والمنهج " ترجمة محمد البخارى ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨

– كوامى نكروما " الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية " ترجمة عبد الحميد حمدى ، القاهرة ١٩٦٦

– بول سيجموند " ايديولوجيات الامم الآخذه فى النمو " ترجمة تيسير محمود فهمى سلسلة اختر نالك ، القاهرة ، الدار القومية ١٩٦٤

– شاجنازيان " رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادى فى الجمهورية العراقية ٥٨ – ١٩٦٧ ، ترجمة يوسف سلمان ، دار دمشق ، بدون تاريخ

– د . عبد المالك عودة " الاشتراكية فى تنزانيا" القاهرة دار الكاتب العربى ١٩٦٧

– د . نازلى معوض احمد " الاشتراكية الديمقراطية فى السنغال " الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.

٧٨– عبد الخالق فاروق " محاولة لتقدير فائض القيمة بقطاع الاعمال الحكومى فى مصر ١٩٧٥ – ١٩٨٥" دراسة غير منشورة .

٧٩– راجع مثلا :

– مجموعة خبراء الحزب " دعم الفقراء ودعم الاغنياء " التقرير المقدم من الحزب لرئيس الجمهورية بشأن قضية الدعم ، منشور بكتاب الاهالى رقم (٥) بتاريخ ١٩٨٥ .

– ازمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق للخروج منها ، ورقة مقدمة فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقد بدعوة من رئيس الجمهورية فى فبراير ١٩٨٢ .

– برنامجنا لانقاذ مصر ، البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع فى انتخابات مجلس الشعب ، مايو ١٩٨٤ .

– ردنا على بيان الحكومة ، رد حزب التجمع على بيان الحكومة فى مجلس الشعب فى ١٩٧٧.

٨٠– لمزيد من التأكيد : قارن بين :

– البرنامج السياسى العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى المقدم للمؤتمر العام الأول للحزب (ابريل ١٩٨٠) والبرنامج السياسى العام المقدم فى المؤتمر العام الثانى (ابريل ١٩٨٤)

٨١– البرنامج السياسى حزب التجمع عام ١٩٧٧ ص ٥١.

٨٢– البرنامج السياسى العام ، ابريل ١٩٨٠ ص ١١٠ ص ٥١.

٨٣– البرنامج الانتخابى لحزب التجمع مايو ١٩٨٤ ص ٨٣ .

٨٤– البرنامج السياسى العام للحزب ، ابريل ١٩٨٠ .

٨٥– د. محمد حلمى مراد " الوضع الدستورى لحرم الرئيس " جريدة الشعب الثلاثاء بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ وكذلك يراجع الاعداد الخاصة بالجريدة منذ صدورها فى ١٩٧٨ وحتى توقفها فى احداث سبتمبر ١٩٨١.

٨٦– برنامج حزب العمل الاشتراكى ، القاهرة ، مطبعة المجد بدون تاريخ اصدار ص ٣٥ .

٨٧– بالمرجع السابق .

٨٨– المرجع السابق ص ١٦ .

٨٩– المرجع السابق ص ١٤ .

٩٠– عادل حسين " الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية " مرجع سابق .

٩١– حزب العمل الاشتراكى ، المؤتمر العام الثالث ، القاهرة ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ ص ١٠ .

٩٢– برنامج الحزب ، مرجع سابق ص ١٨ .

٩٣– المرجع السابق .

٩٤- انظر على سبيل المثال :
- حمدين صباحى " الناصرية نظرية الثورة العربية ، نقابة الصحفيين المؤتمر الفكرى الاول ٢٠ - ١٤ يوليو ١٩٨٣ نشرت بمجلة طلوع العدد الثانى اغسطس ١٩٨٤ .
- اسامه طلعت " الناصرية والأزمة " القاهرة ، مصرية للنشر والتوزيع ١٩٨٧

٩٥- بعض مجلات الماستر مثل :
- " طلوع " ويصدرها امين اسكندر وحمدين صباحى منذ عام ١٩٨٤
- الناصرية ويصدرها محمد الاشقر ومحمد منيب منذ ١٩٨٥ .

هذا بخلاف مجلات أخرى مثل :
- أوراق عربية ويصدرها محمد فائق منذ أغسطس عام ١٩٨٦ .
- الاشتراكى يصدرها ضياء الدين داود منذ أغسطس عام ١٩٨٦ .
- الموقف العربى ويصدرها عبد العظيم منانف .

٩٦- محمد سيد أحمد " مستقبل الاحزاب السياسية فى مصر " القاهرة ١٩٨٤ .

٩٧- حمدين صباحى ، المرجع السابق ص ٢٦.

٩٨- جمال فهمى " حول الرأسمالية المحلية وطبيعتها " القاهرة ، مجلة الموقف العربى العدد (٥٣) بتاريخ سبتمبر ١٩٨٤ ، وانظر كذلك فى نفس المعنى : - اسامه طلعت " الناصرية والازمة " مرجع سابق ص ٣٠ .

٩٩- الميثاق الوطنى - الباب الخامس وانظر كذلك الاوراق التى قدمت فى ندوة " ثورة يوليو والديمقراطية " المنشور بمجلة اوراق عربية ، العدد الاول بتاريخ اغسطس ١٩٨٦

١٠٠ - جمال فهمى ، سبق ذكره وكذلك :
- د . عصمت سيف الدولة ، "رأسمالية خائنة ورأسماليون وطنيون "القاهرة دار الثقافة الجديدة ١٩٨

١٠١ - انظر مثلا حوار اجرته مجلة المنابر البيروتيه مع المنظر القومى المصرى البارز د. عصمت سيف الدولة بالعدد الخامس ، مايو ١٩٨٧ .

١٠٢ - احمد الجمال ، كلمة القيت فى مؤتمر نقابة المحامين للتضامن مع الشعب الفلسطينى واللبنانى ، بمناسبة مذابح المخيمات التى قامت بها منظمة امل الشيعيه بدعم من النظام السورى فى ابريل ١٩٨٦.

١٠٣- بيان للحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، بعنوان لا لاعلان القاهرة ... نعم للكفاح المسلح " وكذلك :
- الحزب الاشتراكى العربى الناصرى " التصور العام التنظيمى للمرحله القادمة مايو ١٩٨٧ .

١٠٤ - يراجع فى ذلك اعداد مجلة " الموقف العربى " طوال سنوات صدورها وكذلك : جريدة - " صوت العرب " الاسبوعية الصادرة فى اواخر عام ١٩٨٦ وتوقفت عن الصدور عام ١٩٩٠ .

١٠٥ - انظر مثلا ، البيانات الانتخابية للناصريين فى معركة الانتخابات التشريعية فى ابريل ١٩٨٧ خاصة فى الدائرة الاولى " وسط الجيزة " المرشح فيها كمال ابو عيطه ومحمد خليل وآخرون

١٠٦- انظر مثلا ، برنامج الحزب الناصرى ورقة حوار " مجلة الموقف العربى العدد (٥٣) مرجع سابق

١٠٦م - لمزيد من التفاصيل حول أزمة الديمقراطية فى الحزب الناصرى انظر .
- على عبد الحميد ود. أحمد الصاوى وآخرون " مجلة المواجهة " العدد الأول ، يوليه ١٩٩٦ ، نشره غير دورية تصدرها أمانة التثقيف فى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى .

١٠٧- من أهم هذه الكتابات :
- د . رفعت السعيد " تاريخ الحركة الاشتراكية ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ " القاهرة ١٩٧٥ .
- د . رفعت السعيد " تاريخ المنظمات اليسارية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ " القاهرة ١٩٧٩.
- د . رفعت السعيد " تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - ٣ مجلدات القاهرة ١٩٨٧ ، ١٩٨٨
- د . رفعت السعيد "هكذا تكلم الشيوعيون" - القاهرة ١٩٨٩
- احمد صادق سعد " صفحات من تاريخ اليسار المصرى" القاهرة ١٩٨٣

– د . فتحي عبد الفتاح " شيوعيون وناصريون " القاهرة روزاليوسف ١٩٧٥ .
– د . عبد العظيم أنيس " رسائل الحب والحزن والثورة " القاهرة ، روز اليوسف ١٩٧٩ .
– د . فخري لبيب " الشيوعيون وعبد الناصر التحالف والمواجهة ١٩٥٨ – ١٩٦٥ " الجزء الأول ، القاهرة ، شركة الامل للطبعة والنشر ١٩٩٠
١٠٨ – برنامج الحزب الشيوعي المصري ، بيروت ، دار بن خلدون ، سلسلة تجارب حزبيه ، دليل المناضل رقم (١١) الطبعة الأولى ١٩٨١ من احراز القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دوله عليا
١٠٩– الحزب الشيوعي المصري ٨ يناير ، وثيقة بعنوان " الجبهة المرحلية وبرنامجها " من احراز المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ حصر امن دولة عليا
١١٠– برنامج الحزب الشيوعي المصري ، مرجع سابق وكذلك :
– التقرير التنظيمي للحزب الشيوعي المصري ، من أوراق المؤتمر العام الأول للحزب المنعقد في سبتمبر ١٩٨٠ ، من احراز القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر امن دوله عليا .
١١١– من أهم الوثائق في هذا المجال :
– شيوعي مصري " طبيعة السلطة والتحالف الطبقي في مصر " بيروت ، دار ابن رشد ١٩٧٣ وهي تعبر عن موقف حزب العمال الشيوعي المصري وكذلك :
– حول الطبيعة الكواونياليه لنشأة البورجوازيات العالم ثالثيه " بيروت " دار ابن رشد ١٩٧٨ وهي تعبر عن موقف الحزب الشيوعي المصري (المؤتمر) وكذلك :
– مجلة " ما العمل " " لسان حال العصبة الشيوعية " الثورية – التروتسكيه في مصر – خاصة الاعداد رقم (١٥) بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ من احراز القضايا والمحاضر المشار اليها من قبل .
١١٢– صالح محمد صالح ، مناظرة موجزة مع الرفيق طه . ث . شاكر وهي تعبر عن وجهة نظر حزب العمال الشيوعي المصري من احراز القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر امن دوله عليا
١١٣– الحزب الشيوعي المصري ٨ يناير وثيقة " حرب التحرير الشعبية .... طريق الشعب إلى التحرير الوطني " من احراز المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٣ حصر امن دوله عليا .
١١٤– وثيقة بعنوان " حول الجمهورية الديمقراطية " من احراز القضية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٩ حصر أمن دولة عليا .
١١٥ – العصبة الشيوعية الثورية " التروتسكيين " وثيقة "بعنوان الثورة العربية .. طبيعتها ووضعها الراهن .. افاقها " ماوس " (آذار) ١٩٧٤ سلسلة كراسات الثورة الدائمة .
١١٦– محمد جعفر " التكوين القومي في المنطقة العربية .. رد على دكتور سميراميس" كراسات الثورة الدائمة من احراز المحضر رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ حصر امن دوله عليا
١١٧– الحزب الشيوعي المصري – المؤتمر وثيقة بعنوان " حول النشأة الكواونياليه للبورجوازيات العالم ثالثيه " بيروت ، دار ابن رشد ١٩٧٨ من احراز المحضر ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ حصر امن دولة عليا وكذلك لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم :
– موريس غودلييه وآخرون "حول نمط الإنتاج الآسيوي" بيروت ، دار الطليعة ١٩٧٥ .
– احمد صادق سعد " ست دراسات في النمط الآسيوي للانتاج مرجع سابق
– د . سمير امين " التطور اللامتكافئ ... دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة " بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٧٥.
– صالح محمد صالح " حول نمط الانتاج الآسيوي " بيروت ، دار ابن خلدون ١٩٧٨ .
١١٨– انظر :
– صالح محمد صالح " القضية القومية العربية " القاهرة ، مطبوعات الطريق ١٩٨٠ وكذلك
– صالح محمد صالح " الاقطاع والرأسماليه من عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر " دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٩ .

١١٩- استنادا فى ذلك إلى :
- الحزب الشيوعى المصرى ، وثيقة بعنوان " الجبهة الوطنية الديمقراطية بديل موضوعى لنظام الخيانة من وثائق المؤتمر العام الأول للحزب واحراز القضية ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ - حصر امن دوله عليا .
- الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير وثيقة بعنوان" الجبهة المرحلية وبرنامجها " بدون تاريخ من احراز المحضر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٣ حصر امن دوله عليا .
١٢٠- المجلة النظرية للحزب الشيوعى المصرى - المسماه " الوعى" العدد (٣٨) ابريل ١٩٨٦ .
١٢١- الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير وثيقة بعنوان " الجبهة المرحلية وبرنامجها " مرجع سابق "
١٢٢- الحزب الشيوعى المصرى ، التقرير التنظيمى ، من وثائق المؤتمر العام الاول للحزب المنعقد فى سبتمبر ١٩٨٠ من احراز القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨١ حصر امن دوله عليا .
١٢٣ - صلاح عيسى " البورجوازية المصرية واسلوب المفاوضة " القاهرة ، مطبوعات الثقافة الوطنية ١٩٨٠.
١٢٤- انظر المناظرات التى تمت حول هذا المصطلح .
- د. محمد عبد الشفيع عيسى " هل الرأسمالية الطفيلية مفهوم علمى ؟ مجلة الطليعة القاهرية ، العدد الثانى (ابريل) ١٩٨٨ .
- صلاح العمروسى " حول الرأسمالية الطفيلية " القاهرة ، دار الفكر المعاصر ١٩٨٥ .
١٢٥ - الحزب الشيوعى المصرى ، وثيقة الجبهة الوطنية الديمقراطية بديل موضوعى لنظام الخيانة ، مرجع سابق .
١٢٦- البرنامج السياسى للحزب الشيوعى المصرى ، مرجع سابق .
١٢٧- المرجع السابق .
١٢٨ - الحزب الشيوعى المصرى - ٨ يناير وثيقة " حرب التحرير الشعبية طريق الشعب إلى التحرير الوطنى، مرجع سابق .
١٢٩ - جريدة (ما العمل ؟) - لسان حال التروتسكيين فى مصر - العدد (١٦) - بتاريخ ١ / ٥ / ١٩٨٠.
١٣٠- من ابرز الوثائق فى هذا المجال :
- الحزب الشيوعى المصرى - المؤتمر وثيقة بعنوان " فلنحارب الحرباء ذات الالف لون " ١٩٧٨ .
- جريدة العامل " لسان حال المؤتمر منذ صدورها عام ١٩٧٧ حتى تاريخ توقفها عام ١٩٨٠
- البرنامج الانتخابى لحزب العمال الشيوعى المصرى ابريل ١٩٨٧.

***